



456

1

رسائل الفقير الى رحمة ربه القديم سليمان بن احمد القسطنطيني

غفر الله له ولوالديه وللمشايع

ولجميع المؤمنين امين

يا محب السائلين

بحرمة سيد المرسلين

صلى الله عليه

وعلى اله

واصحابه

اجمعين

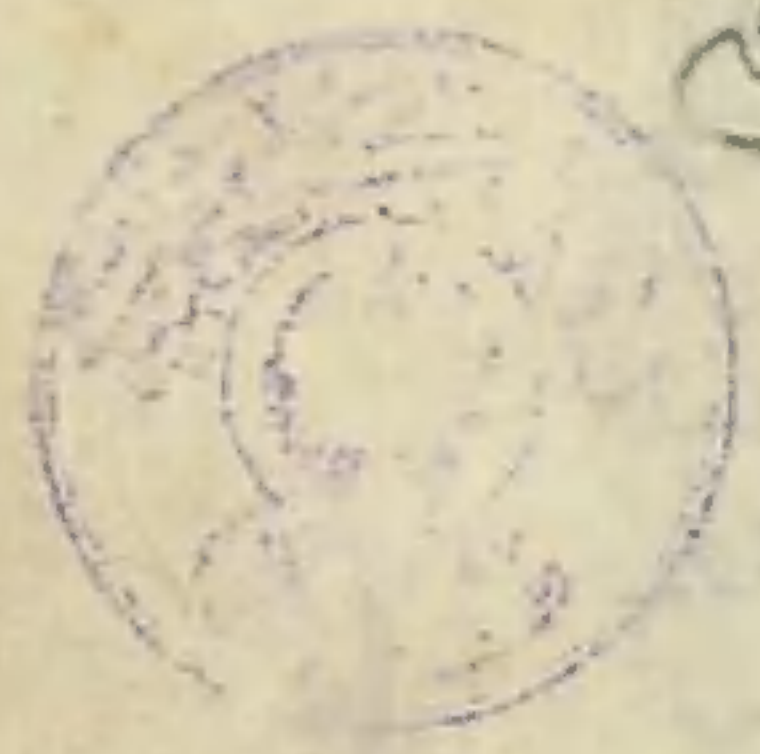
عقود حبان نغمتها يد التحسب والملاءمة

صيف في قالب التدقيق بل روضة منها

في افئدة الفوائد ونسخة فضائلها

بمحمدة رب نرفها فخرها عليها شواهد كمالها

على عقائد العبدية السلطنة العلية على



456

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعد للمتقين جنات تجري من تحتها الانهار والصلوة و
السلام على من ارسل الله كافة للناس بالتبشير والانذار وعلى
آله الاتقياء الابرار واصحابه الاصفياء الاخيار وما وابت
السموات والارض وما تعاقبت الظلمات والنور **ومر** فمدهارة
في التقوى التي تجتنبها من كتاب الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية للعالم
الرباني والعامل الصمداني محي المنة والدين الشيخ محمد البكري تفتة **والله**
بغضائه واسكنه بجوده جناته وسيميتها مفتاح الفلاح وما **ومر**
الانباة عليه توكلت واليه انيب **اعلم** ان التقوى واجبة على كل
مكلف قال الله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم واياءكم ان اتقوا الله والتقوى عبارة عن اجتناب المنكرات
كلها والمنكرات ما يختص ببعضهم او لا والاول في الثالث سنة
قلب ولسان واذن وعين ويد ورجل وفرج ورجل فليست ذلك
في تسعة فصول **الاول** في منكرات القلب واقامته **منها** الكفر بالله
العبادة بالله تعالى منه وهو اكبر الكبائر على الإطلاق وهو عدم
الايمان عمن من شأنه ان يكون مؤمنا والايمان هو التصديق بالقلب
بجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى والافواه
به الا ان التصديق ركن لا يحتمل السقوط اصلا والافواه قد يحتمل
في حالة الاكراه **منها** اعتقاد البدعة وصدقه اعتقاد اهل السنة و
الجماعة وهو اعتقاد ان العالم خاوث والصانع قديم متصف
بصفات قدسية ليست عينه ولا غيره واحدا شبيها ولا ضده
ولانه لا نهاية له ولا صورة ولا حدة ولا يحل في شيء ولا يقوم به
حادث ولا يصح عليه الحركة والانشغال ولا الجس ولا الكذب والنقص

وانه يرى في الاخرة وليس في مكان ولا جهة ما يشاء الله كان وما
لم يشاء لم يكن لا يخرج الى شيء ولا يجز عليه شيء وكل المخلوقات
بفضائه وقدره وادائه وشيئة لكن البقاي منها ليست رضا
واحدة ومحبته وان المحاول مجسمات وسائر ما ورد به السمع من عذاب
العقوبة والمحب والصراط والميزان وغير ذلك حق وان الكفا
مخلد ون في النار دون الغتق وان العفو والشفاعة حق وان
اشراط الساعة من خروج الدجال وبأجوج وماجوج ونزول
عيسى عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الارض
حق واول الانبياء آدم واهل بيته محمد صلى الله عليه وسلم واول
الخلق ادم ابو بكر ثم عثمان ثم علي والافضلية بهذا الترتيب فمدهارة
عقائده اهل السنة والجماعة عصمتهم من ابتغاء الهوى وفتنة
على اقتفاء الهدى **منها** الجهل وهو عدم العلم عن من **منها**
عالم وهو نوعان بسيط اصلي كالايمان لفقد فهم ما به يتميز **منها**
عنما بل هم اضل لتوجههم نحو كمالها فاجب عليهم احوالهم ومالا
فلا وعركب هو اعتقاد غير مطابق للواقع وهو شر من الاول **منها**
التقليد وهو الاقتداء بالغير بخلاف حسن الظن من غير حجة وكيفية ودرا
لا يجوز في العقائد بل لا بد من نظر واستدلال ولو على طريق الاجاز
قال الله تعالى قل انظر احوال في السموات والارض والايات فيه
وفي ذم المقلدين في الاعتقاد وكثرة جدوا والاجماع معقبة عليه المقلد
في الاعتقاد وان كان ايمانه صحيحا واما التقليد في الاعمال
فيما يترتب من كان عدلا مجتهدا ولكن لا انقطع الاجتهاد فمدهارة
المختص طريق معرفة مذهب المجتهد المقلد في نقل كتب معتبرتها
بن العلماء الشافعية مصلح من قدر على مطالعة واستخراج احكامها
عدل موثوق به في علمه وعمله فلا يجوز العن بكل كتاب ولا بقول
كل من تزييا بزي العلماء **منها** الاصرار على المصرو وهو دوام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اعد للمتقين جنات تجري من تحتها الانهار والصلوة والسلام على من ارسل الله كافة للناس بالتبشير والانذار وعلى آله الاتقياء الابرار واصحابه الاصفياء الاخيار وما وابت السموات والارض وما تعاقبت الظلمات والنور ومر فمدهارة في التقوى التي تجتنبها من كتاب الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية للعالم الرباني والعامل الصمداني محي المنة والدين الشيخ محمد البكري تفتة والله بغضائه واسكنه بجوده جناته وسيميتها مفتاح الفلاح وما ومر الانباة عليه توكلت واليه انيب اعلم ان التقوى واجبة على كل مكلف قال الله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياءكم ان اتقوا الله والتقوى عبارة عن اجتناب المنكرات كلها والمنكرات ما يختص ببعضهم او لا والاول في الثالث سنة قلب ولسان واذن وعين ويد ورجل وفرج ورجل فليست ذلك في تسعة فصول الاول في منكرات القلب واقامته منها الكفر بالله العبادة بالله تعالى منه وهو اكبر الكبائر على الإطلاق وهو عدم الايمان عمن من شأنه ان يكون مؤمنا والايمان هو التصديق بالقلب بجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى والافواه به الا ان التصديق ركن لا يحتمل السقوط اصلا والافواه قد يحتمل في حالة الاكراه منها اعتقاد البدعة وصدقه اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو اعتقاد ان العالم خاوث والصانع قديم متصف بصفات قدسية ليست عينه ولا غيره واحدا شبيها ولا ضده ولانه لا نهاية له ولا صورة ولا حدة ولا يحل في شيء ولا يقوم به حادث ولا يصح عليه الحركة والانشغال ولا الجس ولا الكذب والنقص

ولو صدرت اجابا اذيرة ولو
تخلل النداء والرجوع فليس
باصار م

قصد العاصي ولو صدرت في يوم واحد سبعين مرة هكذا ورد عن
البن علي السلام وضرره غني عن البيان وكيفيك جعل الصغرة
كبيرة كورودان لا صغرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار
وضعة الانابة والتوبة وهي الرجوع عن قصد المعصية والعزم
على ان لا يعود اليها تعظيما لله تعالى وخوفا من عقابه وهي آية
على الفور قال الله تعالى وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون لانه
وقال تعالى وتوبوا الى الله توبة نصوحا **ومنها** الرياء وهو ارادة
نفع الدنيا بعمل الآخرة وهو حرام وضده الاخلاص وهو تحريد
قصد التقرب الى الله تعالى بالطاعة عن نفع الدنيا وغيره
الاحث وهو ان يقصد الله كأنك تراه **ومنها** الكبر وهو الركوع
الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فلما بدله منه بخلاف العجب
والكبر حرام وضده التواضع وهو الركوع الى رؤية النفس
ودون غيره **ومنها** التذلل كالعالم اذا وضع عليه اسكاف فتعجل له عن
محملة واحدة فيه ثم تقدم وسوى له غيره وعدا الى باب الدار
خلفه ففقدت مسس وتذل وانما تواضعه بالقيام والنفس والرفق
في السؤال واجابة دعوته والسعي في حاجته وان لا يرى نفسه حرا
منه ولا يحقره ولا يستغفره **ومنها** العجب وهو استعظام العمل الصالح
وذكر حصول شرفه بشيء دون الله تعالى من النفس والناس
وقد يطلق على مطلق استعظام النعمة والركون اليها مع نسبها
اضافتهما الى المنعم وضده ذكر المنة وهو ان يذكرانه بتوفيق الله تعالى
وانه الذي شرفه وعظم ثوابه وقدره وهذا الذكر فرض عند ذم العجب
ومنها الحسد وهو ارادة زوال نعمة الله تعالى عن احد حاله فيه صلاح
دينه او ديني من غير ضرر في الآخرة او عدم وصولها اليه وجه
من غير انكار له ولو وقع في قلبك من غير اختيار وحدث الانكار
لوقوعه فيه فلا بأس به بالاتفاق فانه لم تجده او وقع جانيا

دارادة

دارادة زوال او عدم وصول فان عملت بمقتضا او ظم اثره في بعض
الموارح فحرام بالاتفاق وان لم تكن تقتضاه ولم يظم اثره
اصلا وكان الموجود في القلب لطف فقط فحرام اخلافا في
حرمة وكون صاحبها وان لم تزد زوال النعمة ولكن اردت لتفكر
مشيها فهو غبطة ومغنافة ليست بحرام بل مندوب في الدين وهو
حرم مذموم في الدينوي وسببي ان شاء الله تعالى وان لم يكن
في النعمة صلاح لصاحبها بل في ذم معصية فاردت زوالها
عنه او عدم وصولها اليه فذلك ناشئ من غيرة المؤمن بالله تعالى
وهي كراهية المعصية وما لا يحب الله تعالى وهي واجبة وضده المحبة
النعم والنصيحة وهي ارادة بقاء نعمة الله تعالى على احد حاله صلاح
فيها او عدمها وان شئت قلت ارادة الخير للغير وهي واجبة
ومنها البخل والتقية وهو ملكة امسك المال حيث يجب بذله بحكم
الشرع او المروءة وهو ترك المضائق والاستقصاء في
المحققات وذلك يختلف باختلاف الاشياء والاحوال من الاقارب
والاجانب والغنى والفقر ونحو ذلك **ومنها** الخجل الامسك
عن نفسه بان لا يبيع ان يأكل او يلبس او يتداوى من يسمي شيئا
ومنها الاسراف والتبذير وهو ملكة بذل المال حيث يجب
امسك بحكم الشرع او المروءة وهي رغبة للنفس في الافادة
بتعبد ما يمكن والغفوة اخص منها وهي كلف الاوى وبذل الذي
والصنف عن العثرات وسنة العورات وهما في مخالفة الشرع
حرامان وفي مخالفة المروءة مكروهان تنزيها وضدهما وهو وسط
بين ذنوب الطرفين التوريط والافراط مع الميل الى البذل السخي
والجود فهو ملكة بذل المال زائدا على الواجب ليس الثواب
او فضيلة الجود وتطهير النفس عن رذالة البخل لا الغرض آخره
الا حراز عن الاسراف واعلى السخى والابشار وهو بذل المال

مع الحاجة **ومنها** كذا ان النعمة وضده الشكر وهو تعظيم المنعم على مقابلة
نعمه على حد يمنحه عن جفاء المنعم وقيل معرفة النعمة **ومنها** الخطأ في
حصول المرام وهو ذكر غيره ما قضاه الله تعالى بانه اولى به واصح
له فيما لا يتحقق صلاحه وفادته والتضيق ما قضاه الله تعالى
وضده الرضا وهو طيب النفس فيما يصيبه وقوته
مع عدم التغير والتبديل وهو لا نقيا ولا مع الله تعالى وترتك
الا عراض فيما لا يلزم طبعه والشكر والمواهي مقضيات
لا قضاء فلا يرد ان الرضا بالكفر كفر وبالمعصية معصية
ومنها الجوع والشكوى وهو عدم نيل المحن والمصائب واظهارها
قولا او فعلا تضيقا وضده الصبر وهو حبس النفس عن المروع
ومنها الجوارفة على الله والامن من عذابه ومخطو وضده الخوف
فان كان مع الاستعظام والمهابة بسبب خشية وحقيقة رعدة
تحدث في القلب عن ظن كبره بينا له ويثير الحزن وهو حصر النفس عن
النهوض في الطرب والتوجه على الذنب الماضي والتاسف على
العجز والطاعة الفاتية والخشوع وهو قيام القلب بين يدي
الحق بهم مجوع وقيل ذلك القلب لعدم الغيوب واليقين وهو عند
الصوفية استيلاء العلم على القلب واستمراة والعبودية
وهو ان يكون عبده في كل حال كما انه ركن على كل حال في اي
اتم من العبادة ويترجمها كونه وهي ان يكون الصبر تحت رق المخلوق
ولا يجري عليه سلطان المكنونات ويلزمها الارادة ايضا وهي
نهوض القلب في طلب الحق بالخروج عن العادة **ومنها** اليأس
من رحمة الله تعالى وهو ترك فوات رحمة وفضله تعالى وقطع
القلب عن ذلك وهو كونه كالامن وضده الرجاء وهو تعلق
القلب بمعرفة فضل الله تعالى واسترواحه الى سعة رحمة
ومنها خبث الفسقة والركون الى الظلمة قال الله تعالى ولا تكونوا

الى الذين ظلموا فتكلموا في النار وضده البغض في الله تعالى لكل واحد من العصابة
لا يستحق المبتدعين والظلمة تكون معصيتهم متوالية فلا بد من اظها
البغض لهم ان لم يخف بخلاف غيرهما من العصاة **ومنها** البغض
العلماء والصالحين وضده قهرهم في الله تعالى **ومنها** التيقن
وهو ترك قوام بدتك عن شيء دون الله تعالى وضده التوكل وهو
هو ترك قوام بدتك من الله تعالى وقيل كلمة الاحكام الى ما لقيه
والتوكل على كماله وقيل رزق الله في السعة في السعة الشراعية
المسببات فلا يضر السعي في الاسباب **ومنها** حياء الجاه وهو
ملك القلوب فان كان للتوسل الى ما حرم من شبهات النفس
ومراداتها فحرام وان كان للتوسل به الى اخذ الحق وتخصيل المرام
المستحب او المباح او دفع الظلم والشوغل والتفزع للعبادة
او الى تنفيذ الحق واعزاز الدين واصلاح الخلق بالامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فهذا ان خلا من المحذور كالربا والتبليس وترك
الواجب والسنة فجاز بل مستحب والافعال لا ينبت الا في اثر في
المحرمات والكرويات وان كان للتوسل به نفس وظنه كما لا
فمنذ احدث المال للشفعة والتكليف فان خلا من المحذور فليس بحرام ولكنه
مذموم يكون صاحبه مقصورا لهم على مراعاة الخلق وخوف تكويته
الى المداية لا جهم والنفاق باظهار ما ليس فيه من الكمال لا
لاقتصاص القلوب والتبليس والخدعة والكذب والحجب ونحوها و
الجاهل باحب له من عليه لئلا العاجلة فليس بمذموم فاني جاز
اعظم من جاهد الانبياء والخلفاء الراشدين **ومنها** خوف الزم
والنهي **ومنها** حب المدح والثناء وحكمها حكم حب الجاه **ومنها**
اتباع الهوى وضده المجاهدة وهي قظم النفس عن المأكولات
وحكمها على خلاف هواها في عموم الاوقات **ومنها** الامل وهو
ارادة الجبوة للوقت المتراخي بالحكم اعني بما استثنى ولا شرط

صلاح واما ارادة طول الحياة بالاستتار وسرط الصلاح لزيادة
العبادة فليس بامل مذموم بل هو مندوب اليه فالامل ان كان
للتقوى والمجاهدة محرم والافليس محرم ولكنه مذموم جدا ولو كان
لتمكين الطاعات **ومنها** الطمع وهو ارادة احوال الملاذات والاشياء
المخاطرة عن النوافل والمباحات بالحكم فطمع المحرم حرام وطمع المحرم
ليس محرم ولكنه مذموم جدا فيجب الطمع الطمع من الناس وضد
الطمع التقوى وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك
فيما لا تمان منه الخطر عن النوافل والمباحات فان كان فيه صلاح
يسرك والا منك **ومنها** الطغى وهو ان يزعم نفسه استغنى
والنفار عنه والبغى له وهو ان لم يكن بظلم اصابه منه بل يفتي ويدر
كالا وهو البغى والنفى عن المكر فحرام وان كان فليس محرم فان
عليه اخذ الحق في التاخير الى يوم القيمة والعفو هو افضل وانه
قد رتب العفو ايضا هذا افضل من العفو الاول والا متصلا
استغنى وحقق من غير زيادة وهو العدل المفضل لكن قد يكون
افضل من العفو بعارض مثل كونه العفو سببا لتكثير ظلمه والافضل
للتكثير لتقليد اوجهه او نحو ذلك وان زاد فخر وظلم **ومنها**
الشبهة وهي الفرج والسرور ببلية العدو وهو مذموم جدا خصوصا
اذا جعل على كرامة نفسه واجابة دعائه بل عليه ان يخاف ان
يكون مكره الدين ويدخل بالبليته وان خلفه خير مما فات الا ان
يكون ظالما فاصابه ببلية تمنع من الظلم وتكون لغيره من الظلمة
عدة ومخالفة حشنة بزوال الظلم **ومنها** الهجر والعداوة فوق
ثلاثة ايام لاجل الدنيا والجل الاخرة والمعصية والتأديب
فما يترتب من مستحب من غير تقدير لوروده عن النبي عليه السلام وصلى
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **ومنها** الغدر وهو نقض عهد
والميثاق بلا ايدان وهو حرام وضده واجب وهو حفظ

العهد

العهد وعند الحاجة الى النقض وجب ايدانه **ومنها** الخيانة و
هو ايضا حرام وضده وهو المانة واجب **ومنها** خلف الوعد
وضده الخيانة والوفاء به فالوعد مستحب بخلاف كذب عهد
حرام واما خيانة الوفاء في غير ذلك لا يجب عند اكثر العلماء بل يجب
فيكون خلفه مكرها مستحبا وعند الامام احمد ومن تبعه الوفاء
واجب وخلف حرام مطلقا ففيه شبهة الخلاف واية النفاق
وشان الى كذا الاجتناب من الخلاف والاخذ بالوفاء **ومنها**
سوء الظن بالمتقاة وبالمؤمنين بحمد الوهم والشك في
حرام واما اهل المعصية والفسق الى هذين اول عليه فليس بغير
تقدير عليه الظن فليست ان يفسد في الله تعالى فليس بغير
من سوء الظن في شيء وضده سوء الظن حسن الظن بالمتقاة
وبالمؤمنين اما الاول فواجب واما الثاني فمندوب اليه
فيما يشك من امرهم ويحتمل الصلاح والفساد خصوصا في المصالح
الظاهرة والعدالة فمحمدة على الف حرام وعلى الصالح مستحب **ومنها**
التطير والطيرة وهو التثاؤم وهو حرام وضده الغال وهو
مستحب وهو التمسك بالجملة الموافقة للبر والارادة
والنجح والتمسك بهاروية الصالحين والايام الشرعية ونحوها **ومنها**
حب المال لا للتصدق وقوام الدين واقامة الواجب وهو
الحرام حرام وليس بالاكتمال مذموم **ومنها** حب الدنيا على شتمها
والذات العاجلة قبل الموت وحكمه حكم حب المال وضده
الزهد اعني كراهة الدنيا وبرودتها على القلب **ومنها** احوص
وضده القناعة وهي الاكتفاء باليسر من الدنيا لا طلب الزيادة
ومنها السفه وهو ضعف العقل وخفته وسخا فته وركا كنه
وضده الرشدة وهو قوة العقل وبلوغه كماله **ومنها** الكسل و
البطالة **ومنها** العجز وهي المضي الراتب في القلب البعث على

على حصول المرام بسرعة اولى الاقدام على شيء باول خاطر دون تأمل و
استطلاع ونظر بالغ اولى الاتمام بدون توفية كل جزء حقه وصدق
الحجة مطلقا الاناءة وصدق الاول حسن الانتظار وصدق الثاني
التوقف والتثبت حتى يستبين له رشده وصدق الثالث التمسك
والتؤدة حتى يؤدي كل جزء حقه **ومنها** التسويف وهو مذموم في كل
الاشياء وصدق السارعة والمبادرة والمباينة **ومنها** الغفلة
وغفلة القلب قال الله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب
الاية وصدقها التبين والرقدة وهي التأذي عن اذى بلقي النجس والرقدة
والشفقة وهي صرف البصر الى ازالة الكروية عن الناس **ومنها** الوقفة
وصدقها الحياء وهو انحصار النفس خوفا ارتكاب القبيح
ومنها الحزن في امر الدنيا وهو التوجع والتأسف على ما فات
من النعم الدينية ويلزمه الفرح بما تيسر لها واقتبالها وكثرة العلم
ان يكون اذا اخرج صاحبه من النصب الى الخرج والفرح من الشكر
الى الطغيان والبطح امان والافلا ولكن الفهم استواء اليقين
الدنيا وقواتها وهو مقام التمسك والتفويض وذلك عزيز جدا
ومنها الخوف في امر الدنيا وهو انقباض القلب كراهية ان
يصببه مكره ديني وهو غير الخوف لانه لا مضى والخوف للموت
وغيره الجبن لانه نقص الغضب ولا يستندم الخوف **ومنها**
الغش والغفل وهو عدم تحييز النصح بان لا يجنب من اصابه
اشر للغير وان لم يرد له ابتداء وقصد ان يرد له ابتداء
معجب له فيكتم عيبه فيسوءه وهذا غير المحرم وهذا ايضا حرام **ومنها**
الفتنة وهي البقاع الناس في الاضطراب والاختلال و
الاختلاف والمحنة والبلاء بلا فائدة وينبغي ان يغري الناس على
البنى والمخرج على السطوة **ومنها** الهذيانة وهي الفتور الضعف
في امر الدين كالسكون عند مشاهدة المعاصي والمناهي مع

القوة على التغيير باضرر فهذا حرام وصدق الصلابة في الدين
فان كان سكونه لدفع ضرر عن نفسه او غيره فهو مدارة جائزة
بل سمجة في بعض المواضع **ومنها** الانس بالناس والوحشة
لغيرهم وهذا مذموم وكذا الانس بالناس بل اللابق
لنك الانس بذكر الله وطاعته والوحشة والضيق عند
ملاقاة العوام للكبر والعجب بل المنعم عن الذكر والفكر والطاعة
ومنها الطيش والخفة ونظرة الكبر في الاعضاء وصدق الفار
والسكون وهو الاحتراز عن فضول النظر والكلام والكثرة فهو على
قوة العلم والحكم وسبب الصالحين كمن لا بد من ان لا يكون
للمرء الكبر وعلة الاخلاص استواء الخلو والخلوطة
ومنها العناد ومكابرة الحق والمكابر بوجه العلم به **ومنها** التمر والاباء
وهو عدم قول الحق والاطاعة لمن هو فوقه **ومنها** الصدف وهو
نزكية النفس واظهار القدرة على الامور الشاقة والاعذار عن
الامور الغريبة مع عدم المبالاة عن الكذب وعدم التصديق **ومنها**
النفاق وهو عدم موافقة الظاهر للباطن والقول للفعل **ومنها**
الجور وهو ملكة ادراك تدعو الى اطلاع ما لا يمكن معرفته كالملكيات
كالملكيات وبكث القدر او يصدر بها افعال تتغير بغيرها
ومنها الخفاوة وهي ملكة تهايد على امور لا ينبغي ان يعقد
عليها **ومنها** الجبن وهو ملكة تهايد عن مباشرة ما ينبغي ان يتهايد
وصدقها الشجاعة وهي ملكة تهايد على امور ينبغي ان يعقد عليها
ومنها الشرة والفجور وهو ملكة تهايد اول المشتهيات مطلقا
ومنها الجور وهو ملكة تهايد عن استيفاء ما ينبغي من الشهوات
وصدقها العفة وهي ملكة تهايد عن المشتهيات غير وقت الشهوة
والمرودة **ومنها** في تهذيب الاخلاق الخلق ملكة تصد عنها الارواح
النفسانية بسهولة من غير روية ويمكن تغييره لورود الشرع

يقصر بها صحتها عن ادراك الخير
والشره وصدقها الحكمة وهي ملكة
يدرك بها الصواب من اخلا
ومنها الشهور وهو ملكة صح

واتفاق العقول والتجربة ويختلف الاستعدادات فيه بحسب الامزجة
 ونشأته وقوى النفس وهي ثلث النطق وهو قوة الادراك
 فاعتمد الحكمة واخرطه بحيرة وتفرط الغفلة والعصبية وحركة
 للنفس دفعا للثبات فاعتمد الاله شيئا واخرطه التهور وتفرط الجبن
 والشهوة وهي حركة للنفس طلب للملاذم فاعتمد لها العفة و
 واخرطها الشهوة والغفلة وتفرط الجود والاوساط تخص بهجوم
 الاول والاخرين والاطراف باستخفافها اياه والاطراف
 مطلقا والاوساط المشوب بها عرض فاسد ذليل فكل خلق
 مذموم ناش منها منفردة او مختمعا بعضها كلها والاوساط
 الخالية عن الغرض الفاسد ففشا في كل خلق محمدا ناش منها
 منفردة او مختمعا بعضها او من مجموعها السمت بالعدالة فمن حصل له
 خلق مذموم فليعلم ان بهار تكامل الفضيلة المقابلة والتكليف
 في تحصيلها اذا الامراض تعالج بالاجتناد كما ان الصوفى يحفظ
 بالاجتناد ثم التخليف بالتعبير والتوبيخ في السر والعلانية ثم
 ان ذليله المقابلة يلمحفظ حتى لا يتجاوز الى الطرف الاخر ثم الرضا
 ان قد كالتذوق والايان والنفوس على التمام الاعمال التي
 حتى تدعى ما هو سهل منها بالطيب والسهولة ومن حصل له
 خلق محمود يكتسب وطبع فيحفظ بملازمة اهله وعدم صحبة
 الاشرار واياهم والاسترسال في الملاهي والمزاج والمراد والفرز
 نفس لوطايف علمية او علمية فيذكر حاله ودوامه وصفاته
 وحقايرة الدنيا وزوالها وتكديها ونحوها من اصدق الصوفى
 من ينهيه عن عيبه ويتفحص قول اعدائه فيه ويعلم منه عيوبه فيتركها
 وينظر في معائب الناس ويحتسبها وان راي فتورا طوعها
 بالرياضات الصعبة **الفصل في اخلاق الدين** **منه** حكمه
 الكفر العباد بامته في حكمه كان طوعا من غير سبيل

اجتهد

اجباط العمل كل ثم لا يعود بعد التوبة فيجب عليه الحج ان كان غنيا وله
 اولاد ولا يجب فقرا وما صلي وصام وزكي ويجب قضاء ما فات
 منها لان المعصية لا تذهب بالكفر والنفاق النكاح ولو من
 المرأة طلاق فلا يلزم الحدة بعد الثبوت فلو صدرت من المرأة
 تجبر على النكاح بعد التوبة ومن الرجل تجبر المرأة ان تائب وحيه
 ونجته وحل فتنه والا جبار على التوبة وهي الرجوع عما قاله لا مجرد التوبة
 والحج والتوبة فان لم يتب يجب فتنه ويتأبد في النار **ومنها ما فيه**
 خوف الكفر وحكمه ان يؤمر بالتوبة وتكذب النكاح اجتنابا **ومنها**
 الخطاء وحكمه ان يؤمر بالتوبة والاستغفار فقط وتفضل
 هذه التوبة بعرف من الضاوي **ومنها الكذب** وهو الاجابة
 عن الشيء بغير ما هو عليه فان لم يكن عن عمد فحفظ دليل يمين
 اللغو وان عن عمد فحرام قطع الا في مواضع عند البعض وسبب
 ان ساء الله تعالى قال الله تعالى ولم يذنب اليه بما كانوا
 يكذبون وقالوا قول الزور واشهد البهتان ويشهد
 البهتان شهادة الزور والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله وتوبة البهتان
 تثبت عند الله تركه واستحبابه ان اكفر وتكذب نفسه عند الله
 ان محسن ومن الكذب الا دعاء على غيره به والى غير مواليه ومنه ما
 في قصة الرؤيا ومنه خلف الوعد اذا كان في نية الخلف وقدره
 منه حديث كل ما سمع واجد والزل فيه سواء ويجوز الكذب في ثبوت
 وما في معناها خرج الترمذي عن اسماء بنت زيد انه سئل الله
 صلى الله عليه وسلم لا يحل الكذب الا في ثبوت رجل كذب امراته
 ليهضما ورجل كذب في حوب فان حوب خذعه ورجل كذب بين
 المسلمين ليصلح بينهم والحق بهذه التوبة ونفع ظلم الظالم واجبا
 الحق كما في خيار البلوغ تقول في النمار بلغت الكا وكلفت النمار
 مع انها بلغت بالليل قبل ومنه الوعد والوعيد الكاذبان

يج

المعصي اذا لم يرغب في المكسب والالتزام بالغير ومحبة نفسه وجناته
على غيره لتطبيق قلبه وهذا من الصدق وقيل المباح في هذه المواضع التعريض
واما الكذب فحرام لا يحل بحال **منها** التعريض وهو ارادة غيره الظاهر
المبتدأ من الكلام ولا بد من احتمال ارادة بحسب اللغة ولا يكفي مجرد
النية وهو جائز عند الحاجة كالصدور ليقف ويكره بدونها ومن
التعريض ليقين الكلام بلعن وعسى عن النبي عليه السلام المخرج من الكذب
اربع ان ستاء الله وما شاء الله ولعن وعسى كذا في التامخاية
ومن التعريض ان يقول اشترت هذا بمائة مثقال وقد اشترته
بسته لان القليل موجود في الكثير فلا يكون كذبا وقد يكون ذكر
العدد وكناية عن الكثرة فلا يراو به خصوصه كما تقول دعوتك سبعين
او مائة او الفا فلا يكون كذبا اذا لم يبلغ عدد ودعوتك الى احد هذه
ولكن عدت بين الناس كثيرة وصند الكذب الصدق وهو الجاهل
عن الشيء على ما هو عليه **منها** الغيبة وهي ذكر ما في اخيك
المعصن المعلوم عند المخاطب او محاماتها وتغييرها بالبداد وغيره
من الجوارح على وجه السب والبغض وهو حرام قطعي قال الله تعالى
ولا يغتب بعضكم بعضا الا به علم ان الغيبة نعم عيوب الدين والادب
لكن بشرط معرفة المخاطب وان يكون على وجه السب عند علمنا
قال قاضي خان في فتاواه رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل القرية
كذالم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد جميع اهل القرية فكان المراد هو
البعض وهو مجهول ارجل اذا كان بصوم ويصنع ويضرب الناس بالبد
والذل فذكر ما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان بذلك ليعرفه
فلا اثم عليه رجل ذكر ما في اخيه على وجه الاتهام لم يكن ذلك
غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب انتهى
وهكذا ذكر في المحاماة وغيره فذكر الجيب لتغيير المنكر والاستغناء
او للتخدير من شدة او التعريض كالا عوج ونحوها ليس بغيبة وكذا

ان كان

ان كان مجاهدا للفسق والظلم فذكرها واما ان ذكر عيبا آخر فغيبته
والامام الغزالي ضيق حيث لم يشترط السب ولم يفت الى
الاتهام ثم ان الغيبة على ثلثة اضرب الاول ان يغتاب
ويقول لست اغتاب لانه اذكر ما فيه فهذا كغير ذكره الفقيه الباقين
في التنبه لانه يستحيل له ان يخطئ في الثبوت في ان يغتاب ويبلغ
غيبة المختاب فمذهب محصية لانه التوبة عنها الا بالاسجد
لانه اذا كان فيه حق العبد ايضا وان لم تبلغ فكيف فيه التوبة
والاستغفار له ولعن اغتابه وهذا التفصيل هو الصحيح الذي
اختاره الفقيه الباقين وعند البعض يحتاج الى الاستحسان
مطلقا وعند بعضهم لا مطلقا بل يكفي التوبة والاستغفار
ثم اعلم انه لا بد من اغتيب عند رجل او لست ان ينصروه ويد
عنه **منها** النية وهي كشف ما يكره كشفه واذا السر في الا
تطلق على نقل القول المكروه الى القول فيه وهي حرام الا ان يكون
له ضرر فيه لولم يعلم ولم يمكنه دفعه الا بالاعلام فيجب لانه نصيح
قال الله تعالى ولا تطع كل حلاف مبين الاية **منها** السخرية وهي
بعض من الاستخفاف والاستحقاف وهي حرام قال الله تعالى ولا
تسخر قوم من قوم الاية **منها** اللعن وهو الطرد والابعاد
من الله تعالى فلا يجوز لشخص معين بطريق الحرم الا ان ثبت ضرورة
على الكفر كما به حمل ولا يجوز ان لا يجازوا ولا يجوز بالوصف العام
ايه موم **منها** السب خرج سب من ابي هريرة ان رسول الله صلى
صلى الله عليه وسلم قال المستبان ما قاله قوله الاول وفي رواية
فعلى البادوي منها حتى يعيدى المظلوم وهذا في نحو با جاهل ويا احمق
فما يجوز فيه المقابلة واما نحو يا زاني ويا لوطي فلا يجوز فيه المقابلة
فكلها اثمان وان كان اثم المستدي اكثر فعلى الثاني اما الصبر
مع العفو والدعوة الى القاض او المقابلة بنحو با جاهل **منها**

رضي الله عنه

الفعل والتعبير عن الامور المستقيمة بالعبارة الصريحة ويجوز ذلك في
الفاظ الوقائع وقضاء الحاجة وهذا مكره عند قدماء النحاة والادباء
ان يذكر بالكناية وهو دأب النصارى **ومنها** الطعن والتعبيد قال النحاة
ولا تلزموا انفسكم لاتباع **ومنها** البناءة **ومنها** المراء وهو طعن في كلام
الغيبه بالظواهر خلل فيه كما في اللفظ من جهة العربية او في المعنى او في قصد
المتكلم بان يقول هذا الكلام حق ولكن ليس بصدقك منه الحق من غير
ان يرتبط به عرض سوى تحقير الغيبة واظهار مزية الكياسة وهذا
حرام والذي ينبغي للمؤمن اذا سمع كلاما ان كان حقا ان يصدق به وان
كان باطلا ولم يتبين متعلقا بما مور الدرس ان لم يثبت عنه وان كان
متعلقا بهما يجب اظهار البطلان والاشكار ان رجا القول لا ينبغي
عن المنكر **ومنها** الجدال وهو ما يتبع في الظاهر والمذهب وتقرر ما فيه
قصد تحصيل المضمون واظهار فضله فحرام بل كره عند بعض كما في النجاشية
ومنها المقصودة وهي الحاج في الكلام يستوفى به قال او حق مقصود
فان كان مبطلا او ضاهم بغير علم او خرج بالمقصود كلمات مؤذية
لا يحتاج اليها في نصرة الحق واظهار الحق او كان المقصود تعليم المضمون
وكسره فقط فحرام وان خلا عن هذا الامور وهو ما ورد في مجازين ولكن
تركه اول ما وجد اليه سبيلا **ومنها** الغناء قال الله تعالى ومن انكسر
من شئ فليكن الحديث وفيه التاتارخانية اعلم ان التعني حرام في
جميع الاديان قال في الزنادات اذا وصي بما هو معصية عندنا
وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمعنيين والمغنيين وحكي عن
ظاهر الدين المغني في انه قال من قال لمعني زمانا احسنت عند
قراءته يحرق انتهى وجهه ان التعني للناس لا كان حراما لا لاجتماع
كان قطعيا تحصيل الحرام وكذا كل تحصيل القبيح القطعي كقوله
صاحب الهداية والذخيرة تحياه كبيرة هذا في التعني للناس في غير
الاعباد والعوس ويدخل فيه تعني صوفية زمانا في المساجد

والدعوات بالاشعار والادكار مع اختلاط اهل الهوى والمدون هذا
استد من كل تعني لانه مع اعتقاد العبادة واما التعني وحده
بالاشعار يدفع الوحشة او في الاعباد والعوس فاختلغا فيه
فالصواب منه مطلقا في هذا الزمان واما قبيده بالاشعار لان
التعني بالقرآن والذكر والدعاء يستلزم اللحن الحرام بلا خلاف
قال الامام البزازي قراءة القرآن بالالحان معصية والتاليل والاسرار
اشمان وكذا في مجمع الفتاوى وقال البزازي ايضا اللحن فيه حرام بلا خلاف
قال الله تعالى قرانا عربيا غير ذي عوج وقال الزيلعي لا يحل الترفع
فيه قراءة القرآن ولا التطيب فيه ولا يحل الاستماع اليه لانه فيه
تشبه بفعل الفسقة في حال فسقه وهو التعني وقال في التاتارخانية
التعني بالقرآن والالحان ان لم يغير الكلمة عن موضعها بل يحسنه و
تحسين الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في الصلوة
وخارجها وان كان بغير الكلمة عن موضعها يوجب فساد الصلوة
لان ذلك منهي عنه وقال التورثي القراءة على الوجه الذي يهيج الوجد
في قلوب المعين ويورث الحزن ويحبب الدمع مستحبة ما لم
يخرج التعني عن التجويد ولم يصرفه عن مراعاة النظم في اكثر ذلك الكلام
والخوف فاذا انتهى الى ذلك عاد الاستحباب فيه كراهية واما
الذي احديثه المستكفون وابدعه المتأمنون بمخوفة الاوزان وعلم
الموسيقى فباخذون في كلام الله تعالى كما خذهم في النشيد والزل
والنشويات حتى لا يبكا والسلم يغتمه من كثرة النغمات والتقطيعات
فانه لمن استنح البدع واسوء الاحداث في الاسلام ونرى اذ
الاقوال واهول الاحوال فيه ان يوجب على السمع التكبير وعلى السالك
التعزير وقال النووي في البتيان قال قاضي القضاة في كتاب المجازي
القراءة بالالحان الموضوعة ان اخربت لفظ القرآن عن صفة
بادخال حرركات فيه او اخراج حرركات منه او قصره واداه

مقصودا وتطيط بخفي به اللفظ ويتبس به المعنى فهو حرام فليسق به
القارى وبانتم به المستمع لانه عدل به من جهة القوم الى الاعوجاج
والتي نتالي يقول فرانا عبا غير في عوج **ومنها** ان السراقة
ان ما قتل في محبس ما يكره افشاؤه ان لم يخالف الشرع يلزم كتمان
وان خالف فان كان حق الله تعالى ولم يتحقق به حكم شرعي كالحد
التعزير فكذلك وان تحقق فلك الجوارح الستة افضل كالزنا وسرقة
الخمر وان كان حق العبد فان تحقق به ضرر لاحد او حكم شرعي كالقتل
ما لقصاص والتعزير فليس الا عن ان جيل والشهادة ان
طلب والا فالكتم **ومنها** الخوض في الباطل وهو الكلام في المعاصي
كمحايات محاسن الخمر والزنا والزواني من غير ان يتحقق بها
صحيح وهذا حرام لانه اظهر محصية لغيره او غيره من غير حاجة
سؤال الحال والمنفعة الدينية عن لائق له فيه وهو حرام الا عند
الضرورة والضرورة التي تبيح السؤال ان لا يقدر على الكسب للرض
او الضعف ولا يكون عنده قوت يوم وسؤال الصدقة
والزكاة سواء بخلاف حق من الدين او من بيت المال المحرم
واستخدام مملوك واجيره وزوجه في مصالح البيت وتيممه
باذنه ان كان بالغا او باذن وليه ان صبي او اقم ما كان بوجه
الله تعالى ومن السؤال المذموم سؤال المرأة الطلاق او الخلع
عن زوجها من غير باس ومنه سؤال العبد والامه البيع من
المولى من غير باس وقد ذكر في الفتاوى انه يستحق التعزير **ومنها**
والتاويل **ومنها** سؤال العوام عن كنه ذات الله تعالى وصفا
وكلامه وعن احوالهم قديمه ام محدثه وعن قضاء الله تعالى
وقدره حال لا يبلغ فهمهم **ومنها** السؤال عن المشكوك وموافقه الخط
للتخيط والتجمل وهو حرام بخلاف السؤال عنها للتعلم والتعظيم
او اختيارا ذبا نتم او تشبيها او حثهم على التأمل فانه مستحب

ومنها

ومنها الخطأ في التعبير ودقائق الخطأ في الجمع الصغيرة ان يقول
الرجل في دعائه بحق بنيتك انتي وكذا اكل مخلوق لانه على صواب
المدح ان يقول لانه لائق لمخلوق على الخلق وجوز في البهائم ان يقول
بحقه فلان ويكره بمخلوق الخ من غير شك تنهيه عن العين وتأخيره
في الخصاصه قال محمد اكره ان يقول ايمانى كما يمان جبرائيل ولكن
يقول انت يا امن به جبرائيل وفي السراقة يكره ان يدرك الرجل
اباه والمرأة زوجها بائنه **ومنها** النفاق القول وهو مخالفة
القول الباطل في الشراء واظهار المحب ومنه تصديق الكاذب
وقيل يخلو عن هذا من يدخل على الامراء والكبراء فيمجدوا المداواة
وهي ما يكون لدرء الضرر والشكر من مخاف منه وضرب المديته
وهي ما يكون للمولاه وعدم المبالاة لاد الدين وقد مر هذا بالمشقة
ومنها كلام ذي البسبب الذي يتكلم من المتقاربين كل واحد منهما
بكلام يوافق او يتفق كلام كل واحد منهما الى الاخر او كان تحت كل
واحد منهما ما هو عليه من المعاداة وشئ عليه او بعد كل واحد منهما
ان ينصه وهذا يتضمن النفاق ويزيد عليه **ومنها** الشفاعة يمينه
قال الله تعالى ومن يشفع شفاعة حسنة يمكن له كفى منها وضد با
الشفاعة الحسنه قال الله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يمكن
له نصيب منها **ومنها** الامر بالمعكر والنهي عن المعروف وهو صفة
المنافقين قال الله تعالى والمنافقون والمنافقات بعضهم من
بعض يأمرون بالمعكر وينهون عن المعروف ويحل في الظاهر واعانة
الظلمة على ظلمهم بالقول وضد فرض على الكفاية عند القدرة
بلا ضرر قال الله تعالى ولكن منكم من يدعون الى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون ولا يشترط
في وجوب كونه عاملا با امر به ونهي عنه **ومنها** غلبة الكلام والغف
فيه وهشاشة العز لا سيما في الملاء في غير محله ومحو الكفرة والتبذير

والظلمة والنهي عن المنكر اذا لم ينجح الرفق واللين واقامة الحدود والتعزير
وانما ديب قال الله تعالى واعظكم عليه وليدوا فيكم عنظة ولا
ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وفيما عداها كتب طبيب الكلام
وطلاقة الوجه والتبسم ومنها السؤال للتفتيش عن عيوب
الناس وهو التجسس وتبصير عورات المسلمين قال الله تعالى
ولا تجسسوا **ومنها** فتاح الحيايل الكرام عند العالم والتبسم عند
الاستاذ واعلم او افضل منه قلل في الخلاصة قال الزبدية
سألت الامام الخيرة اخي عن حق العالم على الحيايل والاستاذ
على التلميذ قال كلاما واحدا وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه
وان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيئة وفي تقديم
المتقدم ومن توقيه المتقدم ان لا يمشي امامه ولا يجلس مكانه ولا يستدعي
الكلام عنه الا باذنه ولا يكثر الكلام عنه ولا يال شيئا
عنه ملائمة ويراعى الوقت ولا يدق الباب بل يصبر حتى يخرج
فالحاصل انه يطلب رضاه ويكتب سخطه ويمتنع امره في غير
مصلحة الله تعالى انتهى وقد صرحوا في المفاتيح كراهية ان يقول
رجل لمن نوقه في العلم حان وقت الصلوة او قوموا فصل او
نحوها لانه ترك ادب وتوقير **ومنها** التكلم عند الاذان والاقامة
بغير الاجابة قالوا يقطع كل من باليد والرجل والدين حتى الصلاة
ان كان في غير المسجد ولا يسم واما رده فقد اختلفوا فيه وحي
ويستغنى بالاجابة واختلفوا في الوجوب والاستحب **ومنها**
الكلام في الصلوة سوى القرآن والاذكار الماثورة وفي التنازعة
واذا سلم رجل على الذي يصلي او يقرأ القرآن روي عن ابي حنيفة
انه يرد السلام بقلبه وعن محمد بن ابي بصير عن القراءة ولا يشغل فيه
كما لا يشغل في غيره فتاوى ابي حنيفة في كونه بغيره بعد
الفراغ **ومنها** الكلام في حال الخطبة والكسبي في الصلاة او غيرها

بالموقف

بالموقف او نحوها قال قاضي خان عن ابي يوسف وهو قول الحارثي
اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين آمنوا صلو عليه وسلموا
صلى على النبي عليه السلام ومبنا نحننا قالوا بانه لا يصلح على النبي
عليه السلام بل يستمع ويبكى لانه الاستماع فرض والصلوة
على النبي عليه السلام سنة ممكن بعد هذا الحالة انتهى وفي
التجسس رجل سلم على رجل والى ما يكتب روي عنه في نفسه وكذا
اذا عطف محمد الله تعالى في نفسه لانه رد السلام واجب
ويمكن اقامة هذا الواجب على وجه التحسين بالاستماع هكذا قال
ابو يوسف والاصوب ان لا يجيب لانه يحسن بالانصات
وبه يفتي وفي الحائنة ولا يسلم على احد وقت الخطبة ولا يسميت
العاظم **ومنها** كلام الدنيا بعد طلوع الفجر الى الصلوة وقبل طلوع
الشمس فانه مكروه **ومنها** الكلام في الحياء وعند قضاء الحاجة
فانه مكروه ايضا وفي الحائنة رجل سلم على من كان في الحيا مغبوطا
او يبول لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال
ابو حنيفة يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف
لا يرد اصله ولا بعد الفراغ وقبل مجرد بعد الفراغ من الحاجة **ومنها**
الكلام عند الجماع فانه ايضا مكروه وكذا تكره الضحك في هذا الموضع
ومنها الدعاء عن ستم خصوصا بالموت على الكفر فانه كفر
عند بعض مطلقا وعند آخرين ان كان لا يستحي الكفر واما الدعاء
عنه بغيره فانه لم يكن ظاهرا في يجوز وان كان يجوز بغيره ولا يجوز
التعدي والاولى ان لا يدعو عليه اصل **ومنها** الدعاء للمكافرة والار
الظالم بالبقاء وحصول المراتب شرط الايمان والعدل والصالح
فانه لا يجوز لانه رضا بالمعصية بل يقتصر في الدعاء على التوبة
ورفع الظلم **ومنها** الكلام عند قراءة القرآن فان استماع
القرآن والانصات عند قراءته واجب مطلقا في ظاهره

والصالح

قال الله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له اليه فان العبرة تلهوم
اللفظ واطلاقه لا بخصوص السبب وتفسيره كما عرف في الاول
لكن قالوا من قرأه عند اشتغال الناس بما يعملون فلا ثم
على القاري فقط ومن ابتداء العمل بعد القراءة فلم يتسببه
الاستماع او الانصات فلا ثم على السامع قال في التامر خاتمة
ويكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وعند ذكره العلم ولا ثم
على احد في ذكره العلم واحد هم وهم يستمعون وان لم
فهموا ثم وكذا عند الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد ايضا في هذه
المواضع انتهى ويخالف في الرد ما في المحل صحت حيث قال يجب
الرد في كل موضع والحق انه يجب بخلاف ما اذا سمع وقت
الخطبة انتهى وما في المحيط النهر في حيث قال واختار الصدوق
انه يجب عليه الرد هكذا حكى عن الفقيه ابي الليث بخلاف السلام
وقت الخطبة انتهى **منها** كلام الدين في المساجد باعذر فانه مكره
ومنها وضع لقب سوء لمسلم وذكره به من غير ضرورة التعريف
قال الله تعالى ولا تبارزوا باللقاب واما اللقب الحسن فحاي
ومنها اليمين النجس وهو مخلص على الكذب عمدا **ومنها** اليمين
بغير الله تعالى وهذا على قسمين الاول ما كان بطريق التعليق فانه
كان المعلق غير الكفر كالطلاق والعتاق والندم فعند بعضهم كره
وعند عامتهم لا يكره وان كان كراهية احرار ثم ان كان صادقا لا يكره
وان كان كاذبا فهذا من اكبر الكبائر حتى ذهب بعضهم الى انه
كفر مطلقا ومخفية فتدبره بما اذا لم يوالى اليمين والافقيس
لا كفر ما نسب او مستقبلا والثاني ما كان بحرف القسم فهذا
كثيره يخاف منه الكفر **ومنها** كثرة المحلف ولو على الصدق قال الله تعالى
ولا تجعلوا الله عرضة لآيكم ولا تطع كل حذاف **ومنها** سؤال
الامارة والقضاء فانه لا يحل كسوال المال قال بعضهم لا يجوز

قول

قبول القضاء باختيار المختار جوازه رخصة ان كان بلا سؤال ولا
ولا شفاعة والغزيرة تركه وكذا الامارة ووجهها انها تفيد اجدا
قلنا بعد الان لا يدرى رعاية حقوقها وكون تركها غزيرة اذا وجب
من يصلح لها غير الا فغلبة القول لما فيها فرضا كفاية **ومنها** سؤال
تولية الاوقاف فهو كسؤال القضاء قال ابن بهام قالوا لا يجوز
من طلب الولاية على الاوقاف كمن طلب القضاء لا يقدر
ومنها طلب الوصاية قال قاضي خان لا ينبغي للرجال ان يقبل الوصية
لانها امر على خطا ما روي عن ابي يوسف انه قال الدخول في الوصية
اول مرة غلط والثانية حياطة وعن غيره والثالثة شمرقة وعن بعض
العلماء لو كان الوصي عربا لم يخطب لا ينحو عن الضمان وعن ابن
لا يدخل في الوصية الا احمق او لصرا انتهى **ومنها** دعاء الان على
نفسه وقتي الموت قال الله تعالى ويذعنوا الان باث دعاء
بالخروج وكان الان يجوز لا **ومنها** وعذر اخيه وعدم قوله **ومنها** تفسير
القرآن برأيه **ومنها** اخافة المؤمنين من غير ذنب واكرامه على مال
كالهبة والسكاح والبيع **ومنها** قطع كلام الغير وحديثه بكلامه من غير
ضرورة خصوصها اذا كان في ذكره العلم او تكرار الفقه وقد مر ان
السلام عليه اثم وكذا قطع كلام نفسه بخلاف حيث كمن يقراء
او يدعوا ويغير او يحدث او يخطب للناس ويثقت في اثنائه
الى شخص فياخذ ببعض جوابه بنية او نحوه وكذا تكلم من في مجلس
او تدريس او من فوق حين يتكلم مع من عن يمينه او شماله ولو مع
الخطباء وكذا مجرد التفاته ونحوه من غير حاجة وكل هذا سوء ادب
وخفة ومجدة وصفه بل على المتكلم ان يرد كلامه الى ان ينتهي من غير
تخمس كلام اجنبي وعلى المخاطب التوجه اليه والانصات والاستماع
الى ان ينتهي كلامه بلا التفات ولا نحوك ولا تكلم خصوصا
اذا كان المتكلم في تفسير كلام الله تعالى او رسوله الا ان يبدو

واعية طبعا او شرعا فليجد براس بعض ما ذكر **ومنها** والتابع كلامه
 ومقابله ومنها لغته وعدم قتوله واطاعته في امر مشروعي كالركبة
 للمير والقاضي والولد والوالد له **سبب** والتبعية لاستاذه
 والمراة لزوجها والجاهل للعالم وهذا فيجب جدا يستحق التفرق
 في الخلاصة رجلا في وقت منبها خصوصه فاخذ احدهما خطوط
 المفتين فقال الاخر ليس كما كتبوا ولا يعمل بهذا يجب عليه التفرق
ومنها السؤال من قبل مني ووجوهه وطهارته ونجاسته
 حبيبه وما كره تورعا طارئة وامارة على الحرمة والنجاسة من
 يريد ان يشترى شيئا فيقال ما كره وهو مستور او يهديه
 رجل مستورا ويدعوه الى ضيافته فيقال من اجل الهدية والاطعام
 او لهدية ياتيه بما في كونه يشرب او يتوضا او يفرش له ثوبا
 او سجادا ليصلي وليس فيه علة نجاسة فيقال من طهارته
 فهذا اذى له وسوء ظن او رياء او عجب او جمل وكسب ودية
 فعليك الاعتناء على الظاهر كما اعتمد عليه النصيحة والتابعون فان
 اليد ليس الملك ولا من في الاشياء الجمل والطهارة واليقين
 لا يزول بالشك **ومنها** ما جئنا من عندنا لك ولو ساكتا فانه
 مني عنه **ومنها** التكلم مع الشبهة الاجنبية فانه لا يجوز بل حاجته
 لا شئت ولا يسلم عليها ولا يرد سلامها جبريل في نفسه وكذا ليس
ومنها السلام على الذي لا حاجة عنه فانه مكروه ومهالما
 به وعن اصحابنا انه لا يسلم على الفاسق المعلن ولا على الذي يتقن والذو
 بطر الحرام كذا في التمار خائبة وغيره **ومنها** السلام على من يتعوط
 او يتول وقد مر **ومنها** الدلالة على الطريق ونحوه لمن يريد المحصنة
 فانها لا تجوز فانها اعانة على المحصنة قال الله تعالى ولا تقوا نساءكم
 على الاثم والعدوان وفي الخلاصة ذمى بالسلام عن طريق السبحة
 لا ينبغي له ان يترك **ومنها** الاذن والاجازة فيما هو محصنة فان

نقل عن العتابة ويره سلام
 الذي يقول عليكم ولا يبر
 عليه كذا في الحاشية
 صح

الرضا بالعصية معصية كان الزوج لاهراة ان يخرج من بيته الى
 مواضع مخصوصة وفي الخلاصة وفي جمع النوازل يجوز للزوج ان ياذن
 لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما وتوحيها
 او احدهما وزيارة المحرم فان كانت قابلة او غاسلة او كانت
 لها على اخر حق او لا فخر عليها حتى يخرج بالاذن وبغيره الاذن والحج
 هذا وينما عدد ذلك من زيارة الاحباب وعيادتهم والوليمة
 لا ياذن لها ولو اذن وفوجت كانا عاصيين من الحرام فانه
 ارادت ان تخرج الى مجلس لغير رضا زوجها لم يسكن لها ذلك فان
 وقعت لها نازلة ان سألها الزوج من العالم وطهر بذلك لا سيما
 الخروج وان امتنع من السؤال بسببها خروج من غير رضا الزوج
 وان لم يقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم سنة
 من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل
 ويذكر عند بله ان يمنهما وان كان لا يحفظ الاذنان ياذن
 لها احيانا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسببها الخروج ما يقع
 لها نازلة انتهى وقال ابن همام وحديث الجنا لما الخروج فانما
 يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر
 الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا يهرجن تبرج الجاهلية
 الكوفة قول الفقيه ومنع من الحمام خالف فيه قاضي خان في فتاواه
 حيث قال في فصل الحمام ودخول الحمام مشروع للنساء والرجال
 جميعا خلافا لما قاله بعض الناس روى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل الحمام وتورده خالد بن الوليد دخل حمام حمص
 لكن انما ساج اذا لم يكن فيه ان مكشوف العورة انتهى
 ذلك فلا خلاف في منع من دخولها للعلم بان كثير ممن
 مكشوف العورة وقد وردت احاديث عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تؤيد قول الفقيه فيها ما في النكاح

الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط مسلم عن جابر رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
 فلا يدخل جنسية الحرام وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحرام حرام على
 نبي وامتي رواه الحاكم في صحيحه الاستاذ انتهى وقد يكون المأذون
 بالكوت فهو كالقول لان النبي عن المنكر فرض واما المنع والرد
 بالقول فيما يجب الاذن فداخل في النبي عن المعروف ومن
 جملة منع اجازته عن تريض احد ابويها اذا لم يوجد من يرضيه ويقوم
 بجوارحه فيما لم الزوج وعليهما ان يخرج بلا اذنه ان لم يمنعهما فاعل
ومنها المباح في كل ما جاز ان لا يكون فيه كذب ولا
 روع مسلم ولا مذموم من غير وجهه ان كثرة تنقيط
 المباح والوقار في الثغينة في بعض الاحوال والاشغال
 وكثرة الضحك المحبب للقلب **ومنها المباح** وهو جاز في كل ما
 الاول ان لا يكون لنفسه لان تركية النفس لا يجوز قال الله تعالى
 فلا تزكوا انفسكم هو اعلم من اتقى وفي حكمها مدح ما يفتي بها
 من الاولاد والاباء والتلافة والتصانيف ونحوها بحيث يستمر
 مدح المباح قبل الحكم بالصدق القبيح قال ثناء المروءة في نفسه
 الا ان ينوي به التحدث بنبوة الله تعالى او اعلام حاله من العلم
 والعلم كلياته واعنه وليقتدوا به وليعطوا حقه او يدفوا عنه الظلم
 او نحو ذلك مما لم يقصد به التهنئة والثناء في الاحترار عن
 الافراط المؤدية الى الكذب والرياء والقول بما لا يخفى ولا
 سبل الى الاطماع اليه كالنفوي والورع والزهد فلا يحرم
 القول بتبئها بل يقول احب ونحوه والثالث ان لا يكون المذموم
 فاسقا والرابع ان يعلم انه لا يحدث في المذموم كبر او مجبا وغورا
 والخامس ان لا يكون المذموم لغرض حرام او مضيا الى فساد

من مدح حسن بعض من المروءة بين الاجانب لغيرك
 المستدرة منهم وحسنهم الى القواطة والزنا وتلك النفس وتطبيب
 المجلس واضحا كهم ومثل مدح امرأة الزوجها اجنبية ومثل مدح
 الاخراء والفضاء ليتوسل به الى المال الحرام او التسلط على الناس
 وظلمهم ونحو ذلك واما الذم المذموم فاكثره داخل في الكذب
 او الغيبة او البغية والذم وما لم يدخل ذم الطعام ترفعا وكذا ذم
 اللباس والديانة والمساكن ونحوها وكل هذا داخل في **الكبر** ومنها
 الشتم وهو جاز اذا خلا عن الكذب والرياء وهو ما لا يجوز
 صوره وذكر الفسق والتغنى وافات المديح والاشتكاف منه ودر
 التوبة حتى يشغله عن الواجبات او السنين وقلي يلجئ عن هذه
 الافات قال الله تعالى والشعر او يتبعم الغاودون الى احوال
ومنها السبع والفضيحة وهما ان كانا بلا تكلف ولا تصنع فلهما
 موصافا اذا كانا في الخطابة والتذكير بل يستحب التكلف لغير
 لان فيها تحريك القلوب وتشويقها وقبضها وبلها واما فيما
 عداهما فالتكلف فيها والتشدد مذموم ناش من الرياء
 وحسب الشاء **ومنها الكلام** فيما لا يعني مثل حكاية امصارك
 وما رأيت من جبال وانهار واطعمة وثياب وجملة قول
 عما لا يهم وهذا اذا خلا عن الكذب والغيبة والرياء ونحوها
 من المحامات لا يحرم بل قد يستحب اذا قارنه بنبه صالحة مثل دفع
 التهمة بالبر والعجب بعدم التكلم واختصار من في المجلس او دفع
 المحامات والحياء حتى يتكلم صاحبها بما مراده من الاستغناء و
 غيره او دفع الحزن من المخزون والمصطفى او تلبية الناس بحسن
 المعاشرة معهم او التذلل بالصبيان او لعدم ادراكهم السفر
 او العمل او نحو ذلك وكذا يستحب المباح في هذه المواضع نعم هذا
 النباتات يخرج عن حد ما لا يعني فكل ما لا يعني يستحب تركه

بعض

وهنا فضول الكلام وهو الزيادة فيها يعني على قدر الحاجة وليس منه
التفصيل في المسائل المشككة خصوصا في المسائل الفقهية
والنكرات في العظة والتذكير والتعليم والتعميم ونحوها لا بد من
لا حاجة فيه بفتح الهمزة والاختصار وجدة ما ذكرنا الى هنا
افان الدين من حيث النطق واما افان الدين من
حيث السكوت فذكر في تعليم القرآن والتشهير والفتوى ونحوها
ما يجب او يسن او ترك في قراءة وترك الاحكام وف
والنهي عن المنكر عند القدرة بلا ضرر وظن التأثير وترك التصح
والاصلاح عند ظن القبول وترك التعليم والفتوى عند
التعيق وترك الحكم من القاضي بما انزل الله تعالى وترك
السلام وردة اذا كان مستونا وترك التشميت اذا عطس
وحمد اذا كان واجبا وترك الاستئذان في دخول والغير
فان الاستئذان واجب وترك الكلام مع الوالدين وسائر
المحارم وترك انقاذ المظلوم بالقول عند القدرة وترك
الشهادة والتزكية عند التعيين وترك تعظيم الله تعالى
بمثل سبح الله او تبارك الله عند سماعه فانه واجب خلاف
الفصل في النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب في العمرة عند
الاكثر وعند بعضهم يجب هو ايضا عن نخل سماع وترك الشؤل
للعاجز عند الحاجة فانه فرض ولو غلب عن الخروج بغيره على كل
صحة من علم حاله ان يعطيه بقدر ما يتقوى على الطاعة فان لم يجد
ما يعطيه بغيره فعليه ان يجبر حاله لمن يقدر على اعطائه فاذا فعل
البعض سقط عن الباقي وبالحمد ان السكوت عن كل كلام
واجب او سن حرام او مكروه اذ الله ولا يخلص عن
جميعها في هذا الزمان الا بالضرورة وعدم اختلاط الناس الا
في الجملة والجماعات وضروقات المعاش والمعاد **الفصل الثالث**

في باب الاستماع **وهنا** استماع كل ما لا يجوز تكلمه بلا ضرورة دينية
كجواز السكوت واخذ الحق وكسب المعاش او دينية كقائه واجب
او سنة كتسليم جنازة مع ما نأكله بخلاف اجابة دعوة منكر
كالغناء واللعب فان الداعي لما ارتكب المعصية لم يستحق الاجابة
فلم تكن سنة بل حراما وانما لم يجر الاستماع لان المستمع لم يترك
الغائب **وهنا** استماع الملاهي بلا اضطار كالكلام كالتجارة ونحوه
والجواز اذا لم يمكن الا مع استماع الملاهي لا يضطر قال قاضي خان عن النبي
عليه السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتبذير
من الكفر انما قل ذلك على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه
ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روي ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم اذ دخل اصعبية في اذنيه انتهى **وهنا** استماع الغناء
بالاتياري قال في التاتارخانية الغنى واستماع الغناء حرام اجمع
عليه العلماء وبالعوايف وفي الهداية ان المغني للناس لا يقبل
شهادته لانه يجبرهم على الكسرة وفي التاتارخانية ايضا والحاصل انه د
لا رخصة في باب السماع في زماننا لان حبيد انا ب عن السماع
في زمانه وفي الاختيار عن النبي عليه السلام انه كره رفع الصوت
عند قراءة القرآن والجنابة والرحف والتذكير اي الوعظ فاطنك
به عند استماع الغناء المحرم الذي يستنبه وجدا انتهى وارجح
ما كان في القرآن والذكر والدعاء وقد مر في هذه في افان الدين
وهنا استماع القرآن من غير الجحش وخطا بلا تجويد فعليه النهي ان
التأثير والالتفات للقيام والذهاب ان قدر بلا ضرر فلا تقعد بعد
الذكر مع القوم الظالمين وهذان وان دخل في الافة الاولى
صحنهما لكثرة الاستدعاء بهما مع اعتقاد الجواز واشبههم من
يقول الاثم على القاري لا ابا مع **وهنا** استماع كلام سائر جنسية
من غير حاجة **وهنا** استماع حديث قوم يكرهونه الا ان يكون

في قصه اضراره وكل هذه افات الاذن من حيث الاستماع واما
 افاته من حيث الاعراض عنه فتقدم استماع القرآن والخطبة وخطب
 المستوع كالامير والقاضي والوالدين والاستاذ والمختصين والاعتد
 الزوج والسيد وكعدم استماع القاضي كلام المصنفين او احدىهما في
 كلام المستفتي واولي الاو شكري المظلوم والمسئول عنه كلام ال
 المضطر والكبير والاغنياء كلام الصنفاء والفقراء المستكبر
 واستحقاق ما يؤخذ لك مما يجب استماعه اويس **الفصل الرابع**
 في افات العين **منها** النظر الى غيرة ان قصدوا هذا عظمها فتقول
 المنظور اليه ان كان نفسه او صفة او صفة لم يبلغ الشهرة وقد
 بان لا يتكلم او منكوبة بنكاح صحيح او امة التي لم تحرم عليه مصاهرة او
 رضاع او نكاح او حرمة غليظة او يكون بها سرقة غير متناهية او سرقة
 يجوز النظر من كل منهما الى كل عضو منهما لكن قالوا لا بد ان لا ينظر الى
 الفرج وان كان المنظور اليه غير هؤلاء فان كان النظر بعد تحريمه مطلقا
 والا فان كان شهوة او بشك في حرم مطلقا والا فان كان المنظور اليه
 يحرم النظر اليه من تحت السريرة الى تحت الركبة مطلقا وان انش فان كان
 الناظر ايضا انش في النظر الى الذكر والا فان كانت المنظورة حرة
 اجنبية غير محرم للنظر محرم اليها النظر سوى وجهها وكفها من غير حاجة
 مكرهه والا فكما للنظر الى الذكر مع رباوة البطن والظهر والعذة تشبه
 الاول بحمل الشهادة كما في الزنا والثاني في اداء الشهادة والثالث
 حكم القاضي والرابع الولادة للقابلة والخاصة البكارة في العفة و
 الرضا بالعب والساكن الختان والحفظ والنجاسة المداواة منها
 الاحتقان للمرض والزال للجماع والثامن اراءة النكاح والتاسع
 اراءة الشراء ففي هذا الاخذ يجوز النظر وان يخاف الشهوة ولكن
 لا ينبغي ان يقصد بها وفي حكم النظر الى البدن النظر فوق ثيابها ان
 كانت رقيقة او ملتفة تصفها **ومن** النظر الى الفقراء الضعفاء

فطلق حتى قالوا لا يجوز النظر
 الى عظم امة بالية في البصر
 والنظر اليه ونهها وكفها

بطريق

بطريق الاستخفاف فانه يتجسس حرام **منها** استهانة المصنف والمكرهات
 بغير ضرورة **منها** اتباع البصر الى الفضايل كوكس **منها** النظر الى
 من فوقه في امر الدنيا على وجه الرغبة والي من دونه في امر الدين ومنها
 النظر الى بيت الغير من شق الباب او من ثقب او كشف مسر
 واما افات العين من حيث التغييض وعدم النظر في الصدوة فانه
 مكروه وكذا في كل موضع يجب النظر وانما يجب اذا توقف عليه واجب
 محصور المحبة والجماعات اذا لم يمكن بدون النظر وكحكم القاضي و
 الشهادة ونحوها **الفصل الخامس** في افات اليد وهي القتل و
 الجرح لسف او غيره بلا حق ويجوز قتل النملة بغير القاي في اليد او اذ
 ابتداء بالاذن وبدونه يكره وقتل القملة يجوز بكل حال وكذا الجمل
 والذرة اذا كانت موزية تدحج بكمين ولا تضرب ولا تفرك
 او نهدا يكره احراق كل حي فمذ او نملة او غريب او نحوها والضييق
 لوالقي في الشمس لموت الديان لا بأس به وفي السر جية لا بأس
 باحراق حطب فيه نمل او المئدة وضرب الوصر مطلقا والضرب
 بغير حق والغضب والفضول والسرقة واخذ الزكوة والنذر والشر
 والقط والكفارة واللفظ وما وجب بصدقة من المال الجنب
 ان كان غنيا غنا الاضحية وهو من يملك ما يفي ربهما او متهما
 فارغين عن الدين والحج الاصلية او بائسيهما او كان المعطي امة
 او فرعه فيما عدا الاخير من واخذ الصدقة والهدية من بعد علم او بين
 انه انما يعطيه لظنه على صفة من الفقير او العلم والصلاح او التقوى
 او الكرامة والولاية او نحوها وهو خال عنها والاخذ من الوقف باطل
 او من الصبي على خلاف شرط الواقف ومن بيت المال لمن لم يكن
 من مصارفه او اكثر من كفايته ومن مملوك الغير لما اذن مولاه و
 المال له ومن مال من به جنة او عنة او غناء او صغر ولو كان المعطي
 وليه الا بطريق المعادضة بمش فتيته او اكثر واخذ الميتة والدم وغير

ونحوها مما يحرم عينه وحملها لولا طعام الامة ونحوها للقبول لا لتطهير الكفا
 والاراقة وتصوير صور الحيوانات وليس ما يحرم نظره او كبره من
 وكرا او انش بلا ضرورة غير انه يجوز مصافحه العجائز وغيره من اجل اذا
 احبا الشهوة بخلاف مصافحه الذمي فانه مكروه واهل الكمال
 او نقصه وتعيبه بلا غرض مشروع بالقطع او الكسر او الحق
 او النوق او الاتقاء الى ما يمكن الوصول اليه لانه ان كان كغيره
 فظلم وتعد بوجوب الضمان وان كان لنفسه فاسراف وهو
 حرام والا عطف الزنا والمحضنة وانتزاع عظم ان من يده
 فانه ظلم يستحق التعزير لا الضمان ورفع الزلة فانه حرام بكل حال
 الا باذنه كذا في الخلاصة وغيره الا عشاء في الحام بلا ضرورة
 فانه مكروه وكل لعب ولهو سوى ملاعبة الزوج والاية وما هو
 من جنس الاستعداد للزنا كالزنا والشرطي وضرب القضيب
 والطنبور وجميع المعازف واللاهي الا الدف بلا جمل في البيت
 الحرام والاطيب الغزاة والحجاج والقافة ولعب الحماة وتحويل
 بين البهائم وانما اذني الروح عرضا وقتل صبر الشريك
 في المسجد وفي الباب بالية وكتابة ما يحرم تلفظه فان التفتاح
 الساتين وكتابة القرآن بالحجارة والحيف والنفس في الحديث
 وكذا امس هؤلاء المصحف والتفكير وما كتب فيه آية دكره صغير
 المصحف واخذ مال غيره بلا اذنه فهو حرام او يجزى عن صاحبه جدا
 او يهر لا ودع المسلم واخافته بسبل السلاح ونحوه ولو خافا
 والفرع وحلق راس المرأة ولحية الرجل وحسن اقل من قنطرة
 منها ولو بالاذن الا للتمداوي والقاء فلافه الظفر والشعر الى
 الكسيف او المغتسل فانه مكروه يورث واء كذا في الخلاصة و
 قلع الشوكه والحشيش الرطبتين على القبر فانه مكروه بخلاف
 اليابس ونبت القبر وان دفنت مع ان الولد يترك في بطنها

لا ينفق به ملكة فترزده ولو لم يطبقه
 نفق وعيب لانه تصرف في ملك الغير
 بلا اذنه

ثم آيت في المنام وقالت ولدت الا ان كانت دفنت في ملكك
 النية فصاحبه محتر ان شاء افخرج ان شاء وسوى وزرع فوكة
 واو حال الا صبيح في الدبر والفرج ولو عند الاستنجاء الا للتمداوي
 والاستنجاء والامتناع باليمين فانه مكروه وينبغي ان يكون
 بالشمال وكذا اكل ما فيه رفع اذني وخسة فان اليمين للمواشيعة
 كاخذ المصحف والكتب والاكل والشرب وكذا التقدم اليه في لباس
 القمص والقباء ويؤخر في النزع وهذا عند عدم العذر والتختم
 بغير التفقة لرجال العبرة للخلقة لا للفن فيجوز ان يكون من ياتوا
 او عقيق او غير زوج واخذ الرشوة واعطى ذبا لا دفع الظلم و
 اخذ الهدية والصدقة والمبيع ونحوه اذا علم انها بعينها مفسومة او
 حرام واما المعاصي العدمية فليقتض البوام ككتمان النفاق والمظلم
 عند القدرة وعن الرمي بتوهمه وعن قتل الاخطار حتى تطول فانه
 مكروه وسبب لضيق الرزق كذا في الخلاصة وغيره وعن الطنبور
 وسائر آلات اللهو خصوصا اذا لم يصدل غيره واراقة خمر المسالك
 وعن محصور الحيوانات الكبيرة عند القدرة بلا ضرورة وعن اخذ
 اللقيط واللقطة عند خوف الضياع وعن دفع الظالم والحيوان
 عند قصد اخذ المال واهلاكه او اضرار النفس عن انقاذ حيوان
 عن الحق او الفرق او السقوط او نحوها مما لو حب التفت النقص
 عند القدرة بلا ضرورة وعن كف الصبي والمواشي في اول البيوت وعن
 اغلاق الباب واطفاء السراج وتخمير الاناء وايكاء السقاء
الفصل الثاني في افات البطن هي اذ خال الحوام لعينه او غيره وما
 يوق منه وما يملكه خيشا بالعقد الفاسد ونحوه مما يجب ضيقه او
 نقصه والا كل نوق الشبع بلا قصد صوم الفذ وعدم احتيا
 ضيف واكل كل ما يضر البدن كالكباب والطمين ونحوها وشرية
 واما اكل ما فيه بحس كالحية وخرميان للتمداوي اذا اخصر فيه

فقد اختلفوا فيه وجوز بعضهم ان يحصر ايضا اذا عرف فيه الشفاء
 والاحوط الاجتناب مطلقا وبغني لب ان يقبل الاكل
 ويجنب عن كثرة ومداوة الشبع فان في الاول صحة الجسم
 وجودة الحفظ وصفا القلب والذكاء وخفة المؤنة وامكان
 القناعة وعدم شيطان بل اذ الله تعالى وعذابه وتذكر جوع
 يوم القيامة واهل النار وتبس المواظبة على العبادة سيما بالوضوء
 وتمكن الاثار والتصدق بما فضل من الاطعمة وفي الثاني فسوة
 القلب فتنه الاعضاء لانه ان جاع البطن شبع سائر الا
 الاعضاء وسكن وان شبع جاع سائر الاعضاء وبهاج و
 فقه الفهم والعلم فان البطنة تذهب العظيمة وقلة العبادة وفقد
 حلاوتها وخطر الوقوع في الشهوة والحوام وكثرة شغل القلب و
 البدن بالتجصيل او لا يتم بالتهنية ثانيا ثم بالاكل ثلثا ثم بافراغه وتخلص
 عنه لا خلاف الى الخفاء راجعا ثم بالسلامة عن الامراض المتولدة
 عن الشبع خامس والسؤال في يوم القيمة وخوف الدخول في
 في وعيد قوله تعالى اذ هم طيبا تكلم في حياتهم الدنيا وشدة سكرات
 الموت اذ ورد في بعض الاخبار ان شدة سكرات الموت على
 قدر لذات الحيوة ويكره الاكل في السوق بمرأى الناس وفي الطريق
 وعند المقابر والضريح ايضا عندها وعند المنارة واكل طعام
 الميت والاكل من اواني الذهب والفضة والشرب منها للرجل النبأ
 وكذلك الاكل بملعة الذهب والفضة وكذا الاكل من منى الذهب
 والفضة وكذا احواق العود في حجر الذهب والفضة واما الذهب
 والمفضض فحائز عند الامام ابي حنيفة ان لم يضع فيه على الذهب
 والفضة وكذا الكرسى اذا لم يجلس عليه موضع الذهب والفضة
 وكذا حلقة المرأة وحلقة المصحف واما السرج المفضض فحسن
 ابي حنيفة لا بأس به وكذا الشرف المفضض والحجام والركاب

المفضضين

المفضضين واما التوبة الذي لا يتخلص منه شيء فلا بأس به
 وكرهه ابو حنيفة ان يأكل على خوان الذهب والفضة كله في
 انما منه واكل طما متخيفة عنده لعل اوله او غناه او
 غيره من المنكرات واكل طعام اتخذ له ربا والسمة والمباحة
 اذا علم ذلك او غلب على قلبه بالقوانين وبسبب الاكل على
 السفرة لا الخوان ويكره ترك التسمية والاكل بالتشبه
 الاكل من وسط الطعام وما يلي غيره اذا كان لونا واجدا
 وقطع اللحم ونحوه باليسن عندهم الى حد ويكره رمي ما في الفم
 والاف من الطعام والبنزاق والمخاط نحو القعدة وفي المسجد
 الشرب من ثلثة القدم والنفخ فيه واعطاؤه بعد شرب
 اليه من في ياره بلا اذن من في اليمن والشرب بنفس واحد
 والتنفس في الاناء ويكره وضع اليد على الخنجر والخنجر تحت اليد
 وتعتيق الخنجر على الخوان واما بوضع بحيث لا يعلق كراة و
 ولا بأس بالاكل مكثا او مكشوف الرأس وفي صلاة عيد محي
 في المختار ويكره مسح الكيس واليد بالخنجر وبعضهم جوز ان اكل
 بعده واذا اكل اكثر حاجته كسمة ليتقيا قال الحسن البصري د
 لا بأس بقال رابت النسن مالك يا كمال لو انما من الطعام
 ويكثر ثم يتقيا وينفقه في ذلك ولا يأكل طما حارا ولا يبتسم
 في الخلاصة ولا يجمع بين الفاكة والتف في طبق واحد لئلا
 عليه سلام عنه كذا في التمار خانية واما اكل طعام الفسقة و
 اهل الرياء والاحراء اذا لم يعلم انه مغضوب بعينه ولم يوجد سكر
 فلا يحرم بل لا يستحب واما المعاصي العدمية فترك الاكل والشرب
 حتى يموت او يمرض او يضعف فلا يقدر على الجمعة والجماعات ونحوها
 من الواجب والسنة ومنها تركها اذا كان فيه عقوب الوالدين
 او احدهما او نحوه مما حرم او كره **الفصل الثاني** في اوقات الفرج

وهي الزنا واللواط ولو برزوحته او امته او عبده فانها حرام مطلقا
وايتان البهيمه والحائض والنفساء او استنما عما مات تحت الارض
واما الاستنماء باليد فحرام الا عند ستر وطئته ان يكون غرابا وبه
سبق وفرط شهوة وان يريد به سكران الشهوة لا قضاء بها و
من المعاصي ان ياتي زوجة الصغيرة التي لا تحمل الجماع او الفضة
المنقذة بالجماع وكذا امته لو جماع عند احد يعرفه او يجمع قبل
الاستبراء من يجب عليه استبراءها او يفضي وادعية فانها
حرام ايضا قبله ومن المحرمات ان يستقبل القبله عند قضاء
الحاجة او الشغل او غيرها او لم يكونا مجوسين وكذا استبراء القبله
والاستبراء بالقيمة او وجوب تعظيم من ياكل النسيان
او دابة او نحوه او ضرر لغيره كالرجاج او حاسة كالروث
والتمشي في الطريق او في ظل الناس او في موارد بهم والبول قايما كونه
بلا عذر والبول في الماء الراكد والجاري والحجر والمختل ونقع البول
ويكره اخصاء بني آدم فلهذا كره ملكهم واستخدمهم وكرههم ايضا
واما المعاصي العدمية فان لا يجمع زوجته اصلا او يحبس شهوته
والجماع مع حيوانا ان طلبت بغير تقدير زمان وان يغزلها
او ينم في ظاهر الرواية بخلاف امته فانه لا يجب مجامعتها اصلا
ويجوز الخل بغيره ولنا عدم التسوية بين الضربين او الضرات
في غير الجماع في ظاهر الرواية وروى وجوب التسوية فيه ايضا
وعدم الاجتناب من البول وترك الختان بلا عذر **الفصل**
الثامن في اوقات الفرجل هي الذهاب الى مجلس المعصية اما
لفعلها او للنظر اليها والمخروج الى الجهاد الا اذنه والديه ولو كانا
كافرين الا ان يغيب عن طاعة الله انما كره ما لمقاتلة اهل دينها
للمشفقة فيجوز وكذا اكل شجر نخاف فيه الهلاك كركوب البحر و
المخاض اذا كانا محتاجين الى النفقة او الخدمة وحكم اخذها

حكمها

حكمها والفوار من الطاعون والدخول عليه المشي في ملك الغير
بلا اذنه فاما ادبستانا او كراما او ارضاء عز وكرامة
وان ارضاء جزا بلا حائط ولا خندق وكان المراد الحاجة فانفق
من غير ضرر يرجى الجواز لوجود الاذن دلالة وعادة ويحل فيه
الدخول الى ضيافة بلا دعوة ويستثنى الدخول بخوف ضياع مال كما
اذا اخذ رجل ثوبا فدخل داره جاز ان يدخل صاحبها داره ايضا
لباخذها وكذا اذا وقع الفخ ورسم من ماله في دار رجل وحاشا
ان لو اعلم صاحب الدار من قبل ان يدخله بغير اذن لكن يعلم بغير
انه يدخل داره لهذا المشي في المقابر واتباع السائر والنجاة
وزيارتهن القبور ولو وجد طريقا في المقبرة ان وقع في قبورها
احد ثوبه لا مشي ولا تقود على العبر كالمشي ودخول الخشب
والحائض والنفساء المسى ويد الرجل نحو القبله والمصحف
وكتب الشريعة في النوم واليقظة اذا كانا في حداثتهما دون
احد الجائسين او الفوق ووضعت عليهما وعلى الخبز وضرب
احدهما ولو حيوانا بغير ذنب وحق ونفاره ذنب لا عثارة
ويحسب كل الجهد من حق الجنون فان الفقهاء قالوا العذاب
فيه مشعين وكذا الذي ان لم يستحل في الدنيا وانما في مالها
وايتان الظلمة من غير ضرورة ويكره الدخول في المواضع المشرفة
كالسيرة والدار بالرجل اليسرى والمواضع الحسنة كالخلاء
والحمام باليمين والسنة عكسها او يخرج عكس الدخول من
النخل ونخف واخراجها على هذا الرجل كاليه وقد ذكرنا الدخول
على الابل بقتة عند القدوم من السفر وتحتل رقاب الناس
في المسجد اذا لم ير في الصفوف الا اول فرجة واما المعاصي العدمية
فالتقود عن الجمعة والجماعة والتعمد والتعميم والمج والجهاد والفرجين
والدعوة التي ليس فيها منكر فان الاجابة واجبة عند

البحر سنة مؤكدة عند آخرين وان علم ان ثمة لعبا او غنا او نحوها
من المنكرات لا يجوز الذباب مطلقا وان لم يعلم فوجد ثمة فان
لم يقدر على تغييره وكان مقتضى يجب ان يخرج ولا يقدر مطلقا
ايضا وان لم يكن مقتضى فان كان على المائدة او على مرمى منه
لا يقدر والا فلا بأس بالقعود والاكل وان كان الا على فاسقا
معنا يجوز ان لا يجيبه ثم الاجابة بتحقيق بالدخول والقعود فان لم
ياكل فلا بأس به والا فضل ان ياكل لو كان غير صائم كذا في الجملة
والقعود عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعامة المظلم
والسعي في حاجة الحاجر وغسل الميت او دفنه وانقاذ النساء او مال
يصدد اليه ملك وبالسقوط او الخرق او الحق او نحوها للقاء من غير
ضرر المتعين اما لعدم غيره او لعدم قدرته او لاجاله وعدم مبالاة به
واما المنكرات لصلوة الرحم والعبادة والزيارة والتسنية والتغذية فمن السنن
المستحبة ومنها تقوى الاجير عن خدمة المستأجر والمملوك عن خدمة
الملك والزوجة عن خدمة داخل البيت والولد عن خدمة
الوالدين والرعية عن امره الوالي مما ليس بمصلحة الامور **الفصل**
التاسع في اوقات بدن غير مختصة ببعض معين مما ذكره في كثيرة
هذا منها الرقص وهو حركة الموزونة والاضطراب وهو غير
الموزونة فكل من رقص غير مستثنى ويدخل فيها ما يقدر بعض
الصوفية في زمانا بل هو استند من كل ما عدله منها لا يفترون
على اعتقاد العبادة فيخاف عليهم اعظم قال الامام ابو الوفاء
بن عقيل قد نص الفرائض على النهي عن الرقص ونقل ولا يمشي في الارض
مرحاضا ودم الخيال والرقص استلحج والبطر وقال الطرطوشي
حين سئل عن منسب الصوفية اما الرقص والتواجد فاول من
احد ثمانية اصحاب السامري لما اخذ لهم على حب الخوارقاموا
برقصون عليه وتواجدون فهو دين الكفار وعباد العجى وقال

في التامخانية

وفي التامخانية الرقص في السماع لا يجوز وفي الذخيرة انه كبيرة قال
الامام البزازي في فتاواه وقال الفوطي ان هذا الغناء وضرب
القصيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك والشافعي واجبه
في مواضع من كتابه وسيد الطائفة احمد النسوي صرح بحرمته
ورأيت فتوى شيخ الاسلام جلال الحلة والدين الكيلاني
ان مشي هذا الرقص كاذب ولما علم ان حرمته بالاجماع لازم ان يكون
مستحبة وللشيخ الزمخشري في كشافة كلمات يقوم بها عليهم
الطائفة ولصاحب النهاية والامام المجبوبي ايضا استند من
ذلك انتهى **ومنها** كشف العورة عند غيره الا بعدز وقدم في افان
العين وفي الحكة ايضا الا بعدز خلق العانة والغسل في مكان
سبر والحنى والاستنجاء والتداوى بقدر الحاجة **ومنها**
لبس الحرير والذهب والفضة سوى اربع اصابع للذكر وبالفاء
صبيا غير ان الاثم في النصب يكون على اللبس والذي لم يمتد حرره في حكم
الخالص الا في حب واما القعود والاضطراب عليه ونومده بخائز
عند الامام خلافا لما ذكره ان ليس الرجال الشباب المصنوعين بالخط
بالعصا والزعفران والورس ولا بأس بتجنية المنطقة وحاشا ليهف
بالفضة ويكره بالذهب ويكره خوقة لمسح العرق والاضطراب ان كانت
منقوعة لانها وليس الكبر ويكره ستر الخيطان باللينود ونحوها للزينة
لا للحواء والبرد ولا بأس بان يكون في بيت الرجل ثياب وبليل
لا يلبس واواني من الذهب والفضة لتعمل الا لذكر وشرب كذا في
اختصاصه واما تطويل الثوب الى ما تحت الكعب فان كان كسرا
فمكروه ثم ما لا يقتضيه واما لبس الثياب الرقيقة فان لم يكن للبرد
الربا في ثياب بل مستحب في الاعيان والجمع ونحوها واما الخشنه
والرقعة فمنسبة في اكثر الاوقات ان لم يقصد الربا وليس
المخيط وستر الرأس باللبس المتصل للمحرم والوجه للمحرمة وليس ثوب

الغير بلا اذنه **منها** مما سته بدن الاجنبية مطلقا بلا عذر ولا كف العجز ولا
وعودة الغير مطلقا بلا عذر والمماصة بشبهة غير زوجة وامته
ويدخل في المماصة المضاجعة والمعاينة والتقبيل ومما سته ما تحت
الستر الى ما تحت الركبة بلا حائل من زوجة وامته والقبيلين **منها**
والنفسين وفل في الخلاصة تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز
وتكلموا في تقبيل يد غيرهما قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لا سلامه فلا بأس
طولا ولا عرضا ان لا يقبل يد اعمى في الفنادي وفي الجاهل مع الصغار
من يقبل الرجل في فم الرجل او يده او شئ مما منه او يعانقه وقال ابو كوف
لا بأس من **منها** الكنى في المسكن المفضول **منها** عقوق الوالدين او احدى بهما ولا
انما يجوز بالحنيفة في غير المحصنة او لا طاعة للمخذوق في محبة الخالق
الكفر لا يحل العقوق حتى يجب على المسلم نفقة الوالدين الكافرين وخدمتهما
وبرهما وزيارتهما الا ان يخاف ان يكلف اليه الكفر فيخرج ان لا يزور
كذلك في الخاصة ولا يقودهما الى السبحة ويقودهما الى المنزل **منها** قطع
الرحم وهو حرام ووصفها واجب ومضاه ان لا يباها ويتفقد
بالزيارة او الابداء او الاعانة بالبداء والقول واقلة البتة ومار
السلام والمكتوبة ولا تفت فيه ويجب تسكين في رحم محرم وختن في غير
المحرم منه ويدل على عدم وجوبه جواز النكاح والجمع بين امرأتين لو
فرض كل منهما كرا لم يحرم عليه الاخرى او علة عدم جواز النكاح والجمع
قطع الرحم في الجواز **منها** ابداء الزوجة زوجها ومما مضاه اياه وعدم
رعاية حقوقه اعلم ان على المرأة ان تطلع زوجها في الاستمتاع متى
شاء الا ان تكون حائضا او نفاسا فلا يمكنه من الاستمتاع ويجب
الا زار وعليها خدة داخل البيت وبأية من الطبخ والكسب **منها** ما
ولو لم تغسل اثمت ولكن لا تجبر عليها قضاء **منها** العكس قال الفقهاء
ابو الليث حق المرأة على الزوج خمسة ان يخدمها من وراء السترة
ولا يدعيها ان يخرج من السترة فانها عورة وخروجها ثم وترك لمرودة

وان يعلمها

وان يعلمها ما تحتاج اليه من الاحكام كالوضوء والصلوة والصوم
وما لا بد لها منه وان يعلمها من الخصال وان لا يعلمها وان يعلمها
تطاولا ونصيبها **منها** اضاءة الرجل اولاده وما يجب عليه
نفقته من الاقارب والارقاء والدواب فانه راع فمذمومها
رعايها بسئل عنهم يوم القيمة فصوروا الاولاد فانه يجب على الاب
نفقة اولاده الصغار وكسوتهم وتعليمهم وتأديبهم قال الله تعالى
قوا انفسكم واهليكم نارا وان لا تبس الحريم ولا تخضب احدكم
وارجلهم بالحناء ولا يغيبوا له مهم فعدت وانا غير راض لان
الرجال قوا امون على انفسهم والنهي عن المنكر فرض **منها** الخلوقة
مع الاجنبية فانها حرام **منها** تشبه الرجل بالمرأة وبالعكس **منها**
امان المملوك وعصيان مولاه **منها** سوء الملكة اعلم انه يجب على
المولى تعليم مولاه القرآن بقدر ما يقدره في الصلوة وسائر ما يجب
ان كان مسلما وياحده بالصلوة والصوم ولا يستخذه زمان
او ابنا حتى قالوا يجب على المولى ان يوضو معه ويحاربه
اذا مرضا ولم يقدر على الوضوء بنفسهما **منها** اذني الجار **منها**
مجالسة جليس السوء **منها** فتح الفم عند التثاؤب وعدم دفعه
منها الجلوس في الطريق اذا لم يعط حققة وهو غصن الصبر وكف
الاذي ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وارشاد
السبي كما ورد في الحديث **منها** الجلوس كان فمه من الظل و
الشمس **منها** القعود وسط الحلقة **منها** الجلوس مكان غيره و
التقرب من اثنين **منها** القعود في المسمى لمصيبة بكرة وكذا
للتجارة والتكسب حتى الكفاية بالاجرة وفي الخلاصة ينبغي ان يكون
للسقاء هذا الحكم **منها** الاختنا في السلام فانه مكروه **منها** السير
فموجرام فان اعتقد التأثير منه فهو كافر **منها** تقبيل التمام ونحوه
واما تقبيل التحويد فلا بأس به ولكن ينزه عنه عند الخلوة والتوبة

كذا في التاتارخانية **منها** الوشم ونحوه **منها** توفير الشارب
والافضل في قص الشارب ان يجعل كالي جب ويظهر الاطار و
من قص اللحية اذا لم يزد على القصنة وحلقها وكذا حلق رداء المرأة
بلا عذر وكذا الفرع **منها** ركوب النساء على السرير لا عذر
منها ترك الوليمة **منها** ترك البسوة وفيه يدع رجب وعمر **منها**
الانبطاح بلا عذر **منها** النوم على سطح ليس بحجر عليه **منها** استصحاب
الكلب ونحوه للموت في السفر **منها** سفوحه بلا زوج ولا محرم
ففي مدة السفر حرام باتفاق الحنفية واختلاف ائمة و **منها** سقود
الركوب عند الوقوف الطويل وعدم التمدد في **منها** سقود
او انمين **منها** عدم التاجير **منها** ذهاب من اكل ماله راحة كريمة
الى المسجد والجمعة **منها** ترك الصلوة عمدا وهو من اكبر الكبائر
منها ترك الوضوء والغسل الفرضين **منها** ترك الجمعة فانها
واجبة على القول الاقوى عند الحنفية **منها** تعديل الاركان في البسوة
الصوف وموافقة الامام وترك كل سنة مؤكدة كالغسل في
العشر الاواخر من رمضان والتمرا وكج والجمعة فانها سنة
على الكفاية وانتم فيها والسواك وفي كل مكره تحريم **منها** ترك الجمعة
لمن لا عذر له **منها** ترك الزكوة وانما من الكبار **منها** ترك الصوم
بلا عذر **منها** ترك الكفارة والقضاء والمنذور **منها** ترك صدقة
الفطر والاضحية للفقير فانها واجبة **منها** ترك الحج الفرض **منها** ترك الجمعة
وهو فرض عسى اذا كان النية غاها والافضل كفاية **منها** الفوار
من الزحف اذا لم يزد الكفار على ضعف المسلمين **منها** العينة
بكر اهتيا صاحب الهداية وغيره **منها** نسيان القرآن بعد تعلمه
منها الربوا وتلقي الجلب وسبع الى ضرر لبادي السوم على السوم
والخطبة على الخطبة ان وجد دليل الرضا للناول والاحكام و
التفريق بين مملوكين صغيين او صغيرة وكبير بينهما قرابة محرمية

منها سئل الغني **منها** الرجوع في البسوة **منها** اقتناء الكلب لغير صيد وشاة
وخوف من الدصوص وغيرهم فان ارسل صاحبه في الكلبة ليلحظ ان يمنع فانه
اي يرفع اليه كم يمنع وكذا الدجاجة والحش والجول **منها** ابتداء التجموع في القبور
فانه اسرف وبدعة وضلالة وانما ذالمساجد **منها** اقتناء امرأة
لا تصلي في الخلاصة رجل له امرأة لا تصلي يطلقها قال الامام ابو حفص
ان يلقى الله ومعه ما في عنقه احب الي من يلقى ومو امرأة لا تصلي **منها**
توسد كبت الشريعة من غير قصد حفظ في الخلاصة ومن توسد بخبطة فيها اخبار
النبي عليه السلام ان قصه لحفظ لا يكره وان لم يقصد كره وفي الحديث و
كذلك اذا كان للرجل حوائق وفيها دابة مكتوب فيها شيء من القرآن او
كان في الحوائق كتب الفقه او كتب النسخ او الصحف فيجوز عليها الا ان كان
كان من قصده لحفظ فلا بأس به وقد عفى عن هذا فيما تقدم وفيه
اسم الله على كاهه ووضع تحت طنفه يجلسون عليها فقد قيل لا
قال الا يري لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطح كذا هنا وانما حمل
المصحف او شيء من كتب الشريعة على دابة في حوائق وركب صاحب
الحوائق على الحوائق لا يكره انتهى **منها** جعل شيء في قرطاس فيه اسم الله تعالى
في الخلاصة ويكره ان يجعل شيئا في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كان
الكتابة في ظاهره او في باطنه بخلاف الكيس يكتب عليه اسم الله تعالى لانه
الكيس يعظم والقرطاس يستهان انتهى وكذا البساط او مصحف كتب عليه
في النسيء الملك فذكره بسطة والقعود عليه واستعماله فلو قطع حرف
من حروفه او خط على بعض الحروف حتى لم يبق الا حرف متصلة لا يفي
الكرامة كذا في الخلاصة **منها** اما ك المعازف في البيت وادكان
لا يستعملها فانه اثم لانه اما ك هذه الاشياء يكون التمتع عادة
كذا في الخلاصة وغيره **منها** التصديق على النسيء في المسجد الا ان
ان يكون محتاجا ولا يتخطى رقاب الناس ولا يمس يدي المصلي
فلا بأس في علي الحمار **منها** التصديق على من علم انه مسرف

او صار في المعصية **منها** الانتفاع ببدل ما اخذ غلط علم صاحبه
 اولم يعلم فيكون لفظة فالانتفاع به خوام على التقديرين كمن سب
 ثوب غيره او غداهم او يترك ماله **منها** الانتفاع ممن باع مكره او
 بسع لا يرضاه ويخاف نقص ضربه السلطان فانه لا يجل وكذا الاكل
 والانتفاع به والحيلة في مسئلة السمران يقول المشتري بعتي
 كما تحب كذا في الحيلة **منها** اخذ الوكيل بالصدق منه
 لنفسه فانه لا يجوز بل اذا اذن الموكل **منها** كوكب البحر فمن لا يقدر على
 دفع الغرق بلا ضرورة في الذخيرة اذا اراد ان يركب السفينة في
 البحر للتمارة او لغيرها فان كان بحال لو غرق السفينة امكنه دفع
 الغرق عن نفسه بكل سب يدفع الغرق به عن له الركوب في
 السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق لا يجل له الركوب انتهى
منها قراهن البقل درهم ثم يأخذ من بهامات اثني عشر
 شيئا فانه مكرهه كالسفايح وينبغي ان يستودعها البقال ثم
 يأخذ منه ما يشاء فاذا اصابه فلا شيء عليه البقال **منها** خسر البليل
 ونحوه في القفص فانه لا يجوز كذا في التارخانية هذا قام القول
 في التقوى فعليك ايها الملك بها فانها جامعة لكل ما يلزم وكافية
 في النجاة من عذاب الله تعالى وعقابه وغضبه ومخاطبه في الدنيا
 والقبور وما بعده وفي الفوز برضا الله تعالى ومحبة ودخول الجنة فلذا
 كثر جدا الاحوال والوصية بها في كتاب الله تعالى وسنة جسيمة عليه الصلوة
 والسلام في كلام الانبياء والصالحين ومن ذكر ما قرئت في
 الخطبة عندنا وفرض عند الشافعي وكان اهتمام السلف و
 اجتهادهم فيها خصوصا فيما يتعلق بحقوق الحيوان والبهائم والله
 المستعان وعليه التكلان والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين
 والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على نبيه **وب** فان الكبار على ما ذكره الشيخ
العالم العلامة ابن حجر البين في كتاب الزواجر النثر من
اربعية كبيرة الشكر **والشكر** الاصل وهو الرضاء والغضب
بالخالق والحق **والشكر** والحمد والحب والغش والنفاق والبغى
والاغراض عن الحق استكبارا واختقار للمؤمنين فيمالا
يعني والطمع وخوف الفقر وسخط المقدور والنظر الى الدنيا
وتعظيمهم لغيرهم **والاستغناء** بالفقر لغيرهم والحرص
والشك في الدنيا والمباهاة بها والتزين للخلق بها **والاستغناء**
التزين به والداهنة **وحب** المرح كمال البغية والاستغناء
بعبود الخلق عن عبود النفس ونسب النعمة والحمية
لغيره **ومن** الله وترك الشكر وعدم الرضاء بالقضاء **وب**
ان حقوق الله تعالى واوامره على الانس وتخزيه معياد
تعالى وازدراء له واحتقاره اياهم واتباع الهوى والاعراض
عن الحق والكر والحداد وارادة الحق الدنيا ومعاندة الحق
سوء الظن بالمسلم وعدم قبول الحق اذا جاء بالانوار
وجاء على يد من تكرهه وتبغضه **وفرح** العبد بالنعمة والاهم
عليها والرضا بالحياة الدنيا والطمانينة اليها **وقب**
الله تعالى والدار الآخرة **وعصفت** العبد لنفسه **وانصارة**
لها بالباطل والامن من بكر الله بالاشترار في المعاصي
مع الاتكال على الرحمة والناس من رحمة الله وسوء الظن بالله
والقنوط من رحمة وتعد العلم للدنيا وكتم العلم وعدم العمل
بالعلم والدعوى في العلم والقول او شي من العبادات **وب**
واضحا **ابغى** حق ولا ضرورة واصناعة غش الحماة والاستخفاف

بهم والكذب على الله تعالى او على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
سنة سيئة وترك السنة والكذب بالقدر وعدم الوفاء
بالعهد ومحنة الظلمة والفسقة باي فسق كان فسقهم وبعض
الصالحين واوية اولياء الله تعالى ومباذاتهم وكنت
الدهر والكلية التي تعظم مفسدتها ونشر شرها بها
يسخط الله تعالى ولا يلقي لها قايلا بالالا وكفران نعمته بحسن
وترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكره وقسوة القلب
بحيث يحجبها عن طاعة المصطفى مثلا والرضا بكمرة
من الكبار والاعانة عليها وملازمة الشك والفسق حتى
يغشاه الناس انقاء شره ونسبهم والدناير وصبرها على
كمية من الغش لو اطلع عليها الناس كما قبلوها والاكل و
الشرب في اية الذنوب والفضة وسبيل القوان او
آية منه او حرف والجدال والمراء وهو الخاصة والحاجة طلب
القدر والغلبة في القوان او الدين والمغشوط في الطريق وعدم
التزهد من البول في الدين او الثوب وترك شي من
من ذرائع الرضا وترك شي من ذرائع الغش كشق
البعرة لغير ضرورة ودخولها في الغش وترك الصلوة
وتعذر تأخير الصلوة عن وقتها او لغيرها عليه من غير عذر
كسيف او مرض على القول بجواز الجمع به وترك فرض من
وافض الصلوة او واجبت من واجباتها والنوم على سطح
لا تحج له **والرجس** طلب عمه والوشم وطلب عمه وترك
الاستئذان في تحديقها وطلب عمه والتمص وهو جود الوجه
وطلب عمه والمدرسين يدي المصعب اذا صلب الى مشرة
بشرطها وطباق اهل القرية او البدة او نحوها على ترك
جماعة في فرض من مكتوبات الخمس وقد وجدت فيهم

وتمتد في السعي فيه والاعانة عليه والجلوس في الربا وغيره عند من قال
بتجربتها ومنع الفحش واكل المال بالسيوعات الفاسدة ووساير
وجوه الكسب المحرمه والاحكام والتقنين من الولاية ودلها بغير
المعسر بالبيع ونحوه لا بنحو العتق والوقف وتبجح التمسك والذنب و
نحوه ممن علم انه يحصره ضمرا او لامر ومن علم انه يفرجه والآن
من يحلها على البناء والخشب ونحوه ممن يتخذ الله له والحد
للمؤمنين كسعيها بها على قتالنا والتمسك من يجره شرها ونحو
المشيشة بما من يجره ان يستعملها بالخشب والبيع على غيره والشر
على سرائر والغش في البيع وغيره كالنصرة وهي منع حلت ذات
الدين ايها ما كثرته وانفاق السيد بالحدف الكاذب ونحوه
الكيل او الوزن او الذرع والقرض الذي يحرقه للمقرض والعتاة
مع نية عدم الوفاء او مع عدم رجائه بان لم يضطر ولا كان له
جدة ظاهرة يفي منها والداين جاهل بحاله ومطل الغنى بعد مطالبته
من غير عذر واكل مال النعم وانفاق مال ولو فلسا في محرم ولو غيرة
وايذاء الجار ولو ذميا كان شرف على حره او ديني ما يؤذيه فانه
لا يسوغ له شرا عا والبناء فوق الحاجة للبناء وتغييرنا الارض
واضلال الاعمى عن الطريق والتصرف في الطريق الغير النافذ بغير اذن
ايده والتصرف في الشارع بما يضر المارة اضرارا بليغا غير سابق
والتصرف في الحد المشتمل من نية اذن تركه بالاحتمال عادة
عند من قال بحرمه ذلك وامتناع الضامن ضمانا صحيحا في عقدة
من او ايا مضمونه للمضمون له مع القدرة عليه سواء ضمن باذن
ام لا وجبته احد الشرعيتين شرعية او الوكيل لموكله والافار
كذبا لاحد ورثة ولا جنبي بين او عين وترك اقرار المريض
ما عليه من الديون او عنده من الاعيان او الميعاد من غير الولاية
من ثبت بقوله والافار ينسب كذبا او جده كذلك واستعمل

العارة في غير المنفعة التي استعارها لها او اعارتها من غير اذن
مالكها عند من قال بمنعها او استعارها بعد المدة الموقوفة بها والغصب
وتأخير اجرا لاجرا ومنه من بعد فراغ عمله والبناء بعرفة او فذلقة
او من عند من قال بتجريم ومنع الناس من الاشياء المباحة لهم
على العموم او الخصوص كالارض المينة التي يجوز لكل احد احياؤها
وكا الشوارع والمساجد والربط وكما لعادن الناطقة والظاهرة
والكراشي من اثار ريع واخذ اجرة وان كان خرم ملكه او دياره
والاستيلاء على ما به مباح ومنع من السبل ونحو الفقه شرط الولاية
وان تصرف في اللقطة قبل استيفائها شرط ترفعها وكتمها
ربما هو عليه وترك الاستيلاء عند اخذها والاضرار في الوصية
والجناية في الامانات كالوديعة والعقود الموهنة والمستأجرة
وغير ذلك والتشليل اي ترك الزوج ونظر الاجنبية بشهوة وخوف
فتنة ولمسها كذلك وكذا الخلو بها بان لم يكن معها محرم لاجد بها
يحتشم ولا امرأه كذلك ولا زوج لملك الاجنبية ومطل النية
مع الامر والجلوس مع الشهوة وخوف الفتنة والغيرة والتسكوت عليها رضى
وتقورا والتنازل بالاقاب المكروهة والسخرية والاستهزاء بالمسلم
والنميمة وكلم ذي النسيان وهو ذو الوجهين الذي لا يكون عند الله
وجها والهمت وعصن الولي موكلته عن النكاح بان دعتا الى ان
يزوجها من كفولهما وهي بالغة عاقله فامتنع والخطبة على خطبة
الغير الحائزة الصراحة اذا جيب البها صريحا فمن اعتبر اجابته ولم
ياذن ولاه عرض فهو لا هم ونحوه المرأة على زوجها ان ياف
عليه والزواج على زوجته وعقد الزوجين على محرمه ينسب او ضا
او مصاهرة وان لم يطأ ورضي المطلق بالتحليل وطاعة المرأة
المطليقة عليه ورضي الزوج المحلل به وافتاء الرجل من زوجته
وهي صرة بان يذكر ما يقع بينهما من تفاصيل الجماع ونحوها ما يحفى

وابتأن الزوجه والسرية في دبرها وان كان بها حيلة بحضرة امرأة
اجنبية او رجل اجنبى وان يتزوج امرأة وفي غرضه ان لا يوطئها
صدقاتها لو طلقت ونصير في روح على ان يكون من معظم او
ممتن يارض او غير باول بصورة النظر لها كقوس في اجنبية لا تفضل
وهو الدخول على طعم الغيرة لئلا يكون منه من غير اذنه ولا رضاه وكل
الضيف زائد اعلى الشئ من غير ان يحرم من الضيف بذلك الكفار
الا ان الاكل من مال نفق بحيث يعلم انه نفقة ضرر ربيته
والتوسع في المالك والمشارب شرها وبطرا وترجى احدى الزوجات
على الاخرى ظلم وعدوانا ومنع الزوج حقها من حقوق زوجة البراءة
لها عليه كالمهر والنفقة ومنعها حقها عليها كذلك كالتعدي من غير
عذر شرعى والتماجران بغير اخاه المسلم فوق ثلثة ايام لغير غرض
شرعى والتطابر وهو الاعتراض عن المسلم بان يلقاها فيغض
عنه بوجهه والشحن وهو تغير القلوب المؤدى الى احد
ذنب وفروج المرأة من سها متعطرة متزينة ولو باذن الزوج
وتشوز المرأة بنحو فوجها من ثمنها بغير اذن زوجها ورضاه لغير
ضرورة شرعية كاستفاد لم يكفها اياه او خشيته كان حشيت
فحوا او نحو انهم من سها وسؤال المرأة زوجها الطلاق من غير باكر
والديانة والقيادة بين الرجال والنساء او بينهم وبين المرد ووطئ
الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد نجس والابلا لمن الزوجات كالحظ
لمتغن من وطنها اكثر من اربعة اشهر والنظام وقد في النجس
والحصنة زنا او لواط والسكوت على ذلك وسب المسلم والامانة
في عودته ونسب الان الى العن او شتم والده وان لم يسبها
ولعنه مسلما وشرا الان من نسبه او من ولده وانت
الى غير ابية مع علم بطلان ذلك والطمع في النسب الثابت في ظاهر
الشرع وان تدخل المرأة على قوم من ليس منهم زنا او وطئ

بشبه

بشبه والحيانة في انقضاء العدة وخروج المعتدة من المكن الذي
يترجمها ملازمة الى انقضاء العدة بغير عذر شرعى وعدم اجداد
الموتى عنها زوجها ووطئ الامة قبل امسيتها ايها ومنع نفقة
الزوجة او كسوتها من غير مسوغ شرعى واصطاعه عياله كالا
كا ولادة الصغار وعقوق الوالد بن او احد هما وان على ولو
مع وجود اقرب منه وقطع الرحم وتولى الابن غير مولى
واف القن على سبده وابق القن من سبده واستخدم
المرد وجور قبيحا واستاع القن مما يترجم من خدة سبده و
امتناع السبده مما يترجم من مؤنة قننه ومكليفه اياه على لا يطقه
وقد به على الدواب وتغيب القن بالخصا ولو صغيرا او
معيره او الدابة او غيرها بغير سب شرعى والحريش من الهائم
وقتل المسلم او الذي لا يملكه من غير عذر او سبده وقتل
لنفسه وقول المسلم با كافر حيث لم يخفوه بربان لم يرد به
مسمية الاسم كغوا وانما اراد مجر والسب والاعانة على القتل
الحكم او مقدامة وحضوره مع القدرة على دفعه فلم يدفعه
ضرب المسلم او الذي بغير مسوغ شرعى وترويع المسلم والامانة
الى سلاح او نحوه والسب الذي لا يترجم منه وتغيبه وطئ
والكناية والعرافة والطيرة والتخيم والطرق والحقافة واثان
كاهن واثان عراف واثان طارق واثان منجم واثان
ذنى طيرة ليتطهر له او ذنى عباسة ليخطله والبعى الى الخوج
على الامام ولو جائزا بانه وويل او مع تاويل يقطع بطلانه و
نكث بعة الامام لغرض دينوى ولو الى الامة او الامارة
مع علم بحيانة نفقه او عزمه عليها وسؤال ذلك وبذل
مال عليه مع العلم او العزم المذكورين وتولية جائر او فاسق
احد من امور المسلمين وعمل الصالح وتولية من هو دونه

وجوز الامام او الامة والقاضي دفع لرعيته واحتجابه عن قضاء
 حوائجهم المهمة المضطرب اليها بنفله ونائبه وظلم المسلمين
 والامراء كمال الفضاة وقبرهم بذل او ذميا نحو كل مال وضرب
 او شتم او غير ذلك فخذ لان المظلم مع القدرة على نصرة
 والدخول على الظلم مع الرضى بظلمه واعانتهم على الظلم والسعاية
 اليهم باطل والا المحدث من اي منهم ممن يريد استيفاء الحقوق
 منهم والمراة بهم متعاطي منفعة يترتب بها امر شرعي و
 الشفاعة في حد من حدود الله تعالى وهي المسلم و
 تتبع عوراتها حتى يفضي بوزله بها من الناس واظهار رزق
 الصالحين في الملاء وانتهاك المحارم ولو صغارا في
 الخلوة والبداهة في اقامة حد من حدود الله تعالى والربا و
 اللواط وايان البهيمة والمراة الاجنبية في دبرها وحبس
 النساء وهن ان يفتن المراءة بالمراة مثل صورة ما يقبلها
 الرجل ووطئ امرئ بشركي لامة المشركة والزواج لزوجته
 الميتة والوطئ في نكاح طاولي ولا شهود او في نكاح المتعة
 ووطئ المستأجرة وانما كراهة لسن يترتب بها البتة
 وقطع الطريق اي اخافتها وان لم يقبل نفقا ولا اخذ مالا
 وشرب الخمر مطلقا والسكن من غير ما لو قطرة ان
 كان شافعيya وعصر احدهما واعتصم به وجهه وطلب منه
 نحو سربه وسقيته وطلب سقيته وبيعه وشراؤه وطلب
 احدهما والكل ثمة وانما كراهة الاتصال على معصوم
 لارادة نحو فتش او اخذ ماله وانتهاك حرمة بضعة او
 لارادة تزويجه ونحو يفه وان يطلع من نحو ثقب ضيق في
 دار غيره بغير اذنه على حرمة البيت الحديث قوم كبره
 اطلاقه عليه وترك ختان الرجال والمراة تعبد البلوغ وترك

الحما وعند تعينه بان دخل المومنون دار الاسلام واخذوا سلمها
 وامنكم بكتيبة منهم ترك الناس من اصد وترك اهل اقليم
 تخصيص نفورهم بحيث يخاف عليها من استيلاء الكفار
 بسبب ترك ذلك التخصيص وترك الاموال المودعة وترك
 النسي عن المنكر مع القدرة بان امن على نفسه ونحو ماله ونحو اخيه
 القول الفعل وترك رد السلام ومحبة الانس ان يقوم الناس
 له اقنابا وتعاظي والفار من الرخف اي من كاذرا وكفار لم
 يزيد واعلى الضعف لا التحرف لقنال او تعجز الى فئة يستينها
 والفرار من الطاعون والمغفل والسنة عليه من الغيبة و
 ظلم او قتل او عذر من له ذمة او عهد والدلالة على غيرة
 المسلمين وانما ذنوبهم تكبرا او نحوه او لم يقض عليها رها
 او مقاومة والمناصلة بالاسم كذلك وترك الرمي بعد علمه
 رغبة عنه بحيث يؤدي الى غلبة العدو واستتماره باهل الاسلام
 واليمين الغموس والكيادة وان لم يكن غموسا وكثرة الايمان
 وان كان صادقا والخلف بالامانة او بالصنم مثل وقول
 بعض المحاذرين ان فعلت كذا فهو كافر ويري من الاسلام
 او النبي والخلف بغير الاسلام كاذبا وعدم الوفاء بالنذر
 سواء كان نذرا قريبا ام نذرا لجاج وتولية القضاء وتولية ماله
 لمن يعلم من نفسه الخيانة او الجور او نحوهما والقضاء
 بجبل او جور واعانة المبطل ومساعدة وارضاء القاضي
 وغرة الناس بما يستحق الله تعالى واخذ الرشوة ولو بحق وخطا
 واعطا ويا باطل والشيء بينهما بين الرأسي والمرشي واخذ
 مال على تولية الحكم ودفعه حيث لم يتعين عليه القضاء ولو
 لم يترد النذل وقبول الهدية بسبب شفاعته والمقصود ميا
 او بغير علم كوكلاء القاضي او لطلب حق لكن مع اظهار له و

وكذب لا يذاهل الخصم والتسليط عليه والمقصود لمحض العناد بقصد
قهر الخصم وتكرره والمراءاة والجدال المذموم وحق القاسم في نفسه
والمقوم في تقويمه وشهادة الزور وقبولها وكنتم الشهاداة ط
بلا عذر والكذب الذي فيه عداوة وضرب والجور مع شدة الخمر
وغيرهم من الفسق انما لم يجرى في الفقهاء والقراء المصنفين
الفسقة والحق سواء كان مستغفرا لم يقترن بالعبث مكرره
كما لا شطرنج او محرم كالزور واللعب بالبلد واللعب بالشطرنج
عند من قال بنجونه وهم اكثر العلماء وكذا عند من قال بحله اذا
افترن به قمار او اخراج صلوة عن وقتها او سباب او نحوها
وضرب وترويضه ورمي بماروا واستماعه وضرب
بكوبة واستماعه والتشبيب بغيره ولو غير معين مع ذكر انه
يعشق او باهراة اجنبية مخفية وان لم يذكر بالفحش او باهراة
مبهمة مع ذكرها بالفحش وان كان هذا التشبيب في حق المذموم
يصدق وكذا ان اشتمل على فحش او كذب فافترق وان كان
الشوا المشتمل على الجور او اذاعة والاطراء في الشعر بما لم يجر العادة
كان يجعل الجاهل او الفاسق عالما او عدلا او النكس به صرف
اكثر وقتة فيه ومباكعة في الذم والفحش او منعه مطلوبة وادمان
صغيرة او صفات تركب تغلب معا صيد طاعة وترك التوبة
من الكبيرة ونقض الانصار وشتم واد
من الصيانة ودعوى الان على غيره
بما يعلم انه ليس له واستخدم الحقيق
بغير موجب شرع كان يعتقد باطلا
ويستمر على استخاره
م



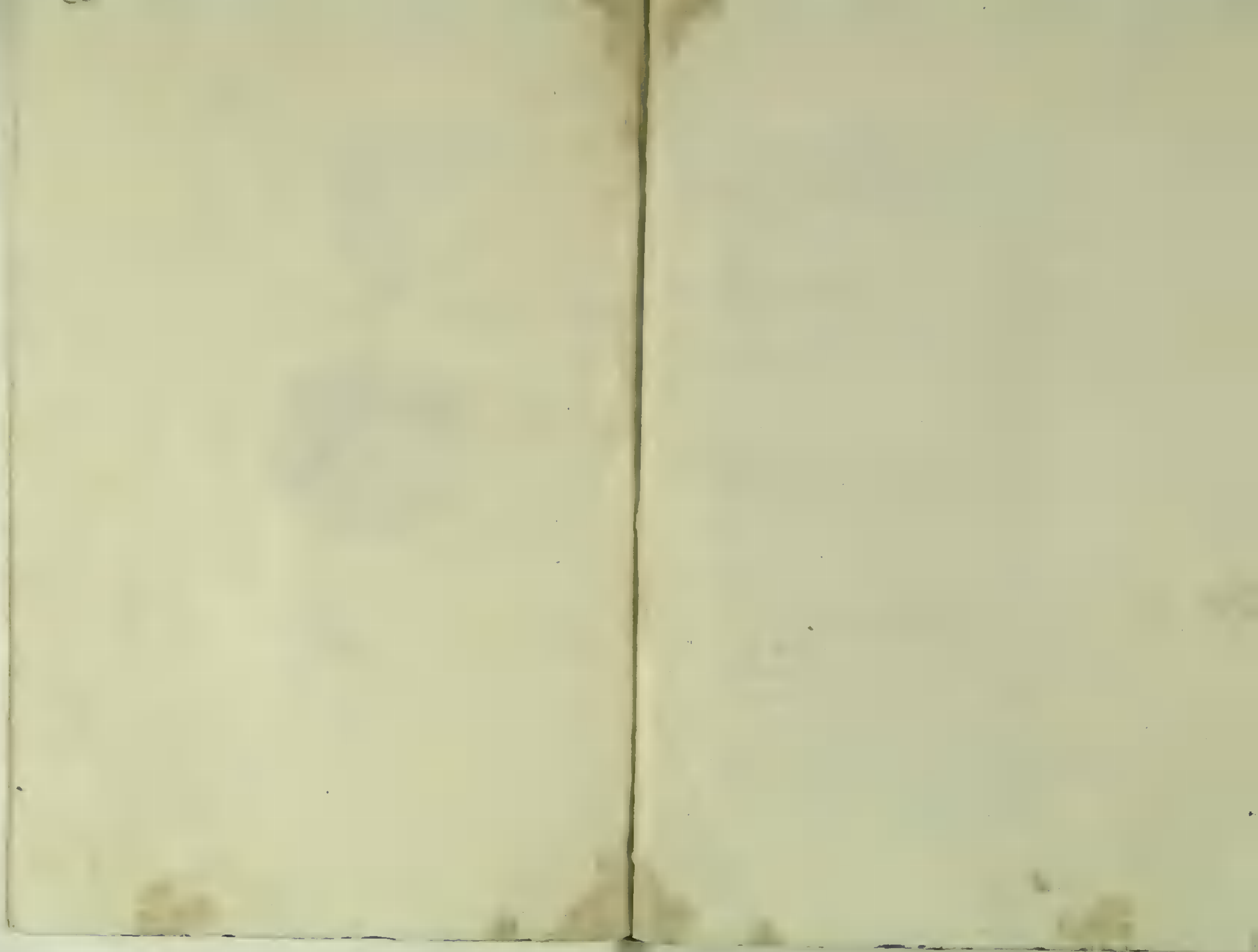
صلوات عليه وسلم استبد بها الثانية موافقة سبحة في الصدقة
 عليه ولان اختلفت الصلواتان فصلوات دعاء وسؤال وصدقة
 الله تعظم وثالثها الثالثة موافقة الصلاة فيها الرابعة صلوات
 عشر صلوات من الله تعالى على المصطفى عليه مرة واحدة التي
 ان ترفع له عشر درجات ان يكتب له عشر حبة
الجنة ان يحسب عنده عشر نيات الثانية ان يرضى استجابة
 دعائه اذا قدمها امامه في تصاعد الدعاء الى الله تعالى وكان
 موقفا بين السماء والارض الثالثة انها سبب لشفاعة صلوات
عليه وسلم اذا هو قريبا من المصطفى الرابعة واقرها بالجنة
 انها سبب لغفران الذنوب الخامسة انها سبب لكفاية
 العبد ما ائتمه الثانية عشر انها سبب لقرب العبد من الله
عليه وسلم يوم القيمة الثالثة عشر انها تقوم مقام الصدقة
 لذي العشرة الرابعة عشر انها سبب لقضاء الحاجات الخامسة عشر
انها سبب لصلوة الله تعالى على المصطفى وصلوة ملائكة عليه
السادسة عشر انها زكوة للمصطفى وطهارة ودعاء السابعة عشر
انها سبب لنيل الجنة قبل موته الثامنة عشر انها سبب
 للنجاة من اهل القية الثانية عشر انها سبب لروايتها صلى الله عليه
 وسلم عليه ثلاثون انها سبب لطيب المجلس وان لا يحدوه
 على يوم القيمة الحادية عشر انها سبب لتكثير العبد
 ما سبب الثانية ثلاثون انها سبب لنفي الفقر الثالثة
والعشرون انها تنفي عن المصطفى اسم النجى اذا صلى عليه عند ذكره
 صلى الله عليه وسلم الرابعة والعشرون نجاة من الدعاء
 عليه بزم الانف اذا تركها عند ذكره صلى الله عليه وسلم
الخامسة والعشرون انها ترمي صاحبها على طريق الجنة
 وتخطي تباركها عن طريق الجنة السادسة والعشرون انها ترمي

من ثمن

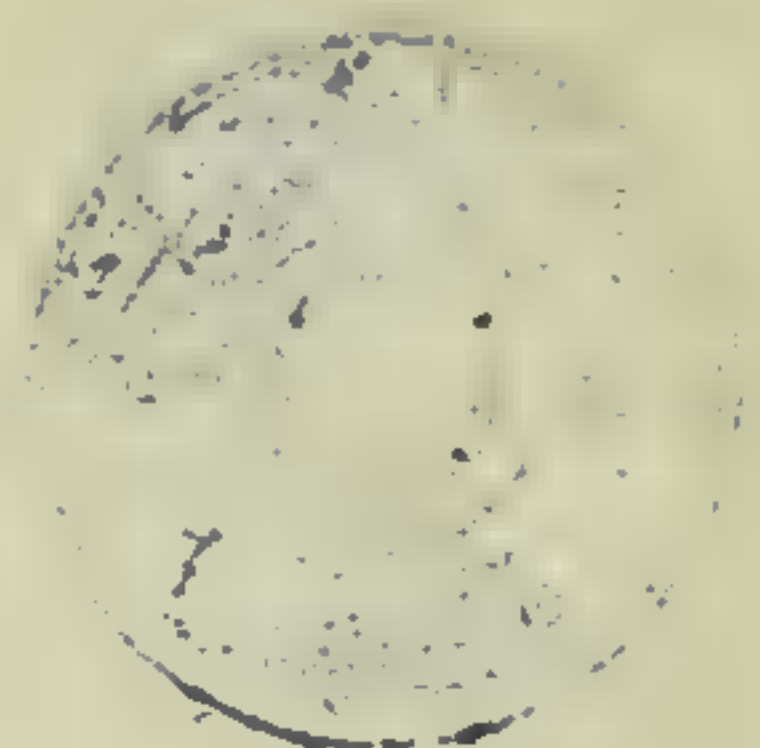
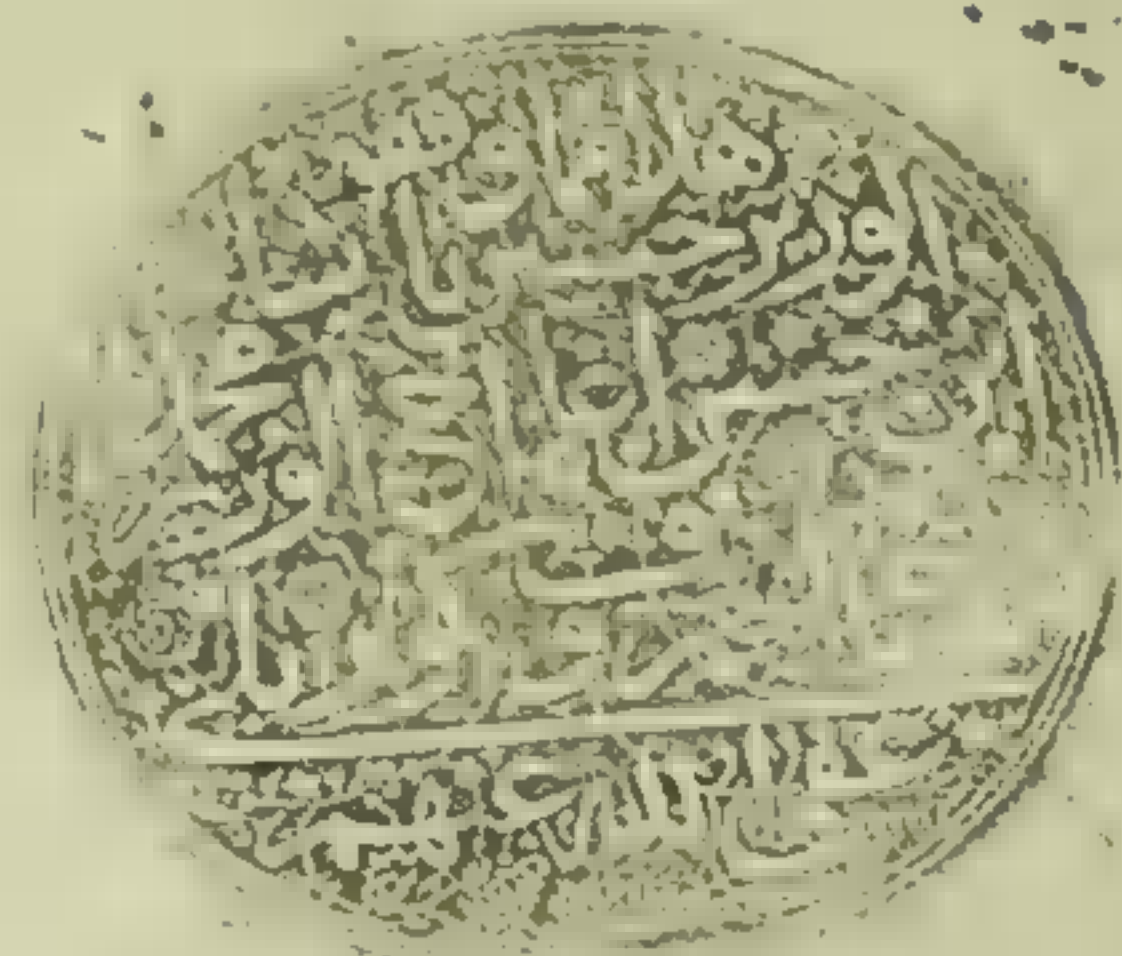
من ثمن المجلس الذي لا بد كرامته في ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق
 والعشرون انها سبب لتتمام الكلام الذي ابتداء بحمد الله والصدقة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم الثانية والعشرون انها سبب لوقوع
 ثمر العبد على الصراط الثالثة والعشرون ان يخرج العبد
 من الجحيم الثلاثون انها سبب للبقاء بالله تعالى الثانية والثلاثون
 للمصطفى بين اهل السما والارض لان المصطفى طالب من الله تعالى
 ان يثني على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكرمه ويشرفه والثالثة والثلاثون
 العمل فلا بد ان يحصل للمصطفى نوع من ذلك الحاديه والثالثة والثلاثون انها
 سبب لكرامة ذات المصطفى وعنده وعمره واسباب مصالحه لان المصطفى
 واجر ربه ان يبارك فيه وعلى آله والدعاء مستجاب والثالثة والثلاثون
الثانية والثلاثون انها سبب لنيل رحمة الله تعالى الثالثة والثلاثون
 انها سبب لادام محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزاوتها ونضاها
 وذلك غرض من غرضه والاخر الذي لا بد لان العبد كلما اكثر من ذكره
 واستحضاره في قلبه واستحضار في نفسه ومخاطبة الجلالة والثالثة والثلاثون
 حبه له وزاد شوقه اليه واستولى على جميع قلبه واذا عرض عن ذكره
 واحضار محاسنه بقلبه نفق حبه الرابعة والثلاثون ان الصدقة
 عليه صلى الله عليه وسلم سبب لمحبة للعبد فانها اذا كانت مسببا
 لزيادة محبة للمصطفى عليه فكل ذلك سبب لمحبة للمصطفى عليه صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الخامسة والثلاثون انها سبب لهداية العبد وخروجه
 فانه لما اكثر الصدقة عليه صلى الله عليه وسلم وذكره استولى محبة
 على قلبه فلا يبقى في قلبه معارضة لشي من اوامره ولا شيء لا شك
 في شئ مما جاء به بل يصير ما جاء به مكتوبا مسطورا في قلبه لا يزال
 يقواه على تعاقب احواله ولتقتل الهدى والفلاح والسادسة والثلاثون انه
 وكلما ازاد في ذلك بصيرة وقوة ومعرفة ازاد في صدقة
 صلى الله عليه وسلم السابعة والثلاثون انها سبب ليعرف المصطفى

لا يتم

عليه صلى الله عليه وسلم وذكره وكفى بالعبد مثلاً ان يذكر اسم الله
سبعين مرة في يوم واحد عليه وسلم الربيع والثلاثون انها مجيب
لتثبيت القدم على الصراط ولجواز الثامنة والثلاثون ان الصلوة
عليه صلى الله عليه وسلم اداء لاقول القليل من حقه وشكر
على نعمته التي انعم الله بها علينا مع ان الذي يستحقه من ذلك لا يحصى
عليه ولا قدرة ولا ارادة ولكن الله سبحانه يكرم رضى من عباده
بالسبح من شكره واداء حقه التاسع والثلاثون انها مضمونة
لذكر الله تعالى وشكره وموفية الغام على عبده بارساله
فالمصلحة عليه صلى الله عليه وسلم قد تضمنت صلوة عليه وذكره
تعالى وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حقيقة ان يحضره بصلوة عليه ما هو اهلها كما
عرفنا ربنا تعالى وهدانا الى طريق مرضاته فهي مضمونة لجميع الابرار
الرابعون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من العبد
هي دعاء ودعاء العبد وسؤاله من ربه تعالى نوعان احدهما
جوازه ومحماته وما ينوبه في الليل والنهار فهذا دعاء وسؤال
اخبار محبوب العبد ومطلوبه والثاني سؤاله ان يثني عليه بحسبه وحمده
صلى الله عليه وسلم ويذكر شرفه وتكريمه واشادته
ذكره ورفعته ولا ريب ان الله تعالى يحب ذلك ورسوله صلى الله
عليه وسلم يحب في المصالح عليه قد صرف سؤاله ورغبته الى محاب الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم واثار ذلك على جوارحه ومحابه بل هذا
المطلوب من احب الامور اليه واثارها عنده فقد اثارها بحسبه الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم على ما يحب به هو ومن اثار الله تعالى على غيره لا تخطئ
اثره الله تعالى على غيره لان الجوارح من جنس العن ولو لم يكن من
فوائد الصلوة عليه الا هذا الكف وفي الحقيقة فوائد الصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم لا تحصى وتتمتها لا تعد ولا تستقصى في الدنيا والآخرة
لا سيما في المضائق في الميت والموء وقضاء الحاجات صلى الله عليه وسلم ومحبته



اجمعين والحمد لله رب العالمين
 تمت الرسالة في
 في اليوم السادس والعشرين
 من شهر المحرم سنة
 بعناية الله تعالى
 رسمه ويازة
 والف



33

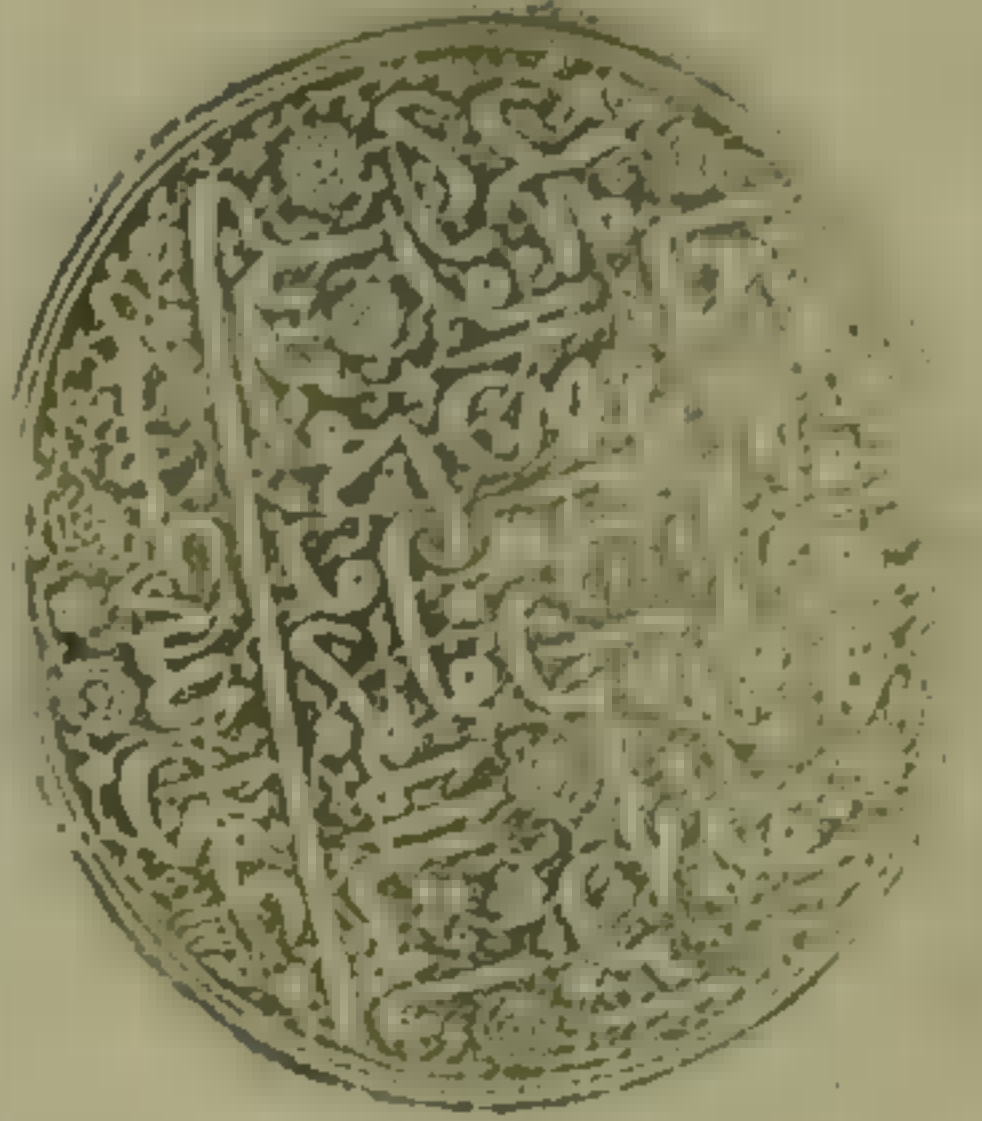
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

71

بسم الله الرحمن الرحيم

نحرك على ما علمنا من قواعد العقائد الدينية وخواصها من غوامض
المعارف البقينية ونصل على نيتك المبعوث بالمعجزات
الظاهرة والآيات الباهرة وعلى آله الكرام واصحابه العظام
والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام **باب** في بيان العقائد
العضدية جامعة للقواعد الاسدية مع غاية من التيسير
والتهذيب ونهاية من حسن التنظيم والترتيب **باب**
ان امرنا شرحا وافتيا بكشف مقاصد ما كنا فينا في
تحقيق قواعدنا عن الاطباء **المجلد** والايام المجلد
تبصرة للطلاب **باب** في ذكر اول الباب **باب** في بيان
استنباط الفوائد الدينية في شرح العقائد العضدية
رتبنا لا نزع فلو ان بعد اذ قد تنبأ وهدى لنا من كبر
رحمة الله انت الوهاب قال المصنف قال النبي صلى الله عليه وسلم
النبي انت ان بعث الله تعالى لتبين ما اوحى اليه وكذا الرسول وقد يفتن
من لم يسمع وكتاب فيكون اخص من النبي والنام في النبي للعبد
الناجى رجب والمداين محمد بن عبد الصمد والنام على غايات
البيه الذي في هذا المقام **باب** في بيان ائمة الاجابة كما هو
الظاهر من هذا الاسلوب والمحل على امة الدعوة بعبد الله
وسبعين فرقة لها من مجازة عليه السلام حيث وقع ما اخبر به نال
الامم كان المسلمون عند وفاة النبي يوم عتيقة واحدة وطرفة
واحدة الامن كان بطن النفاق ويظهر الوفاق ثم نشاء الحق
فما منهم اولاني امور اجتهادية لا يوجب ايماننا ولا كفر او كان
تضمن منها اقامة مراسم الدين وادامة منافع الدين القويم وكان
يندرج ويترقى شيئا فشيئا الى اخر ايام المصطفى حتى ظهر عبد



اعتقال

المجسني

المجسني وعبدان المشقي ويونس السوارى وخالقوا في القدر وسننا
جميع الاشياء الى تقدير الله تعالى ولم يزل يخالف تشعب الاراء
تتفرق حتى تفرق اهل الاسلام وارباب المقالات الى ثلث وسبعين
فرقة وقد ذكرها المصنف في اخر المواضع فمن اراد معرفتها فليرجع اليه
كلها في التار من حيث الاعتقاد والاداة واحدة قبل ومن هم في الفرقة
الناجية قال الذين هم على ما اعلمنا واصحابي في رواه الترمذي وهو
اشارة الى مقاصد هذه الرسالة لعقائد الفرقة الناجية ولم يزل
بالعقائد ما يقصد بنفس الاعتقاد ودون العمل فان الاحكام المأخوذة
من الشريعة قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد كقولنا
الله عالم كذا وكذا وبصيرة وهذا يسمى اعتقادية واصلة وعقائد
وقد دون علم الكلام بحفظها والاشارة الى ما يقصد به العمل كقولنا لا اله الا الله
واحدهم والزكوة فريضة وهذه تسمى عمليية وفرعية واحكامها
ظاهرة وقد دون علم الفقه لهما واهم الاسماء مرة ومن يحذو حذو
اعني الماتريديين فالاسماء عدة اصحاب ابي الحسن علي بن ابي حمزة
بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى
الاشعري صاحب رسول الله عليه وسلم اول من خالف ابا علي عليه السلام
ورجع عن مذهبه الى السنة في طريقة النبي والجماعة في طريقة الصحابة
رضي الله عنهم اجمعين والماتريديين اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ
ابي نصر العياشي تلميذ ابي بكر الجوزجاني صاحب ابي سليمان الجوزجاني
تلميذ محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى وماتريدي فريضة من فريضة
سنة تامة المشهورين اهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام
واكثر الاقطار هم الاسماء عدة وفي ديار ما وراء النهر الماتريديين و
بين الطائفتين في بعض الاصول اختلاف كسيرة الكون وسيرة
الاستثناء في الايمان وسيرة ايمان المقلد وغير ذلك والمحققون
من الفرقين لا ينسب احدهما الى البدعة والضلالة كمن قال البطلين

المتعصبين حتى يجمعوا الاختلاف في الفروع ايضا بدعة وضعية كالقول
 بكل متردك التسوية عند عدم نقض المصنف بالخارج من غير دليل
 ويجوز السكاح بدون الولي والصلوة بدون الفاتحة ولا يعرفون
 ان البدعة المدعومة هي المحدث في الدين من غير ان يكون في غير الدين
 والناس ينجون ولاول عليه الدين الشرعي ومن اجهد من يجعل كل امر
 لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة وان لم يقبل دليل على صحة تلك
 بقوله دم اما كم ومحدثات الامور ولا يعلمون ان المراد بذلك هو
 ان يجعل في الدين ما ليس منه كذا ذكره العلامة التفتازاني في
 شرح المقاصد اجمع السلف من المؤمنين وائمة المسلمين واهل
 السنة والجماعة على ان العالم ابي ماسوي الله تعالى من الموجودات
 مما يعلم به الصانع يقال عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم النبات
 وعالم الحيوان الى غير ذلك فخرج صفات الله تعالى لانها ليست
 غير الذات كما انها ليست عينها حادث بمعنى ان كان بقدره الله بعد
 ان لم يكن اى وجود بعد عدم خلقه بالفضل سفة حيث ذهبوا الى قدم
 السموات والارض بموادها وصورها لكن بالبرهان انما لم يخل
 قط عن صورة نعم اطلقوا القول بحادث ماسوي الله تعالى لكن
 بمعنى الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق عدمه عليه المشهور في الكلام
 على حدوث العالم انه اعيان واعراض لانه ان قام بذاته فعين
 والافوض والاعيان اجسام وجواهر لانها ان كانت مركبة فاجسام
 والافوض وهي الاجزاء التي لا تتجزى والكل حادث اما الاعراض فبعضها
 بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة والسواد بعد البياض
 وبعضها باللسان وهو طبايع الدم كانه في اضداد ذلك فان القدم
 سنان في عدم لانها ان كان واجبا لذاته فظاهرا والآن لم يستند
 اليه بطريق الابحاث او القواعد عن الشيء بالقصد والاختيار يكون
 حادثا بالضرورة والمستند الى الموجب القديم بغير ضرورة امتناع

في اشكالها و قدم الغاصر بموادها وصورها

مخلف

تخلف المعلول من العلة واما الايمان فلا يخلو عن الحوادث و
 كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اما المقعدة الاولى فلا يخلو
 لا يخلو عن الحركة والسكون وحادثان اما عدم اخلو عن
 الجسم والجواهر لا يخلو عن الكون في حينه فان كان سبوقا يكون
 آخر في ذلك الحيز بعينه فهو سبوقا وان لم يكن سبوقا يكون
 آخر في ذلك الحيز بل في حيز اخر فتعوك فمضى وهذا معنى قوله في الحركة
 كونان في اثنين في مكانين والسكون كونان في اثنين في مكانين
 واجد فان قيل يجوز ان لا يكون سبوقا يكون اخر اصلا
 كما ان محدث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا قلنا هذا
 المنع لا يصح لما فيه من تسليم المدعى ان الكلام في الاجسام
 التي تحدث فيها الاكوان وتحدثت عليها الاعصار والازمان
 واما حدوثها فلا يخلو من الاعراض وهي غير باقية ولان الحركة
 لا يبين الانتقال من حال الى حال يقتضي المسبوقية بالغير والآن
 تنافها ولان كل حركة فمضى على التفضي وعدم الاستقرار وكل سكون
 فهو جائز الزوال لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة وقد عرفت
 ان ما يجوز عدمه يتبع قدمه واما المقعدة الثانية فلا يخلو عن
 الحوادث لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل وهو محال
 وهذا البحث الاول انه لا دليل على الحصار الايمان في الجواهر
 والاجسام وانه لا يتبع وجوده فمضى بغيره ولا يكون تحيزا
 كالقول والنفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة وجواب ان الحادث
 حدوثا ثابت وجوده من الممكنات وهو الايمان المتجزى
 والاعراض لان اوله وجود الجواهر غير ناه على ما بين في المطالب
 ان في ان ما ذكر لا يدل على حدوث جميع الاعراض او منها ما لم
 تدرك بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث اصداؤه كالماعراض القائمة
 بالسماويات من الاشكال والامتدادات والاصواء والجواب

ان هذا غير محال بل هو لا بد لان حدوث الاحياء يستدعي حدوث الارض
 ضرورة انها لا تقوم الا بها الثالث انه لو كان كل جسم في حيزه لزم عدم
 تناهي الاجسام لان الحيز هو السطح الباطن من الحاد والمماس للسطح
 الظاهر من الحيز والجواب ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم
 الذي يشغل الجسم وتنقذه فيه ابعاده الرابع ان الازل ليس عبارة
 عن حالة مخصوصة كحيز لزم من وجود الجسم فيها وجود حوادث فيها
 بل هو عبارة عن عدم الازلية او عن استمرار الوجود في ازمنة
 مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ومعنى ازلية الحوادث انها دائمة
 انه ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى لا الى بداية ولا الى نهاية
 وهم مسلمون انه ما شئ من جزئيات الحركة يعقد ويمر وانما الكلام
 في الحركة المطلقة والجواب ان تعاقب الحوادث الخيرة المتناهية
 محال لوجوب حد لها طريق التطبيق وهو ان يفيض حيز من الحوادث
 المتعاقبة من الان واذ من يوم الطوفان كل منهما لا الى نهاية
 ثم تطبق بينهما بحسب فرض العقل اجمالا بان يقابل الاصل من هذا
 بالاول من تلك وهكذا افا ما ان يتطابقا فينت اوى الكلي والجزء
 اولا فينتلح الطوفانية ويلزم انتفاء الازلية لانها لا يزيد عليها
 الا بقدر مستفاه وثانيهما طريق التكاثر وهو انما نفوذ سلسلة من
 الحوادث المعين الذي هو مسبوق بحدوث وليس كبقا على حادث
 اخر بمنزلة المعلول لا تحير فلضرورة تضاد البقية والمبوءية
 وتكاثر المتضادين في الوجود لزم ان يشتمل السلسلة على سبق
 غير مسبوق وهو المنتهي والجواب انه لا وجود للمطلق الا في معنى
 البراءة فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات
 فرد وبيان المطلق كما يوجد في ضمن كل جزئي له بداية فيأخذ من تلك
 الجسيمة حكمه كذا يكون في جميع الجزئيات التي لا بداية لها
 فيأخذ ايضا حكمها ولا استحالة في اتصاف المطلق بالمتناهي

حس

بحسب الجسيمة وبانه لو صح لزم ان لا يوصف بغير الحيزان بعدم التناهي
 فالجواب ما قدمناه من الجواب وعلى ان العالم قابل للعناء والى
 عدم الظاري على الوجود وهو فرع لحدوث من قال انه قد تم قال
 لا يجوز عدمه لما تقدمت واما من قال انه حادث فقد قال ان يكون ازيد
 فانه يكون ما بهيته من حيث هو قايمة للعدم حيث كانت متصفية
 به والعدم قبل الوجود كالعدم بعده لا يابز بينهما ولا اختلافا بينهما
 بما جاز عليه الا في ذلك لم يخل في ذلك احد الا القوامية فانهم مع عزاء
 بحدوث الاجسام قالوا انها ابدية فتنتج فناءها وعلى ان النظر
 الى الفكر في معرفة الله تعالى الى لا من حصولها واجبة لقولنا
 من انظر واما اذ في السموات والارض فانظر الى النار رحمة الله كيف
 يحس الارض بعد موتها والارض للوجوب ولقولهم حين نزل ان
 في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لا
 الا بالباب ويل لمن لا كما بين الجسد ولم يتفكر فيها فقد اورد غير التفكر
 في ذلك المعرفة فهو واجب اذ لا وعيد على ترك غير الواجب
 والمعتد في اثبات وجوب النظر ان معرفة الله تعالى واجبة
 اجماعا على ما لا تتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو
 واجب وبه اى بالنظر الصحيح بحسن المعرفة خلافا للسمنية حيث
 ينكرون افادة النظر العلم اصلا وبعض الفلاسفة حيث يكرهون
 في افادة العلم في الالهية بناء على كثرة الاختلاف ومناقض الاله
 والجواب ان ذلك كلف والنظر فلا ينافي كونه النظر الصحيح
 من العقل مفيد للعلم على ان ما ذكرتم استدلال بالنظر فقيه
 اثبات ما نصبت فيتناقض فان زعموا انه معارضة الفاسد بالقياس
 قلنا اما ان يفيد شيئا فيكون فاسدا او لا يفيد شيئا فيكون معارضة
 فان قيل كون النظر مفيدا للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه خلاف
 كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا يلزم اثبات

النظر بالنظر وانه دور في الضروري قد يقع فيه خلاف اما العناد او
 او لغرض في الادراك فان الحقول متفادنة بحسب الفظة بالتفاق من
 العقل واستدلال من الامار وشهادة من الاخبار والنظري قد
 ثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال العالم متغير وكل متغير
 حادث بفيد العلم بحادث العالم بالضرورة وليس ذلك بحقيقة
 هذا النظر بل كونه صحيحا مقرونا بشرايطه فيكون كل نظر صحيح
 مقرون بشرايطه مفهوما للعلم ولا حاجة الى العلم ضرورة ان من
 علم ان العالم حادث وكل حادث فله مؤثر علم ان العالم له مؤثر
 سواء كان هناك معلوم اولاد ذهب الملاحدة الى ان مؤثر الله
 لا يحصل بدون العلم وهذا لا بد لادراكنا وعلى ان للعالم صانعا قدما
 لم يزل ولا يزال لان العالم حادث كما هو حادث في حادث قدما
 بالضرورة فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى محدث قدما والاولا
 باطلا في نفس الثالث واجبا وجوده لذاته متفادنة بالنظر اذا
 اذ لو كان جائزا لوجود المكان من جهة العالم فلم يصح محثا للعالم وجودا
 مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علميا على وجود مبداء له اقرب من هذا
 ما يقال ان مبداء الملكات باسرها لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان
 ممكنا لكان من جهة الملكات فلم يكن مبداء لها لا خالق سواء
 جوهر كان المخلوق او عرض للنصوص الدالة عليه كقوله تعالى لا اله الا
 هو خالق كل شيء فاعبدوه وهى من خالق غير الله وخلق كل شيء
 قال امام محمد بن في الارست واتفق ائمة السلف قبل ظهوره
 والا هو آية على ان الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه وان حوادث
 كلها حدثت بقدرته الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بقدرته
 العبادية وبين ما لا يتعلق فان يتعلق بالصفة بشي يستعمل تأثيرا
 فيه كالعلم بالمعلوم والارادة بفعل الغير فالقدرة المحاذية لا تؤثر في مقدور
 اصلها واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من اهل البدع على ان العباد

موجود

موجود لان العالم محثون لها بقدرتهم ثم المتفادون منهم كانوا متفادون
 من تسمية العبد خالقا لقرب عهدهم باجماع السلف على انه لا خالق
 الا الله واجترار المتأخرون تسمية العبد خالقا على الحقيقة وقال الامام
 محمد الاسلام لما بطل الجحيم بالضرورة وكون العبد خالقا لا محالة
 بالبدل وجب الاقتضا في الاعتقاد وهو انها مقدورة بقدرته
 الله تعالى اختراعا وبقدرة العبد على وجها اخر من التعلق بعبر عنه
 بالاكس وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور ان يكون
 على وجه الاختراع اذ قدرة الله تعالى في الازل متعلقة بالعالم من غير
 اختراع ثم يتعلق عند الاختراع نوعا اخر من التعلق فحركة العبد اعتبار
 نسبتها الى قدرته يسمى كسبها وباعتبار نسبتها الى قدرته الله تعالى
 خلقا فهو خلق للرب ووصف للعبد وكسب له وقدرته خلقا
 ووصف للعبد وليس كسب له متصف بجميع صفات الكمال منزلة
 عن جميع سمات النقص باجماع العقلاء على ذلك فهو عالم لان في العقل
 متقن وكل من متقن فهو عالم اما الاول فظ لمن نظر في الاقا
 والانفس وتأمل ارتباط العلويات بالقلوب سيما في الحيوانات
 وما هديت اليه من مصالحها واعطيت من الالات المناسبة لها
 ويعين على ذلك علم الشريعة ومنها فخلق الانسان واعضائه
 التي قد كبرت عليها المجربات واما الثاني في ضرورة ان في نفسه عليه
 ان من رأى خلقا حسنا يتضمن الفاظا غريبة وشبهة تدل على
 معاني دقيقة موافقة علم بالضرورة ان كاتبة عالم وكذلك من سمع
 خطا منتظما مناسبا للمقام من شخص يضطر الى ان يحزم بانه
 عالم فان قيل المتقن ان اردت به الموافق للمصلحة من جميع الوجوه
 فمرد لا شيء من مغريات العالم وحركاته الا وبشئ من عظمة
 ويمكن تصور على وجه الكمال او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه
 فلا يدل على العلم او ما من اثر الا ويمكن ان يتفادى بمتفادى سواء كان

منزه عال اول كاهن النار وبريد الماء واما ثالثا فيسنة لنا
 وكيف يدل على علم الفاعل ونقول ايضا انه متفوق على الفعل لتلك
 البسوت المستعدة المتبادلة بل في جوار وسط واختيار با
 للمسدس لانه اوسع من المثلث والمربع والمثلث لا يقع بينهما فخرج كما يقع
 بين المدورات وما سواها من المصطلحات وهذا لا يعرف الا الخواص
 من اهل الهندسة وكذلك العنكبوت ينسج تلك البسوت ويحس
 بها سدى ولحمه على تناسب هندسي بلا انوع ان العلم لها ما يصدر
 عنها وما ينعمنه من الحكم والجواب عن الاول ان المراد بالمتفوق ما
 نشاهد من الصنع الخريب والنتيب العجيب الذي يخبر فيه العقل
 ولا نهتدي الى كمال ما فيه من المصالح والمنافع ولا يمكن في ذلك
 على علم الصانع ويوصي ما ذكرناه في مثل الكتاب والخطاب اولا
 شترط في الدلالة على عدم خلوة عن عقله واستتماله على كل حال حتى
 لو امكن ان يحس من كونه كونه بغير علمه لم يدل على علمه وعن الله
 ان لا يعدم علم الفاعل والعنكبوت بالفعلة الجواز ان يخلق الله تعالى
 فيها علميا بذلك الفطن الصاير عنها او يلهمها حالها لا ما هو مبداء
 لذلك الفطن بجميع المعلومات المكننة والواجبة والمستعدة لان الحجب
 للعدم ذاته والمقتضى للعلمية ذوات المعلومات ومفهوماتها وبنية
 الذات الى الكس سواء فاذا كان عالما ببعضها كان عالما بكلها
 فاذا رأى يصح منه الجا والى الم وركه فليس شيء منها لازما لذاته
 يستعمل الفكا عنه والى هذا ذهب المتكلمون كلهم واما الفلاسفة
 فانهم قالوا الجادة العازمة على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع
 خلوة عنه فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لا اعتقادهم انه نقصان
 واشتغال الاله بواجب زعمائهم انه الكمال التام واما كونه قادرا
 بمعنى ان شاء ففعل وان لم يزل لم يفعل فمتفق عليه من العقول
 الا ان الحكماء ذهبوا الى ان مشيئة الفطن الذي هو القبط فيكون

لازمة

لازمة لذاته كقوله العلم وسائر الصفات التي لا يستحيل ان يكون
 بينهما فمقدم الشبهة الاولى واجبة صدقه ومقدم الثانية
 فمتنع الصدق وكلتا الشبهتين صادقتان في حق الله تعالى
 والدليل على كونه قادرا بالمعنى الاول انه ان لم يكن قادرا على مجزأ
 بالذات لزم احد الامور الاربع اما ان يخلق الحادث بالكلية او عدم
 استعداده الى المؤثر او التسلسل او خلف الاثر عن المؤثر الموجب
 التام وبطلان هذه اللوازم كلها دليل على بطلان المدعوم اما بيان
 الملازمة فهو كانه على تقدير كونه تعالى موجبا اما ان لا يوجد
 حادث او لو وجد فان لم يوجد فهو الامر الاول وان وجد فاما
 ان لا يستند ذلك الحادث الموجود الى مؤثر موجود او يستند
 فان لم يستند فهو الامر الثاني فان استند فاما ان لا ينتهي
 الى قديم او ينتهي فان ينتهي فهو الامر الثالث ولين انتهى فلا بد هناك
 من قديم يوجب حادثا جادا واسطة من الحادث وحاصل التسلسل
 فيلزم الرابع على جميع الممكنات لمشي ما مر في العلم وهو ان مقتضى
 هو الذات والمصمم المقدورة هو الامكان لان الوجوب والانع
 الذاتيين كجبل المقدورة ونسبة الذات الى جميع الممكنات على
 السواء فاذا ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها امره بالارادة
 صفة تالفة مغايرة للعلم والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين
 بالوقوع والدليل على شئها ان الضدين يستلزمان القدرة سواء
 اذ كما يمكن ان يقع بها هذا الضد يمكن ان يقع بها ذلك الضد من
 غير فرق بينهما في امكان الوقوع وكل واحد منهما فرض وقوعه فان
 نسبتة تعالى الى الاوقات المعينة كلها سواء كان يمكن ان يقع
 في وقته الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله وبعده فلا بد تخصيصه
 بالوقوع دون غيره وتخصيص وقته لوقته للمعين دون
 الاوقات من ثبوت تخصص يقتضيه والالزام ترجيح احد الطرفين

على الاضطرار من ههنا وليس ذلك المخصص هو القدرة لا استواء نسبتها اليها
والا لادوات كلها كما عرفت ولا العلم لانه تتبع الوقوع فلا يكون
الوقوع تباعدا والالزام الدوران هو امر ثالث وهو المظن ان من
الارادة من حيث هي ارادة نسبتها الى الضدين والى الاوقات
سواء اذ لم يجوز تعلقها بهذا الضد يجوز تعلقها بالضد الاخر وكما
يجوز ارادة وقوع واحد منهما في وقت يجوز ارادة وقوعه في وقت
اخر فيصير فيهما ويترتب التبع لانه في ذلك بل هي صفة تعلقها بهما
وقوعه في وقت معين لذاتها المخصوصة فلا حاجة الى صفة اخرى
لا يقال اذا تعلققت الارادة لذاتها باحد جانبي الفعل في وقت معين
على وجه مخصوص فيجب ذلك الجانب في ذلك الوقت على ذلك
الوجه ويمنع الاخر فيلزم الايجاب وسلب الاختيار لا يقول
وجوب الشيء بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه جميعا
لانه تعالى خالق لما بقدرته من غير اكرام فيكون مرادها بالضرورة
والمعنى انه انكر و ارادة الله تعالى للشئ و القبحايج حتى قالوا انه
يراد من الكافر والفاقر ايمانه وطاعته لا كفره ومعصيته نعم انهم
ان ارادة القبح فيجب كجذبه وانجاده ونحن نمنع ذلك بل القبح سب
القيح والانتصاف به فعندهم يكون اكثر ما يقع من افعال العباد
على خلاف ارادة الله تعالى وهذا شنيع جدا ثم انهم باجماع ائمتنا
عليهم السلام على ذلك فانه لو اترعنهم انهم كانوا يثبتون له الكلام
ويقولون انه تعالى امر كذا ونهى عن كذا واخر كذا وكل ذلك من
افهام الحكم فثبت المدعى فان قيل صدق الرسول بوقوف
على تصديق الله تعالى اياه اذ لا طريق الى موصفه سواه وانه احيا
عن كونه صادقا وهو كماله خاص له تعالى فاذا قد توقف صدق
الرسول على كماله تعالى فثبتت كماله تعالى به وورقنا
لانهم ان تصدقوا له كلام بل هو اظهرها بالبرهان على وفق دعواه فانه

يدل على صدق ثبوت الكلام ام لم يثبت وسيجي التحقيق كل من اتفق
من جميع بغيره لانه النصوص القطعية واجماع الانبياء يدل
جميع العقول على ذلك وهو متفق على جميع صفات النقص كما
سبق من اجماع العقول على ذلك فلا شبهة له اي لا يشبهه
شئ في الصفات فان صفاته من العلم والقدرة وغير
ذلك اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا تناسب بينهما ولا له
له ولا مثل له الله هو المثل المادي والمثل هو المثل في ذاته
تمام الماهية والدليل على نظيرها انه لو كانت ركة غيره في الذات
والحقيقة لكانت تعين ضرورة الانسبانية فان التشاكس
في تمام الماهية لا بد ان يتجاها بتعين وتخص حتى يتبين
وتتعدد ولا يشك ان ما به الاشتراك غير ما به الاختيار فيلزم
التركيب في هوية كل منهما وهو ينافي الوجوب الذاتي ولا يخفى
ولا تتركب له الاول السميعة كاجماع الانبياء على الدعوة الى
التوحيد ونفي الشرك وكما لنصوص القطعية من كتاب الله تعالى
على ذلك والمشير في ذلك بين المسلمين برهان التام المثار
بقوله تعالى لو كان منها الله الا الله لفقدنا وتقريره انه لو كان
لا يمكن بينهما تمايز بان يراد احدهما حركة زبد والاخر كونه
كل منهما في نفس امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما
اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وحي اما ان يحصل
فيجتمع الضدان اولا فيلزم محو احدهما وهو امارة محدث ذلك
والامكان لما فيه من شئ اليك الاحتياج فالتقدم لا مكان
التمايز المستلزم للحي فيكون محال وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما
لم يقدر على مخالفة الاخر لزم محو وان قدر لزم محو الاخر وبما ذكرنا
ان قيل فمع ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمايز او ان يكون
المانعة والحق لغيره ممكنة لا مستلزما له ان يمنع اجتماع

الارادة من كادادة الواحد حركة يذو سكونه معاً ولا يظهر له اي دليل
 ولا يكون في غيره لان الحال في الشيء يفتقر اليه في الجملة سواء كان حلول
 جسم في مكان او عرض في جوهر او صورة في مادة كما هو رأي الفلاسفة
 او صفة في موصوف كصفات المحركات والافتقار الى الغير ينافي الوجوب
 فان قيل قد يكون حلول امتزاج كالماء في الورد قلنا ذلك من خواص
 الاجسام ومقتضى الاتفاق وعادة الحلول الجسم في المكان والاعوجاج
 بذاته حادث اي موجود بعد العدم لانه صفة تتعلق بصفات كمال فتكون
 عنها نقص والنقص عليه محال اجماعاً فلا يكون شيئ من صفاته حادثاً و
 ان كان خالياً عنه قبل حدوثه واما الاضافات والسلبات في اصلها
 بعد ما لم يكن لكونه تعالى موجوداً مع كل حادث بعد ما لم يكن معه وزوال
 هذه المعية اذا عديم الحادث فيجوز فيها ما بذاته تعالى ولا يتغير بغيره
 لا امتناع اتحاد الاثنين ضرورة ولانه يلزم كون الواجب هو الممكن و
 الممكن هو الواجب وذلك محال بالضرورة ليس يجوز ما عندنا فلا بد
 اسم المحركة الذي لا يتجزى وهو متخير وفرد من الجسم والله تعالى متعال عن
 عن ذلك واما عند الفلاسفة فلا ننهم وان جعلوه اسماً للموجود لا في موضوع
 محدد اكان او متخيلاً لكنهم جعلوه من اشياء الممكن واراوا به الماهية
 الممكنة التي اذا وجدت كانت لا في موضوع ولا عرض لانه لا يقوم بذاته
 بل يفتقر الى محل ليقوم فيكون ممكناً ولا جسم لانه من كسب وتخيير وذلك
 اشارة الى حادث ولا في حيزه ولا في جهة لانها من خواص الاجسام و
 الجسديات ولايات اليه منها وهناك ولا يصح عليه الحركة والانتقال
 لما سبق ولا الحمل ولا الكذب لانها نقص والنقص عليه تعالى وهو
 تعالى حر في المؤمنين يوم القيامة لا دولة السمعية اما الكتاب فقوله وجوه
 لو شئنا ناضرة الى ربنا ناظرة واما السنة فقوله ثم انكم سترون
 ربكم ثم تروا القمر ليلة البدر وهو مشهور رواه احمد وعشرون من
 اكاابر الصحابة رضي الله عنهم واما الاجماع فتروا في الامة كانوا مجمعين

على دفع الرؤية في الاخرة وان الابات الواردة في ذلك محمولة على
 ظهورها ثم ظهرت مخالفة التي لفين واثبت عن شهادتهم وتأويلاتهم و
 اقوى شهادتهم ان الرؤية مشروطة بكون المرئي في مقابلة وجهه
 من الرائي وذلك محال وبجواب منع هذا الاشتراط واليه استدل
 بقوله من غير موازاة ومقابلة وجهه وقياس الغائب على الشاهد
 فاستدل فان قيل لو كان جائز الرؤية ومحاسنة مسلية لوجب ان يروى
 في الدنيا والى الى زمان يكون بحضرة تاجبال شاهقة لا تراها وانه
 سفسطة قلنا نعم فان الرؤية عندنا بخلاف الله تعالى لا يجب عند
 اجتماع الشرايط ما شاء الله كان وعالم بآيات الله لم يكن هذا مردى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تفتت الامة بالقبول وفي الاول دليل على انه تعالى
 غير مرئي لما لا يكون وذلك لانه يستحيل ان ينقبض الى قولنا كل ما لم يكن
 لم يثبت والله في الشاهد دليل على انه غير مرئي بجميع الكائنات لا في
 ذلك الطريق الى قولنا كل ما كان نقضاً لله الله تعالى لا الكفر والمجاد
 بخلافه واراوه كما مر غير مرة خلافاً للمعتزلة وقد سبق تكليمهم مع
 ولا يرضاه لقوله تعالى ولا يرضنا لعباده الكفر عنى لا يحتاج الى شيء
 في ذاته وصفاته لانه الاحتياج الى الغير ينافي الوجوب ولا حاله
 عليه بل هو الحاكم على ان طلاق لقوله تعالى له الحكم ولا يجب عليه
 شيء ثم اذ لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شيء فانه لم يستوجب ان يذم
 بتركه لم يتحقق الوجوب وانه استوجب كان ما قصا لذاته يستحيل
 بفعله وهو محال كاللطف وهو فعل يقرب العبد الى الطاعة ويقره
 عن المعصية لا الى حد الا بالياء وليس اللطف المقرب او يحصل الطاعة
 وليس المحصل وذلك كالارزاق والاحمال والعقوب والالاس
 والكمال العقول ونصب الادلة وما شئت ذلك والمعتزلة او جوده
 واستدلوا على الوجوب بان منع اللطف لنقص الغرض الذي هو
 الانبائه بالامور به ونقص الغرض فيجب بتركه وروى يمنع

المتقدتين يجوز ان لا يكون الامر به مراد او غرضاً ويتعلق بنفسه
 حكم ومصلح والا صلح ذهب البغداديون من المعتزلة الى انه يجب
 عليه الله تعالى ما هو صلح لعباده في الدين والدنيا وقال البصريون
 بل في الدين فقط ويعنون بالاصلح الالفح والافعال البغداديون الاصلح
 في الحكمة والتدبير ويرد عليهم ان الاصلح للكافة الفقير المغلوب
 في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق فلم يرع في حقه ما كان
 اصلح له فلا يكون الاصلح واجبا عليه والعوض عن الالام وذهب
 المعتزلة الى وجوبه عليه لثبوت تدبيره بان تركه قبيح لكونه ظلي
 فيجب مودرة بان القبح الحق منتف وزال شرع لا يتعلق بافعال
 تعالى ولا يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية غلبا
 للمعتزلة ان اثار على الطاعة تنقضية من غير وجوب عليه ولا استحقاق
 من العبد لان طاعات العبد وان كثرت لا يفي بها الا الله
 عليه فكيف يتصور استحقاق عوض عليها وانما عاقبت على المعصية
 بتجده لان الكل ملكه فلا ان يتصرف فيه كيف يشاء ولا يمتنع منه
 لكون ذلك بالشرع ولا يتصور في افعاله ولا ينسب فيها الفعل
 او الحكم الى جوره وطلب الامر من ان الكل ملكه فلا يتصرف فيه كيف يشاء
 بقدر ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بحكمته لا مانع من شئته ولا راد
 لحكمه لا عزم من فعله لانه لو كان لفعله غرض لكانه هو ناقضا لذاته
 مستكملت بتخصيص ذلك الغرض لانه لا يصلح غرضا للفعل الا ما هو
 اصلح له من غرضه وهو جزر الكمال فان قيل لانه الملائكة لان الغرض
 قد يكون عايداً الى غيره فليس كل من يقف لغرض يقف لغرض نفسه
 قلنا نفع غيره ان كان اوله بالنسبة اليه تعالى من غرضه جاء
 الالزام والا لم يصلح ان يكون غرضه والمعتزلة ابتوا الغرض غرضاً
 واحتجوا بان الفعل انما هو عن الغرض عبث وانه قبيح يجب تنزيه
 الله تعالى عنها ليست اسباباً باعثة على اقداره وعلى مقتضياته

عنه ورويان العت ما كان خالياً
 عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى
 بحكمة متقنة مشتملة على حكم ومصلح
 لا تخص راجعة الى مخلوقات الله تعالى

لغاية

لغاية غلبته فلا يكون اغراضه ولا على غايته لا فعله حتى يلزم استحالة
 بهما بل يكون ثبات ومنافع لا فعله واثاراً مرتبة عليها كما
 اليه قوله راعى الحكمة فيما خلق وافر وافر فيها الفوائد والمنافع لكن
 لا شئ منها باعث له فله على الفعل وان كانت معلومة له تعالى
 وما ورد من ~~ظهور الظواهر~~ الدالة على تعيين افعاله فهو محمول على
 الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة الغائية لتعقيد ورحمة
 لا وجوباً ولا حاكيم سواء فيهما علم في سبقت فليس لتعقيد حكم في
 حسن الاشياء وتجهها ككون الفعل سبباً للثواب والعقاب
 فالحسن ما حسنه الشرع اي لم يبدعه عنه بل هو محرم او تنزيه كالمعصية
 والمندوب والمباح فان المباح عند اكثر الاشياء علة من قبل
 المحسن وكفضل الله سبحانه فانه حين ابدى بالاتفاق واما فعل البهائم
 فقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح ما اتفاق المصوم وفعل الضي
 مختلف فيه كذا في شرح المواقف والقيح ما في شرح الشرع اي هي
 عنه هي محرم او تنزيه وليس للفعل صفة حقيقة او اعتبارية با
 باعتبارها بحسن او قبح كمال به بعض المعتزلة كما سبقت في قوله
 عكس الشرع الامر بغير ما حسنه وحسن ما قبحه لكانه الامر بالعكس
 فصار الحسن قبيحاً والقبيح حسناً كما في الشرع من الوجوب الى الحرمة
 ومن الحرمة الى الوجوب وقابل المعتزلة بل هي كالمحسن والقبح
 هو العقل والفعل حسن او قبيح في نفسه والشرع كاشف ومبين و
 ليس له ان يعكس الامر ولا يبدل اولاً من يحرم من الزنا فيقول
 حسن والقبح يقال لمعان ثلثة الاول صفة الكمال والثاني
 والنقص يقال لتحريم والحسن قبيح ولا نزاع في ان مدرك العقل
 الثاني ملائمة الغرض ومنازعة وقد كبر عنها بالمصلحة والمفردة
 وذلك ايضا عقلي ويختلف بالاعتبار فان قيل زيد مصلحة
 لا عداه مفردة اولياً لانه الثالث تعالى المدح والثواب

او الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع فهو عند الاشاعرة مسمى عند
المعتزلة عقلي فانهم قالوا النفس في نفسه مع قطع النظر عن الشرع
جسدية محسنة او مقبحة ثم انها قد تدرك بالضرورة كحسن البصديق
النافع وقبح الكذب الضار وقد يدرك بالنظر كحسن الصدق الضار
وقبح الكذب النافع مثل وقد لا يدرك بالعقل ولكن اذا ورد
الشرع علم ان له جهة محسنة كما في صوم اخر يوم من رمضان
او مقبحة كصوم اول يوم من شوال ثم انهم اختلفوا في ان
منهم الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لا لصفات فيها يفيضها
وهي بعض من بعدهم من المتقدمين الى اثبات صفة حقيقية
توجب ذلك مطلقا وهي البهيمية من متأخريهم الى اثبات
صفة في الشيء مقبضية لغيره دون الحسن او لا حاجة به الى صفة
محسنة له بل يكفي محسنة انتفاء الصفة المقبضة وهي البهيمية
الى بعضها فيها مطلقا يقال ليس حسن الافعال وقبحها لصفات
حقيقية فيها بل لوجوه اعتبارية واصناف اضافية مختلفة
بحسب الاعتبار كما في لطم البتة تاديبا وظلما اجبت الاشاعرة
بان العبد محبور في افعاله واذا كان كذلك لم يكن العقل فيها حسن
ولا قبح اتفاقا لانه ان العبد ان لم يتمكن من الترك فذاك وان لم
يتوقف على مرجع بل صدر عنه تارة ولم يصدر اخري من غير سبب
كان اتفاقا وان توقف على مرجع لم يكن ذلك من العبد والاشاعرة
ووجب العقل عنده والاعجاز مع العقل والترك فاحتاج الى مرجع
اخر حيث يكون اضطرارا ياد على التقدير فلا اختيار للعبد فيكون
مجبورا واحتجت المعتزلة بوجوب الاول انما طعون بان يقع عند
الله تعالى من العارف بذاته وصفاته ان يشرك به فيسبب اليه
الزوجية والولد وما لا يليق به من صفات النقص وسماوات الخدوش
بمعنى انه يستحق الذم والعقاب في حكم الله تعالى سواء در الشرع

او لم يرد واجب بان ينهي القطع على استقرار الشرايع على تلك واستمرار
العوادات بمثل في الاشاعرة فصار قهرا كذا في العقل بحيث يظن
انه يحكم العقل الثاني انه لو لم يكن وجوب النظر بالمعجزة اول
الواجبات عقليا بل منه عيانا لما صح للبني الزام النظر في المعجزة لعدم
الوجوب قبل ثبوت الشرع واجب بان المتوقف على النظر
هو العلم بالوجوب لا نفسه ولقوة هذا بين الوجوه في بعض
اهل السنة وهم الحنفية الى ان حسن بعض الاشياء وقبحها بما يدرك
بالعقل كما هو رأي المعتزلة كوجوب اول الواجبات ووجوب
تصديق النبي ثم ووجه تكذيبه دفعا للثبوت وكثرة الاشراك
بالله تعالى ونسبة ما هو في غاية الشناعة اليه على من هو عارف
وبصفاته وكما لانه ووجوب ترك ذلك ولا تراخ في ان كل واحد حسن
وكل خرام قبيح الا انهم لم يقولوا بالوجوب والحرمة على الله تعالى وجنوا
الحاكم بالحسن والقبح والخالق لافعال العباد هو الله تعالى والعقل آلة
لعدوه بعض ذلك من غير ايجاب ولا توليد بل بالحياد والبدن من
غير كسب في الحفظ ومع الكسب بالنظر الصحيح في البعض وهو
ان الله تعالى في غير متعوض ولا متجزئ في البعض واخره لا في ذلك
من الاحتياج المتأخر للوجوب ولا حمله ولا نهائه له لان ذلك
من خواص المقادير صفاته اى كل واحدة من صفاته الحقيقية
كالعلم والقدرة والارادة واحدة بالذات لان ذلك الحق بكمال
التوحيد ولانه لا دليل على كثر كل منها في نفسها غير مناهية
بحسب المتعلق اما بالفعل كما في العلم واما بالقوة كما في القدرة
فان تخلفها لا يقف عند حد لا يمكن تعليقها بالخير وان كانت
كل ما يتعلق به بالفعل متناهيها متعلقا بها متناهية بالفعل وانما
غير متناهية بالقوة وانما وعلى هذا نفى الصفات التي
لها تعلقات بالغير كالارادة والسمع والكلام والبصر الخ

بمختلف ما لا يتعلق بالغير كالحيوة في وجد في مقدوراته فقبل من كثير
لان ما وجد منها مشاهد ومقدوراته غير متناهية عن لاسية شيئا
من النسب المقدارية ولا الزيادة والنقصان في مخلوقاته ما يشاهد
امنه كان وبالمثل لم يكن وقد تعالى عما يليه وبما يجب لطيفة
تظهر في صور مختلفة وتنفذ على افعال شاذة وذو واجهة متينة وتلك
ورباع مقبوس من قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مني
وثلاث ورباع واحد لم يرد خصوصية الاعداد ونفي ما زاد عليها
لما روي انه عليه السلام رآني جبرئيل نبي المعراج ولا سيما
جناح مهم جبرئيل وهو ملك مقرب يتعلق بالقادر العليم و
تبلغ الوحي وميكائيل يتعلق بتعيين الارزاق واسرافيل يتعلق
بفتح الصور ليلوت والبعث وعزرائيل يتعلق بقبض الارواح
فخصم بالذكر لزيادة فضله وشهرته لكل واحد منهم من الملائكة
مقام معلوم في المعرفة والعبادة والانتباه الى امر الله في تدبير
العالم لا يعصون الا امرهم فما امرهم بالماض ولا بالمستقبل فان قيل ليس قد كفر بالبس وكان من الملائكة
بذلك صحت استثنائية منهم قلنا لا بل كان من الجن يفسق عن امره
لكنه لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفع الدرجة و
وكان جنيا واحدا فمهورا فيما بينهم صحت استثنائية منهم تغليبا واما
ماروت وماروت فالاصح انها ملكان لم يصدر عنهما كبر ولا
كبرية وتخذ بهما انما هو على وجه المعجزة كما يعاتب الانبياء
على الزلة والشبه وكما يعطون الناس ويقران لان انما خلقتم
فلا تكفروا ولا كفروا في تدينهم بل في اعتقادهم والحق به والقول
وكذا في الكتب الالهية كلام الله غير مخلوق اقام غير مخلوق
مقام غير حادث شيئا على انهما وقصدا الى جبر الكلام على
وفق الحديث حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق ومن

قال انه مخلوق فهو كافر بالبدن العظيم وتخصيصا على محل الخلق بالعبارة المشبهة
 بين اهل السنة والمعتزلة وهو ان القرآن مخلوق او غير مخلوق ولما ا
 سترجم المسئلة بخلق القرآن وتبين الخلف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات
 الكلام النفس ونفسي والافضل لا نقول بقدم الالفاظ والحورف
 وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفس وليلنا انه ثبت بالاجماع
 وتواتر النقل عن الانبياء انه تعالى متكلم ولا معنى له سوى انه متصف
 بالكلام ويتبع قيام اللفظي لحدوث بانه تعالى نفس النفس القديم
 واما استدلالهم بان القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق و
 سمى بحدوث من التلويح والتنظيم والازل والسنن وكونه عا
 مسموعا فمضى مع آية غير ذلك فانما يقوم محله على الحد بالظاهر
 بقدم النظم لا علينا لاننا نقول بحدوثه وانما الكلام في المعنى القديم
 والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه تعالى متكلما وهو الى انه متكلم بمعنى
 ايجاد الالفاظ والحورف في محالها او ايجاد اشكال الكتاب في
 اللوح المفوظ وان لم يقرأ على اختلاف بينهم وانست خبر بان المتحرك
 من قامت به الحكمة لا من اوجدها واعلم ان للمصنفات مفردة في
 تحقيق كلام الله تعالى ومحصلها ان لفظ المعنى يطبق تارة على اللفظ
 الله لول اللفظ واخرى على الامر القاييم بالغير قال شيخنا
 لما قال الكلام هو المعنى النفس فهم الاصح منه ان مراده مدلول
 اللفظ وحده وهو القديم عنه واما العبارات فانما تسمى كلاما
 مجازا لا لانه على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثة
 على مذهبه ايضا لكنها ليست كلاما حقيقيا وهذا الذي فهموه من كلام
 الشيخ له لوازم كثيرة فائدة كعدم الكفار من كون كلامه ما بين
 وفتى المصاحف مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة
 وكعدم كون المعارضه والتحدى بكلام الله الحقيقي وكعدم كون المقود
 والمفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يحصى على المتقطين

في الاحكام الدينية فوجب حمل كل الشئ على انما راد به المعنى الثاني فيكون
الحكم النفس عند امره انك مثلاً للفظ والمعنى جميعاً فانما ذات الشئ
وهو المكتوب في المصاحف المقررة بالاسم المحفوظ في الصدور
والمكتوب غير المكتوبة والمقررة غير المقررة والمحفوظ غير المحفوظ ما
يقال من ان محووف والالفاظ مترتبة متعاقبة مجوابه ان ذلك
الترتيب انما هو في التلفظ بسبب عدم سعة الالة في التلفظ
والادلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوثه دون حدوث
المحفوظ جميعاً بين الادلة قال المحقق الشريف في شرح المواقف
وهذا المحل للحكام الشيخ بما اختاره محمد الشيرازي في كتابه المسمى
بنهاية الاقدام ولا شبهة في انه اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة
ان في قواعد الملة واسماؤه توقيفية أي يتوقف اطلاقها على اذن الشرع
قال العلامة النفاذاني في شرح المقاصد لا خلاف في جواز اطلاق
الاسماء والصفات على الباري تعالى اذا ورد اذنه الشرع وعدم
جوازه اذا ورد من غير اذنه الخ لا يرد به اذن ولا منع وكان هو
موصوفاً بمعناه ولم يكن اطلاقه موهوماً بما يستحيل في حقه فحينئذ لا يجوز
وعند المعتزلة يجوز واليه مال القاضي ابو بكر من ان يتوقف امام من
وفصل الامام الغزالي فقال بجواز الصفة وهو ما يدل على معن
زائد على الذات وانه الاسم وهو ما يدل على نفس الذات لانه لا يرد
ان يسمى النبي محمد باليس من اسمائه بل يسمى واحداً من افراد الناس
بما لم يسم به ابواه لما ارتفعنا فالباري تعالى وتقدس اولى قالوا
اهل كل لغة يسمونه باسم مختص بخلقهم فلهذا في دعوى وشكر وسكاع
ذلك وذاع من غير تكبر فكان اجاباً قلنا كفى بالاجماع وليدلاً
على الاذن الشرعي وهذا ما يقال انه لا خلاف فيما راد في الاسماء
الواردة في الشرع قال امام الحرمين معنى الجواز وتعدله محل وقوعه
وهو في حق منهما حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي والقبول انما

يعتبر

يعتبر في الحديث ودون الاسماء والصفات واجيب بان التسمية من باب
الحديث وان قال ذلك وقال الامام الغزالي اجراء الصفة اخباراً بنوت
مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول لا يمنع بالمدلول الدالة على اباة الصفة
بل استجابة بخلاف التسمية فانه تصرف في المسمى لا ولاية عليه الا
للاب والخالك ومن يجري مجرى ذلك فان قيل نعم لا يجوز من تعاقب
واللفظ والذكر وما اشبه ذلك قلنا لا فيه من الابهام الشبهة
استغناء مع خصوصية تمنع في حق الباري تعالى فان المعرفة قد تسفر
ببقي عدم واللفظة بمرحلة ادراك ما غاب وكذا جميع الالفاظ
الدالة على الادراك حتى قالوا ان الدرية يشترط ضرب من المحبة ولا
اي حال المحبة والروية فوما فيها بهام لا يجوز بدون الاذن وفقاً كالصبر
والشكر والحليم والرحيم فان قيل قد وجدنا من الاوصاف ما يمنع اطلاقها
مع ورود الشرع بها كما لا كره المستهزئ والمنزل والشمس والحيث
والزارع والرامي قلنا لا يكفي في صحة الاجراء على الاطلاق مجرد وقوعها
في الكتاب والسنة بحسب مقتضاها بالمقام وان سياق الحكم بل يجب
ان لا يخفى عن نوع تعظيم ورعاية ادب انتهى اعلم ان ما ورد في التوقيف
في المستهزئ وشعور انما قلنا فيها احصاء الله الرحمن الرحيم
الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخ الخ
الباري المصور الغفار الغفار التوكل الرزاق الفتاح العليم
القابض الباسط الخ فكل الافرغ المزال السميع البصير الحكم العدل
اللطيف الخبير الحكيم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت
الحسيب الحنن الكريم الرقيب المحيى الواسع المحيى الودود المجيد
الباقي الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المعطي
المعطي المحيى المحيى المحيى الواحد الاحد الصمد القادر
المقدر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر
المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر المتكبر

المقسط الجامع الغني المختار في بيان النور المادي البدعي
التي الوارث السيد الصبور فذهبي الاسماء الحسنات
التي تليها كتمان بفتح عينها باب الخيرات ويخولن ويرحمنا
انه هو الغفور الرحيم والمعاد في كمالها هو المتبادر عند اطلاق
اهل الشريعة حتى لا نه امر ممكن اخبر به الصادق اما ان كان ذلك الكلام
فما علم بعد الوجود او تفرق بعد الاجتماع ومات بعد الحيرة فيكون قديرا
لذلك والفاعل هو الله القادر على كل الممكنات التي لم يكن
والجائيات واما الاخبار فلما توارث من الانبياء سيما نبينا
انهم كانوا يقولون بذلك ولما ورد في التنزيل من نصوص لا يحصى
اكثرها التاويل مثل قوله تعالى من يحيى العظام التي رميمت فكيفها الذي
انشأها اول مرة فاذا هم من الاحداث الى ربهم ينسلون
فيقولون من يعيدنا قل الذي قطعكم اول مرة يحبس الان
ان لن يجمع عظامه على قادرين على ان تستوي بانه وقالوا لجلودهم لم
شهدتم عليهم قالوا انطقوا الله الذي انطق كل شيء فكيف يضيئ جلودهم
به لئلا يجلووا غيرهما يوم تشقق الارض عنهم سرها ذلك حسره
عينا سر افلا بعد اذا بقدر ما في القبور الى غير ذلك من الابيات
وفي الاحاديث ايضا كثرة وبالحكمة فاشبهت المعاد جسمين
ضروريين الدين والكاره كغير يقين واما المعاد الصلاني اعني
التباعد النفس بعد المفارقة وتاليها بالذات والالام العقلية
فلا يتعلل التكليف باعتقاده ولا يكفر منكره ولا مانع شرعا
وعقلا من اثباته تحت الاحجاب ويعاود فيها الارواح بالاياد
بعد الفناء عند بعض المتكلمين او بالجمع بعد تفرق الاجزاء عند بعضهم
وتمت التوقف وهو اختيار امام الحرمين حيث قال يجوز عقبا ان يكون
اكثر من واحد وان تبقى وتزول اعراضها المعهودة ثم نشأ وتشتت
ولم يدل قاطع سمعي على تعيين احدهما فلا يسجد ان يصير احب ام الجواد

على صفة اجسام التراب ثم يرد تركيبها الى ما عهد ولا يخفى ان نعيم
منها شيء ثم يرد واما علم ذلك الجلالة والحكمة لنقص
الدالة عليها والحكمة في الحسنة من ان الحسنة خير من النقص
بصير طيور مرات ارباب الكمال وفضائل اصحاب النقص على
رؤس الاشهاد وريادة في لذات هو لا يدرى مسراتهم والام والكل
واخر انهم وفي هذا ترغيب في الحسنة وزجر عن السيئات والصلوات
حق وهو جبر محدود على من جبرهم بوجه الاولون والاخرون اذن
من الشر واحد من السيف على ما في ورد في الحديث الصحيح وثبت ان
يكون المرد عليه هو المراد بكل بور وكل احد النار على ما قال الله تعالى
وان منكم الا وادبا وانكره القاضى عبد الجبار وكثير المعتمد زعم انهم
انه لا يمكن العبور عليه ولو امكن فغيبه تعذيب ولا عذاب على المؤمنين
والصلوات يوم القيمة وجواب ان امكان العبور ظاهر كل شيء
على الماء والطيران في الهواء غائبة في هذه الحالة ثم الله يهل
الطريق على من اراد كما ورد في الحديث ان منهم من هو كالبرق الخاطف
ومنهم من هو كالرج الهابة ومنهم من هو كالجواد ومنهم من هو كخوزج
ويعلق يده ومنهم من هو كخوزج على وجهه والجنة ان حق لقوله تعالى ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة فاما من ثقت موازينه فهو في الجنة
راضية واما من خفت موازينه فانه هاوية وذهب كثير من المفسرين
المفسرين الى انه ميزان كفتان وان على الحديث الحقيقة
لا مكانها وقد ورد في الحديث تفسيره بذلك وانكر بعض المتأخرين
ذبا بالان الاعمال اعراض لا يمكن وزنها فكيف اذا زالت وتلك
واجب بانه يوزن صحايف الاعمال وقيل بل تجزئ الحسنة احب
نورانية وان كانت احب ما ظلمانية ولما لفظ الجمع فلا يستعظم
وقيل لكل مكلف ميزان واما الميزان الكبير واحد فلهما راجعة
الامر وعظم المقام وخلق الجنة والنار اي هي مخلوقتان ان

وزعم اكثر المعتزلة انها انما يخلقان يوم الجزاء لان وجهنا الا الى قصة آدم
وحوا واداسكانها الجنة ثم اخراجها عنها باكل الشجرة وكوونها
مختصان عليهما من ذوق الجنة على ما نطق به الكتب والسنة
وانتقد عليه اجماع الامة قبل ظهور الخلفين وحمدا على من
من باب ان الدنيا يجري مجرى النعاس بالدين والمراعاة
لاجماع المسلمين ثم لا قابل يخلق الجنة دون النار فثبوتها ثبوت
ثبوتها الثاني الايات الصريحة في ذلك كقوله تعالى ولقد راها
نزلنا اخرى عند سدرة المنتهى عند ما جنة المأوى وكقوله
في حق الجنة اعدت للمتقين اعدت للذين امنوا بالله وحده
وارزقت الجنة للمتقين وفي حق النار اعدت للكافرين ووردت
الحجج للفاو من وجملها على التعبير عن المستقيم لفظ الاخرة بالجنة
في تحققة مثل ونفخ في الصور ونادى صايب الجنة اصحاب النار
خلاف الظاهر فلا يعقل اليه بدون قرينة قالوا لو خلقنا له ملكا
لقوله تعالى كل شيء باكمف الا وجهه والذات لمط لا اجماع على
دوامها وللشخص الشايد به دوام اكل الجنة وظلها واجب
بتخصيصها من آية الهلاك جمع بين الادلة وبان الدوام لم يجمع عليه
هو انه لا انقطاع لبقايتها ولا انتهاء لوجودها بحيث يتقياها
على عدم ثباتها بغيره كما في دوام الاكل فانه على التجدد والانقضاء
مقطعا وهذا لا ينافي فناء لحظة وبان المداوان كل ممكن فهو ما لك
في حدة ذاته بمعنى ان الوجود الامكاني بالنظر الى الوجود الواحدي
بمنزلة عدم تحيد اهل الجنة في الجنة ويحيد الكافر في النار باجماع
المسلمين على ذلك هذا حكم الكافر بالالمعاند وكذا من بالغ
في الطلب والنظر واستغفر المجهول ولم ين المقصود خلافا للخط
والخبري بحيث زعم انه معذور اذ لا يبين بحكمة الحكم ان يخرجه
مع بذله الجهد والطاقة من غير جرم ونقصير كيف وقد قال الله في

عن قوله

وما جعل الله عليكم في الدين من حرج ليس على الاغنى حرج ولا على الايسر حرج
ولا على المريض حرج ولا تشكيبان عجز المتجسر شدة هذا القول لا يجمع
وعبر للخصوص الواردة في هذا الباب هذا في حق الكفار غنا
او اعتقاد او اما الكفار حكم كطفال المشركين فكذلك عند
الاكثر من لدخولهم في العمومات ولما روي ان خذوا ضربات
النبي دم عن اطفال الذين ماتوا في الجاهلية فقال بهم في النار وقال
المعتزلة ومن تبعهم لا يغذون بل بهم خذم اهل الجنة على ما ورد
في الحديث لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ولا تجزون الا
ما كنتم تعملون ونحو ذلك وقيل من علم الله منه الايمان والطاعة
على تقدير البلوغ فخر الجنة ومن علم منه الكفر والعصيان فخر النار
ولا يخلد لهم صاحب الكبرة في النار وان مات قبل التوبة
خلافا للمعتزلة بل يخرج اخوان الجنة تفصيلا وجوبا لنا وجه
الاول الايات والاحاديث الدالة على المؤمنين يدخلون الجنة
البته وليس ذلك قبل دخول النار وفاقا فتعين ان يكون بعده
او بدونه قال الله تعالى فمن جعل مثقال ذرة خيرا يره ومن عمل مثقالا
من ذكرا واشى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة وقال النبي
من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال من مات لا يشرك بالله
شيئا دخل الجنة وان زنى وان سرق الثاني النص صريح
المشعة بالخروج من النار كقوله تعالى النار مثوكم خالدين فيها
الا ما شاء الله فمن رزح عن النار وادخل الجنة فقد قاتل
وقول النبي ومن يخرج من النار فموم بعد ما آمنه او صار واحدا
فثبتون كما يثبتون نيت الجنة في حين السيل وخبر الواحد وان
لم يبين جهة في الاصول لكن بغية التأييد والتاكيد معضد النص
اجتمعت المعتزلة بالايات الدالة على الخلود المتناذلة للمكافاة
وغيرة كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجره ثم خاتمة

فيما ابداد قوله تعالى ومن يقبل مؤمنا فخره اذ جهنم خالدا فيها وقوله تعالى
واما الذين فسقوا فاولئك النار التي هم فيها جاها منها عبيدا
وبغير ذلك من محض الجواب اما يخص تلك العمومات بالكفار
او بمن الخلود وان كان ظاهره في الدوام على المكث الطويل فانه
قد يستعمل فيه كسب مجلد ووقف مجلد او يقيد الشيات بقيد
الاستبدال او نحو ذلك كما قيل في آية القتل ان التعيين بالوصف
ليس هو بالحيثية فيختص بمن قتل مؤمنا لا يمانه جمعا من الادلة
واختلفت الروايات في الكيفية روي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان من قتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا و
الغار من الرخف والسر والكل مال التبر وعقوق الوالدين المسكين
والاحياء في الحرم وزاد ابو هريرة رضي الله عنه اكل الربوا وزاد علي رضي الله عنه
السرقه وسرب الخمر وقيل كل ما كان مفدية مثل مفدية
شيء مما ذكر او كثر منه وقيل كل ما نوعه عليه السار معصية قتل
كل معصية اصر عليها العبد من كبره وكل ما استغفر عنها في صغره
وقيل انها ايمان اضعافان لا يعرفان بذاتهما مكل معصية
اضيفت الى ما فوقهما في صغره وادنا اضيفت الى ما وادنا
من كبره والكبرية المطلقة هي الكفر اذ لا ذنب اكبر منه والعفو عن
الصغائر والكبائر دون التوبة ومعنى العفو ترك عقوبة الجرم
والستر عليه بعد التاخذة جازية خلافا للمعصية لانا لا نأخذ بالاثام
الناطقة بالعفو والعفو ان هو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو
عن السيئات او يوفقهن بما كسبن او يعف عن كثير ان الله
يعفو الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم ان الله لا يغفر الا للذين
وليعفوا دون ذلك لمن يشاء وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وفي الاحاديث كثيرة والمختلة بخصوصها بالصغائر والكبائر
المفرونة بالتوبة وتكون اوجسب الاول الايات والاحاديث

الواردة في وعيد العفو والجواب انها على تقدير عمومها انما تدل على
الوقوع دون الوجوب وقد كثرت النصوص في العفو فخص
المغفور عن عمومها الوعيد وزعم بعضهم ان الخلف في الوعيد
كرم فيجوز من الله تعالى والمغفون على خلافه كيف وهو يدل للقول
وقد قال الله تعالى ما تبدل القول له في آية في ان الذنب اذا
علم انه لا يجاقب على ذنبه كان ذلك تقربا الى الله على الذنب وانما
للغة عليه وهذا في حكم ارسال الرسل والجواب ان مجزوء جواز
لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن الحكم كلف العمومات
الواردة في الوعيد المفرونة بنجاة من التوبة ترجح جانب الوقوع
بالنسبة الى كل واحد وكفي به زاجرا والشفاعة حق لمن اذن
الرحمن لغفر له في يومئذ لا تنفع الشفاعة الا لمن اذن له الرحمن
ورضى له قولا ولا تنفع الشفاعة عنه الا لمن اذن له من ذا الذي
شفع عنه الا باذنه وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاهل الكبار من ائمة في خطا السيئات اما في العفو واما بعد
وغول النار خلافا للمعصية وهذا مني على ما سبق من جواز العفو
بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وعندهم لما لم يجز له تجزئ ما لم
بل تواتر معنى من الشفاعة لاهل الكبار كقوله عام او خرت شفاعة
لاهل الكبار من ائمة واحتجت المعصية له بقوله تعالى وانفقوا يوما
لا يخرج نفس عن نفس شيئا ولا نقب منها شفاعة وقوله تعالى
ماللظالمين من حميم ولا شفيع يطاع والجواب بعد تسليم ذلك ان
العموم في الاستثناء والاركان والاحوال انه يجب تخصيصها
جميعا من الادلة ولما كان اصل العفو والشفاعة ثابتا بالادلة
القطعية من الكتاب والسنة والاجماع قلنا المعصية لا يعفو
عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لرفع
الدرجات وزيادة المثوبات وكلها مما فاسد اما الاول فلانه

الثاني ومن كتب الصغرة المجتبى عن الكثرة لا يستحق العذاب
 عندهم فلا حتى للعفو واما الثاني فلان النصوص والآله على الشفاعة بمن
 طلب العفو عن الجناية وهو شفيع لهم في مقبول الشفاعة كما ورد
 في الحديث ان الله تعالى يقول استغفر لشعبك ولسن تقطع
 عذاب القبر لهم من العاصي والمكافرة من الكبائر كقوله تعالى
 في آل فرعون ان رجسناك عليهما غدا وادعيتنا اي قبل القيمة
 وذلك في القبر بل قيل قوله تعالى ويوم تقوم الساعة ادخلوا
 آل فرعون اشد العذاب وكقوله تعالى في قوم نوح اغرقوا
 فادخلوا ناراً وادعيتنا للتعقيب وكقوله تعالى ربنا ائتنا اثنتين
 واحييتنا اثنتين واحدي الحيوتين ليست الآله في القبر ولا يكون
 الا لا تخرج ثواب او عقاب في الاتفاق وكقوله تعالى و
 لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عندهم
 ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله والا حاديت المنة
 المعنى كقوله عم القبر روضة من رياض الجنة او حفرة من حفرة
 النيران وكقوله عم استغفر هو من البول فان عامة عذاب القبر
 وكما روي انه من يقبر فيقال انها البعذابان الحديث الى غير ذلك
 من الاخبار المستورة المشهورة وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم استغفر من عذاب القبر واستغفر في ذلك في الآخرة
 الاثورة وان عذاب القبر بعض المعصرة والروافض لا
 الميت حيا ولا حيوة له ولا ادراك فتعذيبه محجوب والجواب انه يجوز
 ان يخلق الله تعالى في جميع الاجزاء وبعضها نوعا من الحيوة فذكر
 ما يدرك الم الخراب اوله المقيم وهذا الاستغفار اعادة
 الروح الى بدنه ولا ان تحرك ويضطرب او يرى اثر العذاب
 عليه حتى ان العرق في الماء او الماء كوال في بطون الحيوانات
 او المصوب في الهواء يعذب وان لم يطلع عليه ومن تأمل

في الكتب

في عيسى

في عجائب ملكه وملكوته وغايب قدرته وقبره لم يستحق مثل ذلك
 فضلا عن الاستحقاق وسؤال منكر وكثير لقوله ام اذا قبر المسبب
 اياه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما المنكر وللاخر الكبر
 فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول هو عبد الله ورسوله
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولان فكن
 نعم الله انك تقول هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين
 ثم ينزل فيه يقال له فيقول ارجع الى اهلي فاخبرهم فيقولان
 ثم كمنوة العود من لا يوفق الا احب اهله اليه حتى يبلغه الله
 من مضجعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس يقولون
 نفقت مثله لا ادرى فيقولان قد كذبتم انك تقول ذلك
 فيقال للارض التزم عليه فتلتزم عليه فتختلف اضراسه فيزال فيها
 معذبا حتى يبلغه الله من مضجعه ذلك والا حاديت في هذا المعنى
 وفي كثير من احوال الاخرة متواترة المعنى وان لم يبلغ احادها
 التواتر وبعثة الرسل جمع رسول فعول من الرسالة وهي سفارة
 العبد من الله تعالى وبين ذوي الالباب من خلقه يزيح
 بها عليهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والاخرة وقد
 عرفت معنى الرسول والنبى في صدر الكتاب بالجماعات جمع حجة
 وهي امر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين
 على وجه المنكرين عن الايمان بمنزلة من كذب ادم الى سينا محمد
 صلى الله عليه وسلم حتى امانه ادم في الكتاب الدال على انه
 قد ادرى من مع القطع بانه لم يكن في زمانه نبى اخر فنهى بالوحى لا غير
 وكذا بالسنة والاجماع فانكار نبوة علي ما نقل من البعض كونه
 كذا واما نبوة محمد عدم فلا بد اوعى النبوة واظهر المحجة اما دعوى النبوة
 فقد علم بالتواتر واما اظهر المحجة فلو جهل احد حتى انه اظهر كلام
 الله تعالى وتحدريه البشارة مع كمال بقاء نعمته فجزوا عن معارضة

اقصر سورة منه مع تهاكم على ذلك حتى خاطوا بالمجهول واعضوا عن
المعارضة بالحدوف الى المقارعة بالسيف ولم يتقن عن احد
منهم مع توفرا الدواعي لان بشيخ فهايد انه قد دل ذلك قطعا على
انه من عند الله وعدم منه صدق دعوى النبي يوم عليا عا ديا لا يقدر
فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن سائر النعم
العاوية وثانيها انه نقل عنه من الامور الخارقة للعادة ما بلغ القدر
المستتر منها على ظهور المعجزة حد التواتر وان كانت تفصيلها
احاد الشبهة على وجود حاتم وهي مذكورة في كتب السير
وقد يستدل ارباب البصائر على نبوته بوجهين احدهما ما تواتر
من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها واخلاقه العظيمة
واحكامه الحكيمة واقدمه حيث يحجم الابطال ودثوته بخصمه البقاء
في جميع الاحوال وثانيه على حاله لدر الاحوال بحيث لم يجد اعداؤه
مع شدة عدائهم ومحورهم على الطعن فيه مطعنا ولا الى القدر
فيه سبيلا فان العقل يحزم باشتغال اجتماع هذا الامور غير الا
عليهم السلام وان كجج الله هذا اليك لانت في حق من يعلم انه لا يقدر
عليه ثم كبره ثلث وعشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الاديان
وينصره على عدايه ويحيى اثاره بعد موته الى يوم القيامة وثانيها
انه ادعى ذلك الامم العظمى من اظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمه
معههم وبين لهم الكتاب والحيمة وعلمهم الاحكام والشرائع
وانهم يحارموا الا حلفوا واكمل كثير من الناس في الفضائل العلمية
والعلمية وتوارى العالم بالانوار الصالح واظهر الله دينه على اذن
كله سما وعده ولا محني للنبوة والرسالة سوى ذلك ومحمد صلى الله
عليه وسلم خاتم الانبياء لقوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم
النبين ولقوله لم كلفي رضيت مني بمنزلة هرون من موسى الا
انه لا نبي بعدي فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى لم بعده

فان نعم كنهه يتابع محمد ام لان نبوته قد نسجت فلا يكون اليه وجه
احكام بل يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشياء
محصون من الكذب خصوصا فيما يتعلق بالشرائع وتبليغ ر
الاحكام وارث الاله اما بعد انبلا اجماع واما سموه فعند الذين
ومن الكفر قبل الوجود وبعد بالاجماع ومن الكبار عمارا واما سموه في
فجوزة الاكثرون واما الصغار فيجوز عمارا عند الجمهور خلافا لما في
واشياءه وتجوز سموه بالاتفاق الا ما يدل على الخفة كسيرة لفته
والنطفية بحبه لكن المحققين اشتدوا ان شبهوا عليه فثبتوا عنه
هذا كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدوره كسيرة ذوب
المعترلة الى امتناعها لانها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم
فنفوت مصحح البعثة والحق منع ما يوجب النفرة كغير الاعبات
والفجور والصغار بل الله على الخفة ومنع الشبه محمد والصغيرة
والكسيرة قبل الوجود وبعده ككنه جوزا اظهر الكفر نفقة بهذا ذكره
العلاء التفعا زاني في شرح العقائد وقال في شرح المقاصد
والمذهب عندنا مع الكبار بعد البعثة مطلقا والصغار بعد
لا سموه ذهاب امام الحسن مينا وابو هاشم من المعترلة الى تجوز
الصغار بعد انتمى ومن كل امية تاف بحسب الظاهر فتأمل
وهم افضل من الملايكة العلوية عند اكثر الامم مرة ومن
الملايكة السفلية بالاتفاق وعامة البشر من المؤمنين ايضا
افضل من عامة الملايكة وعند المعترلة واية عبد الله الحكيم
والقاضي ابي بكر الملايكة افضل والما دالا افضل اكثر لو انا
وكذلك لان الان ان يحصل الفضائل والكمالات العلمية والحمدية مع
وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب وسنوح الحاجات
الضرة ومقتضى الشغل عن الكتب الكمال ولا شك ان العبادات
وكسب الكمالات مع الشواغل والصوارف اشق واوغل في العمل

فيكون افضل واهل بركة الرضوان وهم الذين يابغوا تحت الشجرة و
اهل غارة بدر وهم الذين جاوروا مع رسول الله يقرب فيسب بدر
ويكنوا ثمانية وثلاثة عشر شخصا والكفار تسعة عشر وخمسين من
اهل الجنة لوردوا النصر بذلك وكرامات الاولياء حتى ان اولي
اهل العارف بالله وصفاته المواظب على الطاعات المحتسب
عن المعصية المعوض عن الانهاك في الذات والشهوة وكرامته
ظهورا وخارقا للعادة من قوته غير مقدون لدعوى النبوة و
بهذا يتنازع عن المعجزة وبمقارنته الاعتقاد والحمل الصالح والتمتع
منسبة النبي عن الاستدراج وعن مؤكديات كذب الكذابين
كما روي ان سبيمة دعا لاهل بيعة عينة العوراء صبيحة فصارت
عينة الصبيحة عوراء وبسبب هذا اياه وقد يظهر الخوارق من قبل عوام
المسلمين تخليصا لهم من المحن والمكاره وبسبب معونته في ذلك لاهل
ان الخوارق انواع اربعة معجزة وكرامة ومخوفة واية والدليل
على حقيقة الكرامة ما تواتر من كثر من الصبيحة ومن بعدهم بحسب لا يمكن
انكاره خصوصا الامم المشركين وان كانت التفاصيل احوال
وايضاً الكتاب ناطق بظهورها من مريم ومن صاحب بيتها
عدم وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة الى اثبات الجواز والمخترعة
يكرهون كرامات الاولياء ووافقهم الاستناد ابو ابي مينا
لا تتمتع عن المعجزة فيكون المعجزة حادثة على النبوة ونبوءات
والجواب انها تتمتع بالتقدم مع ادعاء النبوة في المعجزة وعدم
التقدم مع ذلك الادعاء في الكرامة فيكون الله مقدرا بها من
ويختص برحمته من برهانية اسارة الوجود شيئا بالكرامات
والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه
تثبت امامته بالاجماع لان الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة واستقر ابيهم بجر

الاشارة والمنارعة على خلافة ابي بكر فاجمعوا على ذلك وبانفعه على
على رؤس الاشهاد بعد توقف كان منه نصرا امامته محمدا عليه
ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد اذ لو نص لكان
اولي بالظهور من نصبه احاد والولاية والاحكام على الجنود في البلاد
ولم يخف ذلك فكيف خفي هذا وان ظهر فكيف اندرس حتى لم ينقل
اليها فلم يكن ابو بكر اماما الا باختيار السيرة واما تفويض النصرة
غيره فهو منسوبة للصحابية كقولهم الى من خلفه الرسول وحق الاجماع
وذلك مما لا يخفى على اخوانه الا الروافض واعتقاد اهل السنة
من كبرية جميع الصحابة والثناء عليهم كما اشق الله ورسوله عليهم ثم
عمر رضه لان ابا بكر رضي الله عنه من حيوة وعاشان رضي الله
واما عليه كتاب عمده لعمر رضه فلما كتب ختم الصحيفة واخرجها
الى الناس وامرهم ان يابغوا لمن في الصحيفة فابغوا حتى ثبت
بعض رضه فقال يابغوا لمن فيها وان كان عمر وبالجملة وفتح الانبياء
على خلافة ثم عثمان رضي الله عنه لان عمر رضه لما استشهد ترك الخلافة
مخوفا بين ستة عثمان وعمر وعبد الرحمن بن عوف وطلحة و
البيبر الزبير وسعد بن ابى وقاص ثم فوض الامر فاستتم اليه عبد الرحمن
بن عوف ورضوا بحكمه فلفظ عثمان رضي الله عنه وبانفعه من الصحابة
فبايعوه وانقادوا والواحدة وصلوا معه الجمع والاعباد فكان
الخلافة في حقه اجماعا عام على رضوان عثمان رضي الله عنه
ورئيس الامر محمدا اجمع كبار المهاجرين والانصار على رضه
والتسوية بقول الخلافة وببايعوه لكان افضل اهل عصره
واولهم بالجملة وما وقع من الخلفات والمجاريات لم يكن عن
نزاع في خلافة بل عن خطبة من الاجتهاد والافضلية لهذا
الترتيب اي ترتيب الخلافة يعني ان افضل ابو بكر ثم عثمان
ثم علي وعلى هذا الترتيب وجدنا السلف وحسن ظننا بهم لفضليتهم

لو لم يعرفوا ذلك لما طبقوا عليه فوجب علينا اتباعهم وتقليد ما همون
 فيه الى الله تعالى ومعنى الاقتضية الى المعنى المراد بها هي انما اكثر
 ثوابا عند الله بما كسب من خير لانه اعم واشرف نسباً واما الله
 ذلك والكفر عدم الايمان بما من سانه والايمان في اللغة التصديق
 وفي الشرع التصديق بما علم محي النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة
 ان تصديق النبي وم بالقلب فيما اشترط كونه من الدين بحيث يعلم
 من غير اقتضار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع ووجوب
 الصلوة وحرمة الخمر ونحو ذلك ويكفي الاجمال فيما يلاحظ اجالا و
 بشرط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجوب
 الصلوة عند السؤال عنه وحرمة الخمر عند السؤال عنه كان كافرا
 وهذا هو المشهور وعليه الجمهور واختار الشيخ الى منصوص رحمه الله
 والنصوص حاضرة لذلك قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم
 الايمان وقال الله تعالى وقبلة مطمئن بالايان وقال الله تعالى
 ولما دخل الايمان في قلوبكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت قلبي عند ديني
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل من قال لا اله الا الله هل شققت
 قلبه ذهب كثير من المحققين الى ان الايمان هو التصديق المذكور
 مع الاقرار وهو المحكي عن ابي حنيفة رحمه الله فقل هو من صدق
 بقلبه ولم يتفق الاقرار بالسان في عمره مرة لا يكون مؤمنا
 عند الله ولا يستحق الجنة ولا النجاة من الخلود في النار بخلاف
 ما اذا جعل اسما للتصديق فقط فان الاقرار شرط لا جواب الاحكام
 في الدنيا من الصلوة عليه والنفق في مقابر المسلمين والمطالبة بالعبادة
 والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى ان الاقرار عند الغرض لا بد ان يكون
 على وجه الاعلان والاعلان على الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف
 اذا كان لا تمام الايمان فانه يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره ثم
 اختلف فيما اذا كان قادرا وترك التكلم على وجه لا يابى او العاجز

مخلووه

لا فسر

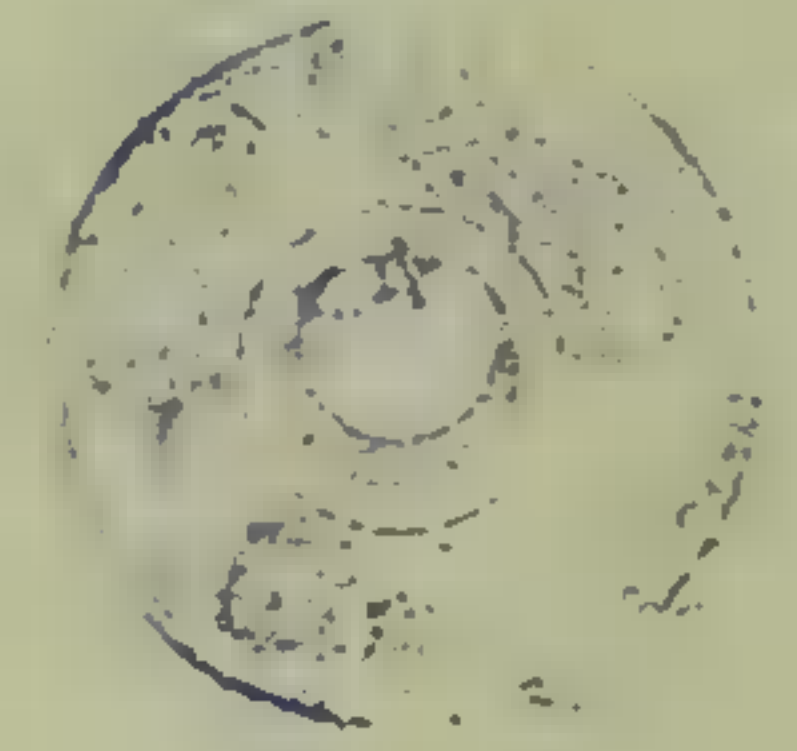
كالخوس مؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة كافر فاقا
 تكون ذلك من امارات عدم التصديق ولهذا طبقوا على كفره طلبة
 فان قيل لم جعل الاقرار الذي هو عن الدين داخل في الايمان بخلاف
 الحال في الاقرار كان فجاوبه ان الايمان وصف لثبات اليقين
 من الروح والجسد والتصديق عن الروح فوجب عمل شي من الجسد
 واخلا فيه تخفيفا كما لا يخفى لان الايمان لا يقين من الدين
 الدين را من انكروا ذهب اليه السلف فجميع ائمة الهدى
 وكثير من المتكلمين المان الا بتصديق بالجنان واقرار بالدين
 بالاركان لكن لا يجعلون تاسر العمل خارجا عن الايمان بل يفتنون
 بدخول الجنة وعدمه في النار وهو المحكي عن مالك وثالث فني و
 الاوزاعي وعليه اشكل ظاهر وهو انه كيف لا يستغنى الشئ عن الايمان
 مع انتفاء ركنه اعني العمل وكيف يدخل الجنة من لم ينصف بما جعل كافي
 اسما وجوابه ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول
 الجنة وهو التصديق مع الاقرار والعمل على ما اشير اليه بقوله تعالى يا ايها
 المؤمنون الذين اؤادوا الله وحبلت قلوبهم الى قوله اولئك هم المؤمنون
 حقا وموضع الخلاف ان يطلق الاسم للاول ام للثاني ولا يفرق احد
 من اهل القدر الا بما فيه نفي للصانع القادر الخالق العليم او منكر او
 انكار النبوة او انكار ما علم محي محمد صلى الله عليه وسلم به ضرورة او انكار ما رجع
 عليه قطعا كاستحلال المحرمات التي اجمع على حرمتها فان كان ذلك
 المحم عليه مما عدم ضرورة من الدين فذاك داخل فيما تقدم ذكره والا
 فان كان اجماعا ظاهريا فلا كفر في الحقيقة وان كان قطعا فبغيره
 كذا في شرح المواقيف واما غير ذلك فالعاقل به مستبعد وليس
 بكار فوجه التمسك بعدم انهم المتكلمين والفقهاء على انه لا يفرق احد
 من القدر فان اشبه بالاشعرى قال في اول كتابه في بيان
 الاسلاميين اختلف المسلمون بعد موتهم على السلام في شيا

الدين لانه المتعين للبيان والظاهر
 ما في الباطن بحسب الوضع ولهذا
 جعل الحمد الذي هو فعل ص

لوجه اومع الاقرار وعلى هو الكامل
 المنجى بخلاف وهو التصديق

مثل بعضهم بعضا وتبرء بعضهم عن بعض فصاروا فرقا متبذرين
 الا ان الاسلام مجموع ويعتبر فيه اذهبه وعليه اكثر اصحابنا وقد نقل
 عن ابي شافع ان قال لا اريد شهادة احد من اهل الاهواء الا طيبة
 فانهم يعتقدون حل الكذب وحكي الحاكم صاحب المختصر في كتاب
 المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكره احدا من اهل القعدة وحكي ابو بكر الرازي
 مثل ذلك عن الكرخي وغيره من اصحابنا من قال يحقر الخي لغيره
 قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني يحقرنا ومن لا فلا و
 اختار الامام الرازي ان لا يكره احد من اهل القعدة ونسك بانه
 لو توقف على الاسلام على اعتقاد الحق في المسائل التي اختلف فيها
 اهل القعدة كسكة الصفات وخلق الاعمال وعموم الادوة وقدم
 الكلام وجواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع ان الحق فيها واحد كما
 النبي يوم ومن بعد بطالبون بها من امن وفتشون عن عقائهم
 فيها وينهونهم على ما هو الحق منها واللازم متفق قطعا ولقائل ان
 يحسب عنه بمنح الكرامة فان التصديق بجميع ما جاء به النبي اجمالا كاف
 في صحة الايمان وانما يحتاج الى بيان الحق في التفاصيل عند الحاجة
 وان كانت مما لا خلاف في تكفير الخي فيها كحدوث العالم فكيف
 من مؤمن لم يعرف معنى حدوث القدم اصلا ولم يحيط بها حديث
 حشر الاجساد وقطعا كمن اذ لاحظ ذلك فلو لم يصدق كان كافرا
 والنوبة وهو النذر على المحصنة لكونها محصنة وقيل مع الزعم على ذلك
 في الاستئصال واجبة لقوله تعالى لو لم يبق الا الله وهو يعبد عذبتنا
 لطفا ورحمة واحسانا من الله تعالى لا وجوبا لما هو الاخر بالمعروف
 تبع لما يؤمر به فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الاخر به وان كان
 ما يؤمر به مندوبا فمندوب الاخر به وكذا بالنهي عن المنكر شرع لما يهي عنه
 فان كان حراما فالنهي عنه واجب وان كان مكروها فالنهي عنه مندوب
 وسرطه اي سرط وجوبه ان لا يؤدى الى الفتنه والال لم يجب ولم

ولم يندب وان يظن بقوله والال لم يجب بل يندب اظهار الشعار
 ولا يجوز التمسك والتفتيش عن احوال الناس بالكتاب والسنة اما
 الكتاب فنقول بغيره ولا يجوز قوله ان الذين يحبون ان
 تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الا انه يدل على حرمة السعي
 في اظهار الفاحشة ولا شك ان التفتيش سعي في اظهارها واما
 السنة فنقول عدم من تتبع عورة اخيه تتبع الله عورته ومن تتبع
 الله عورته فخصه على رؤس الاشهاد والاولى والآخرين وقوله
 ثم من ابغى بشي من هذه القادورات فليستر بستر الله فان
 من ابغى لنا صفة اخفا عليه عدا الله وايضا من سيرة عم انه
 كان لا يجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها فتشك الله
 على العقاب بالصحة ووفقك لما يرضى من الاعمال ولما يصلح من
 الاقوال معناه ظاهر هذا ما يسترنا بعون الله وحسن توفيقه
 من سره العقاب العصية نفع الله به الطالبين وجعلنا
 يوم الدين انه خير موفق ومعين وفق الفراع
 من هذه النسخة الشريفة في اليوم
 الابع من ذي الحجة الثماني
 لسنة سبع ومائة والف



53

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or marginal note, located in the center-right of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يطلق على معنيين احدهما لغوي وهو الوصف بالجميل على جهة
التعظيم والتعظيم والاعتراف في هذين معني عن تعظيم المنعم تسبب
سجدا وكل واحد منهما محتمل ههنا وعلى التقديرين اما ان يراد بالمنع
المعنى اللغوي المعنى المبني للمفعول او المعنى بالمصدر ويجوز ان يراد
ما ينطلق عليه لفظ الحمد ليعلم الصلح والام التعريف بحمل ان يكون
لاستحقاق وان يكون للمحسن وان يكون للتعبد بالرحمة
استحارة الى الفوائد الكمال والام الملك ايضا يحتمل ان يكون
لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق
بالمستحق كذا ذكره بعض المحققين في هذا المقام واختيار الخطاب
على ما هو المشهور من طريق الغيبة يحتمل ان يكون للتسبب على القرب
يجب ان يبدل عليه قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حين الورد وان يكون
للاشارة الى انه ينبغي للمحسان بالاحتياط المحمود حاضرا ومجاها
كما لا يرد قول النبي عليه الصلوة والسلام الاحسان ان تعبد الله تعالى
كما كنت تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وان يكون لرعاية
الاستغراب او لالتفات بانه تعالى مذكور في السجدة
مطريق الغيبة او لراعاة الاستحالة لان المقصود ههنا بيان طريق
المناسبة وندار المناظرة على المناظرة وتقديم المسند مع ان
المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديم المسند اليه يحتمل ان يكون
لرافعة الاختصاص وان يكون للتعظيم والشرف وان يكون
للتشويق الى المسند اليه لانه اهم خصوصيات هذا المقام وان يكون
للايهام انه لليزول سبحانه وتعالى عن الخلق والاعتماد المذكور
وان يكون لرعاية صنعة الاستغراب وان يكون لجعل الوضع موقفا
للطبع لان الحمد مقدم على الحمد بالطبع والمنته من من عليه

وفائده

وفائده اراد الحمد هو الاشارة الى الاعتراف بالخير عن اداء الحمد
نحو ينبغي ووجه الحمد اما ان نعم سبحانه وتعالى في غاية الكثرة والجلالة
بحيث لا يقاومها صرحا مد ولا يوازيها شكر كرواها ان
الاشارة بالحمد على وجه الكمال يستلزم التسلسل في المحامد كما بينه
سيد المحققين وسند المحققين من سنده في حاشية المطالع فان
يقبل ان المنية منى عنها بقوله تعالى لا يسطروا صدقا نعم بالمرن و
الادنى قلنا هذا مدفوع بوجوده ههنا ان المنية عنه ههنا المنية لا امتثال
المنية عليه ومنها ان الخطاب مخصوص بغير الله تعالى وبديل عليه
قوله تعالى يحسنون عليك ان اسلموا في الامتناع على اسلمكم بل الله
يمن عليكم ان ياكلوا من الاية ومنها ان المنية عنه ههنا المنية التي
يكون الغرض منها توبيخ المنعم عليه وتخفيفه لا المنية التي يكون الغرض
منها تسمية المنعم عليه ليبدأ بفتح في الكفران ومنها ان في الكلام مضافا
مخدوفا الى استحقاق المنية واستحقاق المنية مع الاعراض عنها
ليس منها عيب بل المنية عنه ههنا المنية بالفعل وعلى نيك الصلوة
والحمية الاضافة ههنا يحتمل ان يكون للتعبد الخارج فرائد شتى
محمد عليه الصلوة والسلام وان يكون للاستحقاق في جميع الاشياء
عليه السلام والادام في الصلوة والحمية ايضا يحتمل ان يكون للمحسن
وان يكون للتعبد الخارج في الصلوة والحمية الكمالين وتقديم
المسند ههنا وجوه تعرف بالمقابلة الى ما سبق مع ان عليه
التناسب بين اداء الصلوة والحمد ايضا يصح ان يجعل وجهه له
قال بعض ان تحسن ولو اردت المصدا الصلوة على النبي عليه
الصلوة والسلام بالصلوة على الواصي به كما هو والمصنفين
لكان اوله واجب عنه بانه انما عدل عن الطريق المشهورة
الى ان الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام متضمن للصلوة على
آله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للمؤمنين فلهذا في الرحمة

من الله عليه متضمن نزولها عليهم فتركه بمنزلة قوله وهذا دعاء شديدا
لغيره اذا قلت بكلام خبري ان كنت باقيا في وجهه كان لطلب
ملك الصحة اي صحة النقل ان لم تكن معلومة للطلب الاول كانت
معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه طلبا
الصواب وقد يقال المراد صحة طلب الصحة مطلقا سواء كان
برجوع الطالب بنفسه الى ما نقل عنه او بطلب بيان صحة
من الناقل كذا الكلام في قوله فالدليل وثبوتة قوله فيطلب
الصحة دون ان يقال فيطلب التصحيح او بيان الصحة
او مدعيها وهو من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل
او بالتبني وما يقال من ان الظاهر تفسيره بمن يفيد بطلان
النسبة للواقع سواء كان الحكم بدليا ظاهرا او بدليا خفيا
محتجا الى ازالة خفاء او نظريا مدفوعا بان المتبادر من
المدعى من يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التبني وهذا القدر
كاف في تخصيص التفسير على ان التحريم يستلزم كون
المدعى اعم من الناقل وحيث لا يحسن التقابل بينهما واختار المدعى
على المحلل لانه الشخص المقيم الدليل لم يصرف عن الدليل
ببعضه الشئ في المصير مبينا لم يصرف عن الكلام ههنا
فيما قبل الشروع في اقامته وهو ظاهر فالدليل اي فيطلب
ملك الدليل على دعواك وذلك اذا كان المطلوب نظريا
غير معلوم اذ لو كان بدليا او نظريا معلوما فطلب الدليل
عليه لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر اذ الدليل هو الذي
من قضيتين لتأدي الى مجهول نظري وهذا التعريف شال
للدليل الصحيح والفاقد فالمراد بقوله فالدليل فيطلب الدليل
الصحيح اذ لو كان مظيفا لكان مجرد طلب الدليل و
وظيفة المحلل مجرد اقامة الدليل لم يكن للمناقشة في مقدما

الدليل وجهه وفي قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجازة
والمعنى لا يستعمل لفظ المنع مسبويا الى النقل والمدعى الاجازة
كونه مجازا ويحتمل ان يراد منه لا ينبغي مفهوم المنع الى النقل
والمدعى الاجازة على التقديرين توجه انه اذا قلنا هذا النقل هم
بتعين المجاز في لفظ المنع بان يراد منه مطلق طلب البيان
او طلب بيان الصحة واما اذا قلنا هذا المدعى هم فيجوز المجاز
في الطرف بان يراد منه طلب الدليل اذ كان نظريا وطلب
التبني اذ كان بدليا خفيا والمجاز في النسبة والمجاز في
الحذف اي ليدعم ولا يتعين شئ من المجازات هذا اذا كان
ذلك القول واقعيا قبل اقامة الدليل على المدعى واما بعد اقامة
الدليل عليه فيجوز المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير
ولهذا يقال ان منع المدعى الدليل راجع الى دليله فلا يستقيم التصريح
الا ان يقال المراد بالمجاز ما يطلق عليه لفظ المجاز في الشئ
الكل ثم الظاهر ان المراد من النقل المنع الى من بالمصدر لا
المنقول كما قبل لان المنقول غير مضموم الصحة فلا يتحقق به الموضع
والمنع لا حقيقة ولا مجازا الا باعتبار النقل بالمنع الى من بالمصدر
والمراد من عدم منع النقل والمدعى الاجازة عدم منعهما من حيث
انما نقل ومدعى لان نقل النقل قد يكون مقدما للدليل
فيمنع حقيقة من هذا الجبته لان من حيث انه نقل وحكاية
والمدعى ايضا قد يكون مقدما لدليل مدعى اخر فيمنع حقيقة
من هذا الجبته لان من حيث انه مدعى اذا المنع في عرفهم
طلب الدليل على مقدمة والمراد بالمقدمة ههنا ما هو
ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزءا منه او لا والاول
ان يقول على المقدمة لان اضافتهما الى ضمير الدليل يستلزم
تجريدتهما عن الدليل المحبته في مفهومهما وايضا يستلزم

اعتبار التوحيد في نسبة المنع الى الدليل كما سيجي في عبارة المصدر
والنقض يحتاج تصحيح الظاهر الى صفة عن الظاهر والدليل المطلوب
الى مطلق الدليل ثم الظاهر ان المراد من المقدمة المقدمة
المعينة وهو المشهور فيها بينهم ومن الطلب الطلب من
المستدل وهو الموافق للمعروف ثم ان المنع له معنيين احدهما
اعلم متناول للمناقضة والنقض والمعارضة جميعا وهو السؤال
والدخل في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطلبية او الاطلاق
وان في اخير هو طلب الدليل على المقدمة ويقال له صفة
مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء من هذا الثلاثة
على النقل والمذعن فان حمل المنع في عبارة المصدر على المعنى
حتى كلما مسبقا فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص
بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتمخيص ليس بجيد
وايضوا ذكره انما يدل على ان النقل والمذعن لا يتبعان حقيقة
واما على انها يتبعان محاذيا فلا ولو سلم فلا يدل على عصر
المنع في المحاذي لكونه الكناية وقد كذب عن الاول بان
وجه تخصيص ان كل واحد من نقض النقل والمذعن معارضا
محاذيا قليل تاو جدا الخلاف منهما محاذيا فانه كثير شائع
فلما تعرض له دون اخويه وعن ان في بان المقصود
بالبيان هو الجواب السليم من المذعن لا الجزم الشبهة لكونه
غنا غنيا عن البيان وبان في الدليل مقدمة مطلوبة لم يذكر
لظهورها وهي ان المنع معاني مجازية متناسبة للنقل والمذعن
كطلب الصحة وطلب الدليل في عن الثالث بان المحصر
اصنافي والمجاز مجاز فيما يعبر الكناية والمجاز يعني ان ما ذكره
تم اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه
الحقيقي محصرا فيه ثم الظاهر ان قوله فاذا استعملت

نابكون

الدليل

بالدليل منع مطلق على قوله فالدليل والفاء لا فائدة الترتيب
بين طلب الدليل من مناصب الخصم واحدا لأمور المذكورة
التي هي المنع والنقض والمعارضة ثم المنع اما ان يكون محاذيا
من محاذ او هو ما لا يكون مع السند فهو طلب القسم الثاني
فيستحق القسم الثاني المتقدم الا انه لم يحفظه المحققون
لعدم اتصال الفصل بين القسمين بالمتعلق بالقسم الثاني
وهو قوله ولا بد من السند كما او عن الفصل بين القسمين
وما يتعلق به بالقسم الاول ورعاية لكون المنع المحاذي
كالسبب بالنسبة الى المنع مع السند او يكون معينا مع السند
ويقال له المستند ايضا وهو ما يذكر لتقوية المنع ثم المنع
بالمعنى المذكور اذ اني للمفوض بسند في المشهور في المقدمة
لا الى الدليل فكانه اسند الى الدليل لكونه كدليل في الاستدلال
الى ما استدل به او للتبعية على انه ينبغي ان يتوقف الاستدلال
حتى يقر المحلل مجموع مقدماته وليزعم شرع وربما جعله
في كلام المصدر غير ما ذكر فقال في قوله فاذا استعملت به منع
دون قوله فاذا اتهمت الدليل منع بنسبة على ان الاشتغال بالمنع
لا يتوقف على سماع الدليل كونه غائية ما قال بعضهم الحسن ان
يتوقف الاستدلال على يقر المحلل مجموع مقدماته وليزعم
لا يلزم ذلك التنبه عطف قوله او نقض او عورض
على قوله منع لان النقض والمعارضة بعد سماع تمام الدليل
ثم ان ورود المنع انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات
الدليل نظريا غير معلوم اذ لو كانت المقدمات ماسر بها
بدلية او نظرية معلومة فلا يلحق منها وطلب الدليل
عليها على قياس ما عر كذا الكلام في قوله او نقض او عورض
ولا بد من السند بالمنع والابطال الا اذا كان ماسر بها

للمنح فم يدفع بالباطل يمكن ان يخص الدفع بالباطل كما هو
 الظاهر ويكون المعنى لا يبطل السند الا اذا كان سدا
 فانه حين يبطل اعلم ان السند قد يكون سدا وبالمعنى قد يكون
 اخص وقد يكون اعم والمشهدان المسادة والمخصوص
 العموم بين السند والمنح انما تعتبر بالقس الى التقضي المقدمة
 المنوطة بالمنح المشبهة بالنسبة بين القضاء وقد يقال ان
 المسادة وسائر النسب بين السند والمنح يعتبر بها
 الى خفاء المقدمة المنوطة الذي بناء المنح عليه سواء كان مع
 تقضي المقدمة المنوطة ولا ثم اعلم ان الحكم من المحل على
 المنح على وجهين الاول على سبيل المنح وهو لا يفيد سواء كان
 السند سدا وبالمعنى لان منح المنح ومنع ما يؤيده لا وجب
 اثبات المقدمة المنوطة الذي يجب على المحل عند منح المنح
 والثاني على سبيل النفي بالدليل او التشبيه وهو انما يفيد
 اذا كان السند سدا وبالمعنى لان انتفاء احد المتأخرين
 يستلزم انتفاء الاخر او يكون معه فانتفاء السند المسادة
 ينتفي المنح فان قلت السند الاعم يفيد ابطاله كالمسادة
 لان بطلان الاعم يستلزم بطلان الاخص او يكون معه
 يستلزم بطلان احد المتأخرين وبطلان الاخر او يكون معه
 فلا يصح حصر دفع السند في المسادة في قلت هذا نوع لوثوق
 الاول ان المراد بحصر دفع السند في المسادة وحصر دفع السند
 الصحيح فيه والسند الاعم غير صحيح والثاني ان المراد بالحصر انتفاء
 بناء على عدم الانتفاء في السند الاعم والثالث ان
 ابطال السند الاعم لا يمكن لانه يزعم ارتفاع التقيضين
 الرابع ان السند الاعم لا محالة مجامع للمقدمة المنوطة تحقفا
 معنى العموم فبالبطلان يبطل المقدمة ايضا فلا ينفع ابطاله في

فمن دفع المنح ثم النقض منع الدليل ث اهد فم يدفع هذا قوله او نقض
 اي الدليل على ظاهره بالخلف اعترض عليه بان من دفع
 النقض لا يحصر في تخلف الحكم عن الدليل بل قد يكون سدا
 فداخر على اي وجه كان من الخصوصيات واجب
 بان هذا الاعتراض انما يرد اذا حمل الخلف على تخلف الحكم
 عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما يعي تخلف الحكم
 عنه سواء كان الحكم او غيره وتختلف الحكم سواء كان لازما
 او لم يكن كما هو في الاستقراء والتبثيل فكل ورود له لانه
 اذا استلزم فدا كان لانه تخلفا عنه فطحا ضرورة
 ان ذلك الفاد واللازم غير محقق في الواقع ومنع ان يعلم
 ان النقض قد يكون على وجهين احدهما ان يكون دليل
 المحل بحجية جارية في مادة مع تخلف الحكم عنه وثانيهما ان
 يكون زبدة دليله خلاصة جارية فيها مع الخلف واعلم ان
 النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معينين اخرين الاول
 المنح بالمعنى الاخص كما يشير اليه سابقا ولكنه هنا لا يقيد
 بالتقيضي وهو هنا لا يقيد بالاحكامي والثاني في نقض المعرفة
 طرأ وعكس قال بعض ان رخص وكثيرا ما يتوهم انه وجه
 راجع الى التقيضين باعتبار حكم يتضمنه طرأ والتعريف
 او عكس لان التعريف بالتصور فلا مجال للمناقشة فيه
 انا اقول بتصور المناقشة في التعريف فلا اعتبار حكم ضمنيا
 يقال ما هو الفرض من التصور لم يترتب عليه من يميز
 جميع افرادة عن جميع ما عداه الى غير ذلك فلا يحصر المناقشة
 في الاشياء فيما يرجع الى الحكم بل اكثر المناقشة في الاشياء
 الافعال الغير الموافقة للحكم والمجانب له او المجتوية عليه وصحة
 اخرى ليس من قبيل المناقشة في الحكم فالحق ان نقض

التعرف بمعنى آخر في شرح الادب المستوي وهذا قدح في التعرف
 مع قطع النظر عن ان هناك حكما فاحفظ فانه من المباحث
 النفيسة التي قرئت بها والحمد لله على ما انعم الله على كل امرئ
 اي الدليل على ما هو ظاهر والمراد بالمعارضة هي المناقضة
 على سبيل المناقضة لا ما هو المشهور من اقامة الدليل على
 خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط بها قول من
 يخالف اي دليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المحدث
 نقضه وهذا التقدير مني على ان المعبر في المعارضة ان
 يكون دليل المعارض والا على نقض ما يدل عليه دليل المحدث
 حتى يفهم من كلام المحقق الشافعي قدس سره في هذا المقام
 واورد عليه انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص من
 نقض ما يدل عليه دليل المحدث او ما يوافق له دليل المحدث
 كالدليل الدال على حدوث العالم من المتكلمين بالنسبة
 الى الدليل الدال على قدمه من الحكماء فيبطل كلام الشافعي
 في مقابلة المحدث في المنع والنقض والمعارضة لظهوره في
 معنا ولا نقضا ايضا واجيب عنه بان الدليل الدال
 على اخص من نقض مدعي المحدث او ما يوافق له دليل المحدث
 قطعاً ضرورة استلزام اخص للاعم واحداً من
 الاخر فيجوز ان يكون ذلك الدليل الدال على اخص من حيث
 انه يدل على نقض مدلوله لا مع قطع النظر عن هذه الحقيقة
 لانها المقابلة على سبيل المناقضة ولا مانع الا باعتبار التفاضل
 بل هو مع قطع النظر عن هذه الحقيقة ليس بقادح في مدعي
 المحدث والمقصود حصر الكلام القادح فيه في المنوع الثلاثة
 على ما لا يخفى ومنهم من فسره بخلاف المعبر في تعريف المعارضة
 بطلاق الشافعي ويؤيد العبارة المشهورة في تقرير المعارضة

معارضة

من

من ان وليكم وان دل على ما اؤتمتم لكن عند ما ينبغي ثم ان
 دليل المعارض بان يكون عين دليل المحدث في المناقضة
 العامة البور وفيه معارضة بالقلب او يكون صورة
 كصورة فيستعمل معارضة بالمثل او لا يكون هذا ولا ذاك
 فيستعمل معارضة بالغير ثم الظاهر ان قوله في الصور
 اي النقض مع المعارضة صحت ما نفا عطف على قوله منع
 والحوال فائدة الترتيب بين منع المحدث والنقض والمعارضة
 من السان على قياس ما عرفت في قوله فاذا استغلت به
 ثم انه يجزى ان يراد بالمنع هي المناقضة الاعم وان يراد معناه
 الاخص وهو الظاهر لكن الاول اول والقول بان المعارضة
 لا تعارض مدفوع بان الدليل الثاني للمحدث يجوز ان يكون اقوى
 من دليل المعارض لوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز ان يكون
 مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون
 سلب جواز المعارضة على المعارضة على ما ينبغي لجواز كونها
 مفيدة في الجملة وهذا القدر كاف في حمل المنع في كلام المصنف
 على المعنى الاعم وبان المعارضة على المعارضة واثمة في كلام
 المحققين فتكون بجائزة عينهم واعلم انه اذا اجتمع المنوع
 الثلاثة على دليل فالاول تقديم المنع على النقض والنقض على
 المعارضة اما الاول فلانه المحدث ما دام محتمل يكون التعديل
 حقه لعدم حقيقته وليد او بطلانه وليس له ان يثبت
 الا مطابقة ذلك ولا في المنع سلم واما الثاني فلان النقض
 قدح في الدليل صريحاً بخلاف المعارضة فانها قدح فيه
 ضمناً فلا عبرة بهما في ترتيب المنوع الثلاثة على ما هو الظاهر
 من الترتيب الطبيعي بينهما فاندفع المناقضة الواضحة في
 بعض الشروح بناء على ما قيل من ان النقض مقدم

على المناقضة كما ان المناقضة متقدمة على المعارضة على انها متقدمة
 ايضا بانه يجوز ان يكون عدول المصوح على اصل لئلا يكون وبال
 رعاية الاختصار في بيان حكم النقض والمعارضة بقوله ففي
 الصور من صدرت مانعا او رعاية التماس في كون كل
 منهما استدلالا وفي كون كل منهما راجعا الى مقدمة غير معينة
 وذكر فيه ايضا ان المنوع التثنية تجري في التثنية ايضا كما لا يخفى
 على من تتبع فالفصل على الدليل بهما اما لاكتفاؤه بالاصل او
 لعدم الدليل اعلم ما هو مورد بانه يجوز ان يكون جريانهما فيها
 على سبيل المجاز دون الحقيقة وتوهمه ان الدليل معتبر
 في تحريها وتوهمه على ما يعلم التثنية مجازا غير مناسب لمقام
 التعريف ولو سلم فالمنوع التثنية في التثنية مما لا يجدي
 كثير نفع ولذا يدفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع مواضع هذا
 جريانهما منها من كل فم فم كما ان التثنية لم تنقض لهما وقوله
بان نقول بصيغة الخطاب متعلق بقوله في صدر الرسالة
اذا قلت لم وتمثل ما سبق من المقاصد التي هي
بكل ما ازلني وهو ما لا يستحق وجوده عدمه فاعلم ان المقاصد
فان طلب صحة النقل بحضة المقاصد او مدعيها بدليل انه استدل
على صحة المعلوم الى سند سماعا وتعالى الكلام حقيقة
الى ذاته او على صيغة المجهول والمراد استنادا والشرع وفي
بعض النسخ استدل الله وكلمة الله موسى تكليما هذا بان
الى ذاته وهو بقدر نحو وكلمة الله موسى تكليما وكانه لم يصح
بكلمة نحو او من ايها الملائكة وتوهم الدليل انه سماعا
استدل الكلام حقيقة الى ذاته وكل ما استدل حقيقة
فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وقوله يمنع على صيغة
المجهول وكذا قوله او ينقض او يجارض على طبق قوله منع او

نقض

نقض او عوض اي يمنع الدليل بجواز المجاز اما في الاستناد
 او في الطرف بان يقال لا نسلم انه استدل الى ذاته حقيقة
 لم لا يجوز ان يراو خلق الكلام على سبيل المجاز باحد المعنيين فيج
 بالاصل بحيث يمكن ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة
 الممنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه يمكن ان يكون ثابتا على المثل له
 لم يستحق استدلاله الى دفع المنع ويجوز ان يكون المقصود
 دفع التمسك المذكور بناء على فرض ساداة التمثيل وذلك
 لان المنع المذكور مستندات اخر كجواز الاستدلال والنقل
 والاصل هو ما يجوز ان يكون بمعنى الراجح عند عدم المانع ويقال
 الفرع وتوهمه ان الحقيقة اصل والمجاز فرع والاصل لا يحتاج
 الى الدليل وانما المحتاج هو الفرع ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة
 وهي ان الحقيقة اصل لا يصارف وما لهما واحد
 لكن الثاني اظهر او ينقض اي الدليل المذكور بالخلق بان يقال
 انه استدل بالخلق حقيقة الى ذاته حيث قال الله خلق سبع
 سموات الاله وكل ما استدل حقيقة الى ذاته فهو صفة ازلية
 فالدليل الدال على ان الكلام صفة ازلية جار في الخلق مع انه
 امر اضافي اذ هو عبارة عن تعين القدرة بالمقدور فخلق الحكم
 عن الدليل واليه استدل بقوله تعالى انه اضافة القدرة الى
 المقدور والقدرة صفة ازلية لو ثبت في المقدور استدل عند تعقها
 بها وقوله يمنع يتسبب كونه على صيغة الخطاب على طبق قوله
 ففي الصور من مانعا استدل بانه اي الخلق وصف حقيقي
 اي غير اضافي لقوله القابلية وتوهمه المنع مع السند ان يقال
 لا نسلم انه اضافي لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة كالقدرة
 وقوله او يجارض عطف على قوله او ينقض وفي قوله بانه اي
 الكلام تاوذية المحرف محادثة الى المسبوقة بالعدم

اذا الكلام ليس تأدية الحروف بل هو مركب من حروف وهو المراد
 ويؤيد قولنا ان الكلام مركب من حروف ونقول للمعاري
 ان يقال وليكم وان تقول على ان الكلام صفة ازيلت قايمة
 بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام
 مركب من حروف احادية وكل ما كان كذلك لا يشت في الازل
 فتمنع المقدمة القائلة بانه تأدية الحروف احادية بان يقال
 المناسب لقوله ففي الصور من صرت مانعا ان نقول فتمنع بان
 يقال نقول على صفة الخطات لان اسم ان الكلام مركب من
 الحروف وسند هذا المنع قول الاخطا ان الكلام على الفؤاد
 انما جعل الكلام على الفؤاد وليلا ومدار الاستنابة على الكلام
 الاول حيث استعمل في غير المركب من

الحروف سواء وجد الكلام انما في
 كما في نسخ هذا الرسالة او
 وجد بذكر الله اعلى ما
 وقع في بعض الكتب
 في الكلمة والله اعلم
 بالحق

قد برز في بعض النسخ



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	AMEA ZADE MUSEYAN PASA
Yeni	
Eski Kayıtları	456